الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الأسبوعي عدد رقم (385)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	28
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	48
حقوق الانسان في العالم	123

رئيس مودة: حصر ظاهرة زواج القاصرات في المملكة بست حالات غير دقيق

المصدر: جريدة الشرق الخميس 2 جماد الاول 1434 هـ 14 مارس 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/03/14/763149

الدمام – فاطمة آل دبيس

الفاخري: يجب رفض زواج أي فتاة لم تبلغ الخامسة عشرة.. وفرض عقوبة على المخالف

رأت رئيس مجلس إدارة جمعية مودة الخيرية الأميرة سارة بنت مساعد بن عبدالعزيز آل سعود، أن حصر حالات زواج القاصرات في المملكة بست حالات فقط غير دقيق، وأنه توجد حالات لم تنشر قضاياها إما بسبب العادات والتقاليد الاجتماعية أو الخوف أو عدم الوعي، كما أن بعض القضايا لم تتم إضافتها إلى أي إحصائية رسمية.

وأكدت رئيس «مودة» أن نسب زواج القاصرات في تزايد، وأن قلتها لا تنفي وجود الظلم الذي يقع على الفتاة غير المدركة بسبب صغر سنها، داعية إلى وجوب وقف هذا الظلم وتشريع بنود قانونية وحمائية ترعى الفتاة الصغيرة، وتساعد في معالجة المشكلات والظواهر الاجتماعية السلبية المرتبطة بهذه النوعية من الزيجات.

وطالبت سموها بفرض عقوبة تعزيرية على أولياء الأمور الذين يزوجون بناتهم القاصرات، واقترحت إضافة مادة قانونية إلى مقترح وزارة العدل الخاص بضوابط زواج القاصرات، على أن تطبق العقوبة على كل من يخالف النظام ويزوج الفتاة سواء كان الولي أو المأذون أو شاهد العدل.

وأكدت أن أي مشكلة لا يمكن أن تندثر في ظل الجهل، بل لابدّ من مساهمة الإعلام في طرحها وعلاجها، فالمشكلة تحتاج في البداية إلى ضوابط وعقوبات صارمة، فمشكلة زواج القاصرات إنسانية ولا يمكن فصلها عن العنف الأسري الذي يمارس على الفتاة، خاصة إذا كان الزواج دون رضاها، وعدم مراعاة فوارق السن والخلفية الثقافية لكلا المتزوجين.

وقالت إن جمعية مودة سبق وأن خاطبت هيئة كبار العلماء وهم الحريصون على منع الظلم لإصدار فتوى لمنع زواج الصغيرات ووضع الضوابط المناسبة لهذه الظاهرة، ورأت أن رفع وزارة العدل مقترحها إلى هيئة كبار العلماء خطوة في الاتجاه الصحيح، وننتظر أن تكتمل الخطوة بموافقة أعضاء الهيئة والعلماء الأجلاء عليها.من جهته، أكد عضو جمعية حقوق الإنسان والمستشار القانوني خالد الفاخري، أن الضوابط التي طرحتها وزارة العدل للحد من زواج القاصرات، تُسهم في الوقاية من المشكلة، فهي تنص على منع زواج القاصرات إلا إن حصل الأب على استثناء من المحكمة يسمح بزواج ابنته القاصرة، بالإضافة إلى موافقة والدتها، خاصة موافقة الوالدة المطلقة، وفي حالة موافقة الوالدة فيجب تشكيل لجنة نسائية من مختصات للتأكد من جاهزية الفتاة القاصر للزواج جسمياً ونفسياً.ورأى الفاخري أن هذه الضوابط تحد من سلطة الأب وقدرته على استخدام حقه في الولاية بطريقة تضر بمصلحة الفتاة إن كانت صغيرة، خاصة أن الضوابط تجعل القرار غير محصور في الأب، بل يشارك فيه القاضي واللجنة النسائية ووالدة الفتاة، كما تسمح الضوابط أيضاً بمناصحة الأب ليحافظ على ابنته وإقناعه بالعدول عن زواجها، فهي أمانة لديه.

وأشار الفاخري كذلك إلى أن الضوابط تحول دون تزويج الفتاة عقب عقد القران مباشرة، وإنما تترك لها فرصة للتهيؤ للزواج ومسؤولياته، وذلك حتى لا تكون الفتاة ضحية صدمة الانتقال من بيت الأسرة إلى بيت الزوج دون تهيئة نفسية كاملة، وحتى لا يتم التغرير بها وإقناعها بأن الزواج كله حياة جميلة، بل يجب ترك فترة ما بين العقد والزواج لكي تتعرف الفتاة على الرجل الذي سترتبط به وتعيش في كنفه.

وطالب الفاخري بضرورة اشتراط تقارب السن وإن كانت القاصر مهيأة للزواج، وذلك حتى لا ينشغل المجتمع بمحاربة المضار والمفاسد الاجتماعية والنفسية التي تنتج عن تباعد الأعمار بين كلا الزوجين.

وأن تكون هذه الأنظمة للفتاة من سن الخامسة عشرة إلى الثامنة عشرة، أما ما دون الخامسة عشرة فلا يقبل زواجها ولا تخضع لأي من هذه الأمور، فهي غير قادرة على مسؤوليات الزواج.

عبدلي يبحث منذ ثلاث سنوات عن حكم أنصفه ضد محافظة بيش واختفى من ملفات ديوان المظالم

المصدر: جريدة الشرق السبت 4 جماد الاول 1434 هـ- 16 مارس 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/03/16/765219

جازان – عبدالله البارقي
المحكمة الإدارية قضت بتعويضه 7200 ريال جراء إيقافه تسعة أيام وتقييد حريته
البهكلي: على المواطن التوجه إلى فرع جمعية حقوق الإنسان للنظر في تظلمه
القاضي: للمتضرر حق التظلم من الضرر الذي لحق به بسبب تأخر التنفيذ
مضت ثلاثة أعوام ولايزال مواطن يبحث عن حكم صدر له من ديوان المظالم في المحكمة الإدارية في عسير بعد عدة مرافعات ضد محافظة بيش، على خلفية ما ألحقته به المحافظة من ضرر جراء حبسه تسعة أيام.
وكان ديوان المظالم في عسير قد أصدر حكماً قبل ثلاثة أعوام على محافظة بيش بإلزامها بدفع 7200 ريال للمواطن يحيى حسن عبدلي، وذلك لما تعرّض له من أضرار وحبس وتقييد للحرية وانقطاع عن أسرته والحيلولة دون متابعته مصالحه، حيث حكم له بتعويض عن كل يوم 800 ريال، إلا أن الحكم حتى الآن لم يميز، ولم يتمكن العبدلي من العثور عليه في مقر ديوان المظالم أو أي من فروعه.
وكان يحيى عبدلي قد تقدم لرئيس المحكمة الإدارية بشكوى تفيد بتعرضه للسجن لمدة تسعة أيام من قِبل محافظ بيش بسبب محاولة انتزاع أرضه منه، وبسبب امتناعه عن التنازل عن أرضه الزراعية التي أفاد أنه يمتلك صكاً بها، إلا أنه تم إصدار صك بها لورثة أحد المواطنين، مشيراً إلى تقدمه بشكوى إلى أمير جازان الذي وجّه بإعادة اللجنة لتطبيق الصك بحضور الشهود، إلا أن الإجراءات الشكلية لم تستوفَ، ورأت اللجنة إحالة جميع الأوراق إلى المحكمة المختصة، إلا أن المحافظ لم يتجاوب مع قرار اللجنة، وفي ضوء ذلك طالب العبدلي من المحكمة الإدارية بتعويضه عن سجنه.
ويبيّن الحكم الذي حصلت «الشرق» على نسخة منه أنه تمت إحالة الدعوى للدائرة الإدارية التاسعة عشرة، ويقول المواطن يحيى عبده إن الحكم ذهب للرياض بعد أن حكمت الدائرة الإدارية التاسعة عشرة بتغريم محافظة بيش بدفع 7200 ريال جراء ما تعرضت له من سجن أثناء دفاعي عن أرضي التي حاولوا الاعتداء عليها، إلا أن ذلك الحكم لايزال مختفياً ولا أدري في أي درج من أدراج ديوان المظالم موجود، فتارة يخبرونني بأنه في الرياض، وأذهب إلى هناك ويخبرونني بأنه في أبها، وأعود إلى أبها فينفون وجوده لديهم، ولي على هذه الحال ثلاث سنوات، وآخر مرة أفادوني بأن الحكم في جازان، وبعد رحلت البحث عُدت إلى جازان إلا أن الجواب كان: لا يوجد لدينا شيء!
وطالب عبدلي بالإنصاف، وتساءل: كيف يختفي الحكم ولم يعد يظهر من ديوان المظالم الذي يلجأ المواطنون إليه لأخذ حقوقهم من الإدارات الحكومية؟! متسائلاً: لا أدري هل هناك جهة أخرى يمكن أن أرفع بشكوى إليها وأن أطالب بمقاضاة ديوان المظالم الذي اختفى فيه الحكم الصادر لصالحي؟
وأشار إلى أنه تكلف مبالغ مالية كبيرة من جراء سفره للرياض وأبها والعودة إلى بيش، وأن المبالغ التي أنفقها تفوق مبلغ التعويض بالحكم الصادر له، مؤكداً أنه يريد من كل ذلك تطبيق حكم الشرع والنظام على تلك الجهة حتى لا تتمادى في الإضرار بالمواطنين، مشيراً إلى أن الحكم مختفٍ والتنفذ كذلك سقط مع اختفاء الحكم.
من جهته، أوضح المشرف على جمعية حقوق الإنسان في جازان أحمد البهكلي، أن على المواطن التوجه إلى الفرع، وتقديم جميع أوراق القضية إلى الفرع لدراستها من قِبل الباحث الشرعي في الجمعية، ومن ثم مخاطبة جهات الاختصاص، وطالب البهكلي المواطنين بالتنسيق مع الجهات الحقوقية لتدلّهم على الطرق الصحيحة للمطالبة بحقوقهم.

أما المحامي عبدالكريم القاضي، فقال إنه في حال حدوث أي تأخر في إعادة كامل القضية المحكوم فيها فإن للمتضرر حق التظلم من الضرر الذي لحق به بسبب تأخر الجهة القضائية في التنفيذ، وهذا الضرر يتمثل في تأخر إعادة كامل الأوراق والاستفادة من حقوقه المنطوق بها في الحكم الصادر، وإلى هذا يتجه مناط دعوى التظلم من الضرر وهو التأخير.
وأضاف القاضي: كون حق المقاضاة في وقوع الأضرار من اختصاص ديوان المظالم وهو في نفس الوقت الجهة الواقع منها التضرر في هذه القضية، فإن المتضرر العبدلي يلجأ في هذه الحال إلى الجهة الأعلى وذلك لإنهاء استمرار الضرر، وبكون الجهة العليا بالنسبة لديوان المظالم هي الملك حسب ما تقتضيه المادة (1) من نظام ديوان المظالم في التعريف به بأنه: «هيئة قضاء إداري مستقلة ترتبط مباشرة بجلالة الملك»، وعلى ذلك فالمتضرر يتقدم إلى المقام السامي بتفصيل الضرر الواقع عليه، الذي يتمثل في التأخير، وذلك وفق ما تقتضيه المادة المذكورة.

"الملك سعود": خطة لتدريب المحاميات أثناء الدراسة.. وبعد التخرج

حقوقيات بارزات يكشفن تفاصيل معاناتهن في بداياتهن

المصدر: جريدة الوطن الخميس 2 جماد الاول 1434 هـ- 14 مارس 2013م
http://alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=137254&CategoryID=5

الرياض: رياض المسلم
شهدت ندوة الأسبوع القانوني التي نظمتها كلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة الملك سعود، الإعلان عن خطة جديدة خصصت لكل مقرر نظري ومقرر عملي، الأمر الذي قابلته الطالبات بالتصفيق، في حين تساءلت الخريجات عن فرصهن في التدريب أسوة بمن هن على مقاعد الدراسة خاصة أنهن اكتفين بالدراسة من خلال المقررات النظرية بعيدا عن التدرب، فأجابتهن كبير المستشارين القانونيين في الإدارة القانونية في جامعة الملك سعود رائدة العقيل، أنه سيكون في المدينة الجامعية الجديدة مركز تدريبي خاص بالخريجات والحقوقيات يتم من خلاله تدريبهن فيه.
وأشارت رائدة العقيل في ورقة عملها التي قدمتها في الجلسات النسائية، إلى بداية مشوارها المهني، وقالت إنها تخرجت من جامعة الكويت بدرجة بكالوريوس تخصص "حقوق وشريعة" بحكم عمل والدها كدبلوماسي يعمل هناك، وأضافت: بعد تخرجي طلبت من والدي السفر إلى المملكة وأن أتقدم للعمل القانوني في جامعة الملك سعود، وتم تعييني على مسمى "باحث قانوني" بالمرتبة السابعة، وقالت "بعد ذلك تم انضمامي إلى الإدارة القانونية بشكل رسمي كأول باحثة قانونية تعمل في جامعة الملك سعود وعملت بمفردها بالقسم النسائي".
وبينت أنها تدرجت في عدة مناصب وعملت على تدريب خريجات كلية الحقوق الدفعة الأولى واختيار الكفء منهن للعمل في الإدارة وبداية عن طريق العقد ثم التثبيت الرسمي، فأصبح الآن لدى شعبة الإدارة القانونية "4" باحثات قانونيات، وقد أثبتن جدارتهن وتميزهن في مجال الأعمال القانونية.
من جانبها، أكدت رئيسة قسم القانون في جامعة الأمير سلطان الدكتورة آمنة الشيخاوي في ورقة عملها بعنوان "تجربة نسائية رائدة في التعليم القانوني والتعليم التعاوني" أهمية تأهيل وتدريب متخصصات في المجال القانوني لخدمة احتياجات المرأة السعودية وحل قضاياها، وإعداد وتدريب المحققات للمساهمة في أعمال الجهات التي تتولى أعمال التحقيق، كذلك سد حاجة الدوائر الحكومية والأهلية من خلال توفير المستشارات والباحثات القانونيات المؤهلات للقيام بجميع المهام القانونية التي تقتضيها طبيعة أعمال تلك الدوائر أو الهيئات خاصة عند التعامل مع القضايا التي تكون المرأة طرفا فيها.
فيما تحدثت مديرة عقود الأجهزة والمعدات في الشؤون الصحية للحرس الوطني شيرين عبدالجبار الدخيل، في ورقة عملها التي تستهدف مرحلة ما بعد الجامعة، عن خطوات وقواعد بسيطة لبناء المهنة.

مشيرة إلى أن نصف الموظفين في إدارة العقود بالحرس الوطني الآن من النساء والطلب عليهن أصبح أقوى، وذكرت عدة نماذج لخريجات نجحن في التسويق لأنفسهن.
إلى ذلك، أوضحت الباحثة القانونية في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان اعتماد السنيدي في ورقة عملها، أنها توجهت إلى التدريب في بداية مشوارها في جمعية حقوق الإنسان، وذكرت أنها لم تكن تعتبر نفسها متدربة بل كعاملة لمدى حبها للعمل، وذكرت أيضا أنه يجب التعامل في المهنة على أسس من الأخلاق والإنسانية. مشيرة إلى أهم الصعوبات التي تواجه القانونيات وهي تلك الفجوة الكبيرة بين الممارسة وبين الجزء النظري المتمثل في التعليم، وذكرت أهمية المنافسة في مجال العمل الذي يكون مبنيا على أسس شريفة مسخرة فيه كافة الجهود لإثبات الوجود، وأن من يتعامل بصورة غير شريفة يجب تجاهله.
ولفتت السنيدي إلى أن مزاولة مهنة المحاماة تتطلب الحصول على الرخصة ابتداء وأن من يدعي أنه محام لمجرد حصوله على شهادة القانون فهو منتحل شخصية، لأن عمل القانون لا يقتصر على المحاماة.

آل طاوي: 6 مشروعات اجتماعية بمكة.. ولجنة لمفترشي الجسور

أكد تسليم الطفل راكان لجدته خلال يومين

المصدر: جريدة المدينة السبت 4 جماد الاول 1434 هـ 16 مارس 2013م
رابط الخبر

إبراهيم جبريل - مكة المكرمة تصوير - سعد منير
كشف عبدالله آل طاوي مدير عام فرع وزارة الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة عن توجيه صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل أمير منطقة مكة المكرمة للتنسيق مع أمانة العاصمة المقدسة لبحث سبل ايجاد قطع أراض لإنشاء مشروعات الوزارة بالعاصمة المقدسة.
وأشار خلال اختتام فعاليات المخيم الربيعي السنوى بمكة إلى أن هناك 6 مشروعات جديدة هي دار الملاحظة ومركز تأهيل شامل ودار التربية ومركز رعاية اجتماعية بتكلفة 200 مليون ريال، مؤكدا البحث عن قطعة أرض بديلة للمقر السابق للتربية الاجتماعية بالششة والذي تم نزع ملكيته لصالح مشروع محطة قطار المشاعر والمشروعات التطويرية الأخرى.
وأكد أن قضية الطفل راكان تم دراستها من جميع النواحي وتم التواصل مع جدته في مدينة الرياض ودراسة حالاتها، وقال: انه خلال اليومين القادمين سيتم تسليمه لجدته للعيش معها بعد تجاوز المرحلة النفسية حيث تلقى تأهيلا خاصا، وقال: «سنعمل على إضافته في كرت العائلة ومتابعته لإكمال دراسته»، مشيرا إلى أن وضعه الصحي مطمئن.
ونفى آل طاوي تسجيل أي حالة عنف أو رصد تجاوزات في أي من المراكز أو الدور التي يشرف عليها فرع وزارة الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة، منوها الى وجود أنظمة ولوائح صارمة يتم التعامل معها مع المقصرين سواء في جانب العقوبة او الملاحظات، وقال: «جميع الملاحظات التي ترد من قبل حقوق الإنسان يتم التعامل معها بكل جدية وشفافية ولا ندعي الكمال وإذا ما تم رصد أي تقصير لا بد من معالجته على الفور والبت فيه على وجه السرعة وكل ما يتم نشره في وسائل الإعلام نرصده ونحقق مع أي شيء يطرح».
وبين وجود لجنة في فرع الوزارة لمتابعة ورصد مفترشي الجسور والكباري تمهيدا لتسجيلهم في الضمان الاجتماعي مع دراسة حالة المفترش إن كانت لديه أسرة يتم التواصل مع أسرته وإيصاله وتقديم الرعاية اللازمة له، أما ما يخص الدور الإيوائية لهذه الفئة أعتقد أنه يحتاج إلى خدمة صحية وليس اجتماعية وهناك تنسيق من الشؤون الصحية تقوم باستقبالهم وتقديم الرعاية الطبية.
ونوه إلى وجود اتفاقية بين الوزارة وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية لتطوير وتصميم البرامج الثقافية والترفيهية والاجتماعية بطرق احترافية حديثة موجهة لكبار السن ونزلاء دور الرعاية الاجتماعية ومراكز التأهيل الشامل ودور

الايتام ودور الملاحظة بالإضافة إلى تصميم برامج خاصة بالأطفال الأيتام وهذه الاتفاقية ستخدم الفئة المستهدفة والتي سينتهي العمل بها خلال مخيم الربيع والتي ستستمر خلال الأعوام القادمة.
وتطرق إلى قضية ارتفاع أعداد نزلاء دور الرعاية الاجتماعية، وقال: إن ذلك ليس بالضروري أن يكون بسبب العقوق لأن الكثير من الحالات التي تصل بسبب عدم القدرة لتقديم الخدمة المناسبة، وقال: «وفي المراكز تجد النزلاء في انسجام غير عادي فيما بينهم إضافة إلى أن بعضهم يذهب إلى أسرته بالأيام ونحن نتابعه للاندماج وليس بسبب العقوق أو نبذ المجتمع لهم إنما للخدمة المقدمة التي يجدونها في تلك الدور».
وأكد على ضرورة إخراج المسنين والأيتام والمعاقين القادرين على الحركة من الدور وأخذهم الى اماكن التنزه والاستجمام والحدائق العامة، وقال ان المخيم المعد حاليا استمر لمدة 4 اشهر وهو مخيم مجهز بكل الاحتياجات ويمكن اخذ الايتام له لمدة يوم ويومين واخذ المسنين او اى فئة من فئات الشؤون الاجتماعية القادرة لتغيير الاجواء.
من جانبه اشار مدير دار الرعاية الاجتماعية بمكة المكرمة عبيدالله المسعودى الى ان المخيم ينعقد سنويا في مكان ملائم خارج العمران وفي مكان يسهل على الفئات المحتاجة الوصول له ويتم تجهيزه بجميع التجهيزات الضرورية من خيام متعددة ومطبخ ودورات مياه مجهزه تلائم كبار السن بالإضافة الى مولد كهرباء وتلفزيونات وفرش وكراسي وتقدم لهم بعض المحاضرات والألعاب الشعبية.

محنة السجناء السعوديين في العراق.. رحلة بدأت بفتاوى غير مسؤولة وانتهت خلف القضبان

المصدر: جريدة الشرق الاحد 5 جماد الاول 1434 هـ 17 مارس 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/03/17/766505

الرياض – فهد الجهني
أجمع المعتقلون في العراق وذووهم الموجودون في المملكة على اعتبار الفتاوى غير المسؤولة وتغليب الحماس سببين أساسيين في أن يقبعَ العشرات من الشباب في السجون العراقية.
ودعا عددٌ من ذوي المعتقلين، الذين تحدثت «الشرق» معهم، الشباب السعودي إلى عدم الانسياق وراء فتاوى لا يعلم أحدٌ ما يمكن أن يقعَ بسببها من محن.
حماس ماجد
والدة ماجد، أحد السجناء السعوديين في العراق، قالت لـ «الشرق» إنّ ابنها معتقلٌ منذ عشر سنوات بعد أن حُكِم عليه بالسجن لمدة 15 سنة بتهمة تجاوز الحدود بين المملكة والعراق.
وأكّدت أم ماجد أنّها لم تسمع صوت ابنها على مدار خمس سنوات حتى أقنعت نفسها أنه تُوفِّي إلى أن هَاتَفَهُم، وأوضحت أنّ الأمراض تكالبت عليها وأنّ كل ما تريده «رؤية ماجد»، مناشدةً خادم الحرمين الشريفين، الملك عبدالله بن عبدالعزيز، التدخل لإطلاق سراح ابنها.
أما شقيقه إبراهيم الغامدي فقال، إنّ ماجد اختفى قبل عشر سنوات، وأكمل: «سافر للمدينة المنورة لكنّ أثرَه اختفى، وبعد أربعة أشهر حدثنا من العراق ثم انقطع الاتصال به، وبعد ستة أشهر وصلتنا رسالة من الصليب الأحمر في الكويت أنّه تمّ القبض عليه وأنّه في السجن، ثم تلقينا أول اتصال منه بعد 8 سنوات».
وذكر إبراهيم أنّ القوات الأمريكية قبضت على أخيه في نقطة تفتيش في مدينة الرمادي، وتم إيداعه في سجن أبوغريب ومكث فيه 3 سنوات، وهو من ضمن الذين تمّ تعذيبُهم من قِبَل الأمريكان في السجن.

وكان ماجد دخل العراق عن طريق سوريا ومكث فيها أسبوعين. واعتبر إبراهيم أنّ أخاه أخطأ وأضاع 10 سنوات من عمره داخل السجون العراقية، داعياً شباب المسلمين إلى عدم تغليب العواطف في أمور لا يعرف أحدٌ عواقبَها، ومشدداً على ضرورة طاعة أولي الأمر وعلماء المسلمين في هذه المسائل.
وبيّن أنّ أخاه (34 سنة) لم يكن من ذوي التوجهات الفكرية، وأنّ ما دفعه للذهاب إلى العراق هو الحماس وما عرضته بعض القنوات التليفزيونية عن تعرض فتيات عراقيات للتعذيب وهتك الأعراض.

اختفاء مفاجئ

أما سليمان الحربي فذكر لـ «الشرق» أنّه تم القبض على أخيه منصور، الذي كان وصل العراق عن طريق سوريا، في شهر رمضان من عام 2004 خلال أحداث الفلوجة.
وأكّد الحربي أنّ أخاه اختفى فجأة «وإذا به يهاتفُهم من العراق، ثم انقطع الاتصال به إلى أن وصلتهم رسالة عن طريق الصليب الأحمر في الكويت تفيد بالقبض عليه».
وأوضح الحربي أنّ أسرته ترسل طرود المأكولات والملابس لأخيه كل شهر عبر البريد السريع إلى سجن سوسة في كردستان.
وطالب الحربي بتجاوز الخلافات المذهبية والشعارات الطائفية عند التعرُّض لقضية السجناء السعوديين في العراق كون الأمر إنسانياً.

مأساة أم

من جانبها، أوضحت أم فهد، معتقل في العراق، أنّ ابنَها الوحيد معتقَلٌ منذ 10 سنوات ومحكوم عليه بالسجن 15 سنة بتهمة تجاوز الحدود.
وسردت أم فهد، التي تعاني جلطة وفشلاً كُلوياً، قصة ذهاب ابنها إلى العراق فقالت «كان يعمل في مكة وفجأة قال لي إن الشرطة ستقوم بندبه إلى الرياض في دورة لمدة أسبوع، ثم هاتفني من العراق وانقطع الاتصال بيننا إلى أن وردتنا رسائل عن طريق الصليب الأحمر بعد 3 أشهر من الانقطاع بأنه في السجون».
وتابعت «استمرت تصلنا الرسائل عن طريق الصليب الأحمر كل عدة أشهر إلى أن وردني أول اتصال مباشر منه قبل 4 سنوات، وعلمت أنه تعرّض للتعذيب والتنكيل على يد الأمريكان».
وتحدثت أم فهد عن نفسها قائلةً إنها «طاعنةٌ في السن، تعاني من جلطه ومرضٍ في الكُلى وسوءٍ في الأحوال الاقتصادية»، وأضحت أنّ والد فهد تُوفّيَ قبل 4 سنوات وأنّها تتمنى رؤية ابنها قبل وفاتها مناشدةً خادم الحرمين التدخل، ومحمِّلةً من كان السبب في ذهابه للعراق المسؤولية عما وقع له.

رغبةٌ في العودة

ويطالب عددٌ من السجناء السعوديين في العراق بتفعيل اتفاقية تبادل المحكومين بأحكام سالبة للحرية بين الرياض وبغداد في أسرع وقت حتى يعودوا لوطنهم.
وأشار السجناء، الذين تحتفظ «الشرق» بأسمائهم، إلى تعرضهم للتعذيب والتنكيل بهم داخل السجون العراقية دون أي مسوّغ قانوني، محذرين الشباب السعودي من الاندفاع خلف الفتاوى غير المسؤولة وتغليب العاطفة.
وقالوا «إنّ الفتاوى غير المسؤولة حمّلتهم ما لا يُطيقون فشعروا بالندم بعد فوات الأوان».

طلاق أم معتقل

وتحكي أم أحد المعتقلين أنّ زوجها طلّقَها بسبب ذهاب ابنها إلى العراق، وبرّرَ قرارَه برغبته في عدم الوقوع في مشكلات أمنية، مبيّنة أنّ ابنها، وهو الوحيد، ذهب إلى العراق قبل عشر سنوات.
أما شقيق أحد المعتقلين في العراق منذ 2004 فرفض الحديث لـ «الشرق» معللاً ذلك بعدم جدوى الحديث في هذا الموضوع، ومتهماً الإعلام بالمزايدة دون حل القضية.

دور الحقوقيين

لعب الحقوقيون دوراً في متابعة قضية السجناء في العراق والتواصل مع أسرهم وتقديم الدعم القانوني لهم.
وأكّد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، الدكتور مفلح ربيعان القحطاني، أنّ الجمعية تتابع الملف منذ بدايته وتتواصل مع ذويهم وتقدم لهم المشورة وتنسق في ذلك مع الهلال الأحمر والصليب الأحمر والسفارة السعودية في الأردن التي تتولى الملف.
في السياق نفسه، قال رئيس لجنة المعتقلين السعوديين في مجموعة الجريس للمحاماة، ثامر البليهد، إنّ المكتب يطالب بالإفراج عن 60 سجيناً سعودياً في 14 سجناً عراقياً، وبالتواصل المباشر مع السجناء، وبالتواصل مع وزارات العدل وحقوق الإنسان والداخلية في العراق، وبمتابعة سير المحاكمات وتوكيل محامين للترافع عن المعتقلين. وقدّر البليهد، في

تصريحٍ لـ «الشرق»، عدد السجناء الذين ساهمت مجموعة الجريس للمحاماة في الإفراج عنهم بـ 8 خلال 6 أشهر، وذكر أنّ المجموعة تعقد اجتماعاً شهرياً مع ذوي المعتقلين لتزويدهم بالمستجدات وإيصالهم بالجهات المعنية وذات العلاقة.
وتابع «رتبنا لقاء الأهالي برئيس الشؤون الخارجية في الهلال الأحمر، الأمير بندر بن فيصل، والسفير السعودي في الأردن، فهد الزيد، ومسؤول الملف في السفارة العراقية بالرياض معد العبيدي».
وأفاد البليهد بأنّ لكل معتقل ملفاً خاصاً لدى «الجريس» يضم معلومات عنه تشمل تاريخ اعتقاله ووضعه القانوني وحالته الاجتماعية وحالته الصحية والنفسية ومؤهله الدراسي وفي أي سجن يقبع.
ولفت إلى أنّ لجنة المعتقلين تقدم الخدمات لذويهم مجاناً باعتبار أنّ القضية إنسانية وطنية، مضيفاً أنّ اللجنة توفر التهيئة النفسية للمفرج عنهم وترتب إجراءات سفر الأسر لزيارة ذويهم، مشيراً إلى تعاون كبير من وزارة الداخلية «فلها أيادٍ بيضاء في هذا الملف، حسب تعبيره.

متابعة من السفارة

كُلِّفَت السفارة السعودية في الأردن بمتابعة المعتقلين في السجون العراقية والتواصل معهم ومع ذويهم والدفاع عنهم أمام المحاكم من خلال توكيل محامين ومخاطبة المسؤولين عن هذه القضية ومد جسور التواصل مع السجناء والوقوف على احتياجاتهم، كما قامت مؤخراً بصرف نقود لأكثر من عشرين سجيناً في سجن سوسة بإقليم كردستان.
كما التقى السفير السعودي في الأردن، فهد الزيد، بذوي المعتقلين في الرياض، فيما أفاد نائبه، الدكتور حمد الهاجري، بأنه تم تعيين شخص في السفارة مختص بملف السجناء السعوديين في العراق والتواصل معهم ومع ذويهم.
وأشار الهاجري إلى أنّ السفارة تتعامل مع المحامين ومكاتب الاستشارات في العراق فيما يخص السجناء السعوديين، لافتاً إلى أنه تم إيصال النقود لـ 22 سجيناً سعودياً، في شمال العراق، في وقتٍ سابق.

الهلال الأحمر ينتظر

وكان رئيس الشؤون الخارجية في الهلال الأحمر السعودي، الأمير بندر بن فيصل، قال في تصريحٍ سابق نشرته «الشرق»، إن الجانب السعودي خاطب اللجنة الدولية للصليب الأحمر كي تطالب الجهات العراقية بأن تسمح بقيام 11 عائلة من عائلات السجناء السعوديين في العراق بزيارة ذويهم الموجودين في سجن سوسة الواقع بإقليم كردستان.
وأضاف أنه كان من المقرر أن تتمّ زيارة 28 سجيناً سعودياً في سجن سوسة من قِبَل ذويهم إلا أن السلطات العراقية نقلت 17 منهم إلى سجون أخرى بدعوى وجود دعاوى قضائية ضدهم تتعلق بالإرهاب، فيما تبقى 11 منهم في سوسة سيتم نقل عائلاتهم بطائرة خاصة من قِبَل الهلال الأحمر لزيارتهم بمجرد وصول الموافقة.
بدوره، اعتبر المدير الإقليمي للإعلام والنشر في الصليب الأحمر، فؤاد بوابة، أنّ اللجنة الدولية للصليب الأحمر تحرص على التواصل الأسري بين السجناء السعوديين في العراق وذويهم في المملكة بالتنسيق مع الهلال الأحمر السعودي لإيصال رسائل مكتوبة تتضمن أخباراً عائلية بين السجين وذويه.
وكشف، في تصريح سابق نشرته «الشرق»، عن حواراتٍ غير معلنة بين اللجنة الدولية للصليب الأحمر والسلطات العراقية بهدف تحسين ظروف المعتقلين.

خطأ إداري في النسبة التراكمية يَحرِم آل ماطر" من الدراسة الجامعية.. والتربية": ترفض تعويضه

المصدر: جريدة الشرق الاحد 5 جماد الاول 1434 هـ- 17 مارس 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/03/17/767037

الدمام – فاطمة آل دبيس

حُرم المواطن الطالب سلطان آل ماطر من إكمال دراسته الجامعية بسبب خطأ قامت به إدارة التربية والتعليم عند إضافة نسبة الصف الثاني الثانوي إلى النسبة النهائية على أنها 82 % في حين أن النسبة الحقيقية هي 92 %، ما جعل النسبة التراكمية فقط 83 % التي لم تؤهله للدراسة الجامعية في كافة جامعات المنطقة الشرقية.

نسبة تحصيلية

وفي التفاصيل ذكر سلطان آل ماطر أنه بعد إنهائه المرحلة الثانوية وحصوله على نسبة 83% وهي النسبة التحصيلية للصفين الثاني والثالث رفض في كافة جامعات المنطقة الشرقية، ما اضطره إلى الذهاب إلى جامعة أبها وهي الجامعة الوحيدة التي تم قبوله فيها ولكن بعده عن أسرته واختلاف المحيط عليه أدى إلى رجوعه وسحب ملف الدراسة من الجامعة ليتفاجأ بعد مضي عامين من دراسته وعند مطالعة أحد المختصين للشهادة أفاده أن الشهادة تحتوي على خطأ في النسبة حيث إن نسبة الثاني الثانوي المذكورة هي 82% في حين أن نسبته الحقيقية 92% وبعد مراجعة إدارة التربية والتعليم أكدت الخطأ ونفت مسؤوليتها، واستمرت المشكلة عند مراجعة المدرسة واتضح أن مديرها تغير، ومضت أشهر في المطالبة إلى أن أصدرت إدارة التربية قرارا بتعديل النسبة لتصبح 88.88% ، وإتلاف الشهادة السابقة.

1000 ريال تعويضاً

و أكد آل ماطر أنه تقدم بدعوى إلى المحكمة الإدارية (ديوان المظالم) يطالب بتعويضه عن فرصة الدراسة التي لم يستطع الحصول عليها جراء خطأ إدارة التربية والتعليم بإعطائه منحة داخلية لمواصلة تعليمه حيث إنه عمل على دراسة دبلوم هندسة في الكلية التقنية قبل عامين وحصل على معدل 4.54 من 5، ويرغب أن يكمله وينال درجة بكالوريوس كباقي الطلاب الذين حصلوا على نفس النسبة، وقضت الإدارية بتعويضه عن كل شهر 1000 ريال بحيث يكون كامل المبلغ عن العامين الماضيين 24 ألفا، وحيث إن القرار ابتدائي طعنت التربية في الحكم ورفع إلى الاستئناف واعترضت على الحكم الصادر و تم إعادته إلى الإدارية التي قضت برد الدعوى لعدم وجود إثبات بأن الرفض كان لضعف النسبة الأولى، على الرغم من تأكيد إحدى جامعات الدمام لفظياً أن آل ماطر تقدم للدراسة فيها ورفض طلبه لضعف النسبة، في حين لم تستطع الجامعة كتابة هذا الإقرار بشكل خطي لعدم وجود طلب خطي من المحكمة بذلك.

فوات المنفعة

وأوضح عضو جمعية حقوق الإنسان خالد الفاخري إن المتضرر يستطيع المطالبة بالتعويض عن الضرر الذي لحقه بمقدار فوات المنفعة؛ ولكن يقع عبء إثبات العلاقة بين الضرر والخطأ الإداري الذي وقع من الجهة المتسببة بالضرر على المتعرض لضرر فيجب في مثل هذه الحالة أن يتوجه الطالب إلى الجامعات التي تقدم للدراسة فيها ويثبت أنه يوجد طلاب في ذات السنة التي تخرج منها تم قبولهم بالنسبة المصححة وفي هذه الحالة يجب على المحكمة إقرار التعويض له بما يتناسب مع حجم الضرر الذي لحقه.

خطأ إداري

وأضاف الفاخري «أن القضية تنصب في الأساس على خطأ إداري مشترك حيث إن عدم مراجعة الطالب لتأكده من ضعف نسبته وكيف حدث ذلك جعل الضرر يتضاعف بدلا من تصحيحه مباشرة مما اضطره للانتظار عامين وهو يعاني من المشكلة التي تسبب بها خطأ إدارة التربية والتعليم.

حيادية القضاء

وذكر المحامي عبد العزيز العسيري أنه لا يمكن للقضاء مساعدة أحد أطراف القضية في تسهيل مهمته بتقديم طلب للجهة المختصة في الربط بين الضرر والسبب لأن ذلك يتنافى مع مبدأ الحيادية وعلى ذلك يجب المتضرر في هذه القضية مخاطبة جهة متوسطة ليس لها أي مصلحة كالتعليم العالي أو الإمارة ليحصل على خطاب منهم يقدم إلى الجامعات التي تقدم بها، وعليه يستطيع الحصول على ما يثبت الضرر الذي وقع عليه، وعليه يستحق التعويض، ويخضع التعويض لتقدير القاضي أو الدائرة الناظرة في القضية فلا يوجد مبلغ محدد لتعويض عن الضرر.

إثبات العلاقة

وأكد المحامي والمستشار القانوني عبد العزيز الزامل أن المحاكم الإدارية هي المختصة في دعاوى التعويض التي قدمها ذوو الشأن عن قرارات أو أعمال جهة الإدارة، ودعوى التعويض تبنى على ثلاثة أركان، فيجب توافر الخطأ حيث وضع ديوان المظالم معياراً محدداً للتفرقة بين الخطأ الشخصي والخطأ المرفقيّ و الضرر الذي وقع على الشخص هو أهم الأركان الثلاثة على الإطلاق فإذا لم يتوافر الضرر لا يمكن توافر المسؤولية ولا يمكن أن تقوم المسؤولية بدون ضرر، وله عدة شروط، وهي أن يكون مُحققاً أو واقعاً أو حالاً، و أن يقع الضرر على حق مشروع، وأن يكون الضرر خاصاً، و أن يكون الضرر قابلاً للتقدير، إضافة إلى وجوب توافر العلاقة السببية بين الخطأ والضرر فالقاعدة أن من تسبب بالضرر فيتحمل التعويض ولذلك نجد أن القضاء السعودي في دعاوى التعويض يخضع لسلطة القاضي التقديرية من خلال النظر في الضرر الفعلي وغالباً لا يكون التعويض مجزيا، ونادراً ما نجد أحكام قضائية في التعويض عن الضرر النفسي مع أنه منصوص عليه في أحكام نظام الإجراءات الجزائية وكذلك أحكام التعويض تشمل الإضرار بشكل عام وهو ما يتفق مع مقاصد الشريعة، حيث استقر العرف لدى قضاء الديوان بأن المتضرر يستحق تعويضا قدره ألف ريال عن اليوم الواحد في بعض الدعاوى وهذه قد تكون قليلة في حال أن هذا الضرر لا يمكن تداركه كتفويت فرصة دراسية أو صفقه تجارية أو أضرار نفسية قد تظهر بعد زمن أو أضرار اجتماعية كسمعة الشخص أو غير ذلك ونأمل من الجهات التنظيمية في المملكة وضع آلية دقيقة منظمه لتقدير الضرر دون الإخلال بالسلطة التقديرية للقاضي.

أكدت ل "الرياض" زيادة عدد قضايا العنف الأسري

حقوق الإنسان" تطالب بتسريع إقرار قانون حماية الطفل والمرأة

المصدر: جريدة الرياض الاحد 5 جماد الاول 1434 هـ- 17 مارس 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/03/17/article818117.html

جدة - محمد حميدان

أكدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة ل"الرياض" أنها لازالت ترصد المزيد من حالات العنف ضد الطفل والمرأة والتي تشير المؤشرات المتوافرة لدى فرع الجمعية على تناميها، مشيرة إلى ضرورة التسريع بإصدار نظام وقانون لتجريم العنف ضد المرأة والطفل.

وقال المشرف العام على فرع الجمعية في منطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف ل"الرياض" "نتابع حاليا قضية جديدة لطفل معنف تم تبليغ الفرع عنها عبر فاعل خير الثلاثاء وهي غير قضية الطفل راكان التي تم نشرها في وسائل الإعلام الأسبوع الماضي، وقمنا بزيارة لمدرسته والتواصل مع الطفل وأبلغنا الشؤون الاجتماعية لإرسال من يواصل التحقق في الحادثة واتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية الحالة".

واوضح الدكتور الشريف أن الاجتماع الذي ضم فرع الجمعية ومدير الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة الدكتور عبدالله ال طاوي مطلع الاسبوع المنصرم خرج بتوافق بين الطرفين على ضرورة تكثيف الجهود المشتركة بين الطرفين للتوصل إلى الآليات التي تكفل الحد من انتشار الظاهرة، بالإضافة إلى عدد من القضايا الأخرى والتي من بينها تسهيل

مهام منسوبي الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان خلال الزيارات الدورية التي يقومون بها إلى مختلف الدور والمنشآت التي تتبع لمديرية الشؤن الاجتماعية بالمنطقة.
واضاف أن الجمعية مستمرة بتعاونها مع برنامج الأمان الأسري في محاربة الظاهرة عبر حملة غصون لوقف العنف الأسري، ويتم طباعة الكتيب الإرشادي الخاص بالحملة وتوزيعه بشكل مستمر بإشراف من المسؤولة عن الحملة السيدة الجوهرة العنقري على مختلف المكاتب والمدارس والجهات الأهلية والحكومية، مشيرا إلى أن ظهور المزيد من الحالات مؤشر هام لضرورة تعاون جميع المؤسسات التعليمية والجمعيات الأهلية للحد منها ولن يكون ذلك إلا بزيادة الجرعات التوعوية عبر وسائل الإعلام، إضافة إلى تفعيل أدوار المساجد وتضمين الخطب الدينية ما يوضح العلاقة بين الأباء والأبناء وكذلك العلاقة بين أفراد الأسرة والأخوة، مؤكداً أن نسبة حدوث التعنيف من قبل الأباء ضد صغار الأبناء هي الأكثر وروداً بين الحالات المستجدة تليها حالات العنف من قبل كبار الأخوة ضد الصغار منهم ثم حالات لعنف من قبل الأم ضد أطفالها وهي الأقل بين تلك الحالات.
ولفت الدكتور الشريف الى إن صدور وإقرار قانون خاص بمثل هذه النوعية من القضايا سيسهم بشكل كبير في التقليص من حجم المشاكل التي تترتب عليها والتي في مقدمتها جهل المتعاملين مع تلك الحالات بآليات التعامل المطلوبة منهم تجاهها ومن الضروري أن يتضمن ذلك النظام أو القانون ما هو مطلوب من كل جهة حيال تلك النوعية من القضايا فيعرف المعلم ما دوره؟ ويعلم رجل الشرطة دوره، وكذلك منسوب الشؤون الاجتماعية وبالتالي تلافي كثير من العشوائية التي تلاحظ في الأداء الحالي تجاه تلك القضايا.
وتشير التقارير الصادرة عن كل من الجمعية الوطنية لحقوق الانسان وبرنامج الأمان الأسري إلى أن 45 في المئة من الأطفال يتعرضون للعنف في معيشتهم اليومية، وكشف برنامج الأمان الأسري في أحد تقاريره عن وفاة 12 طفلاً بسبب تعنيفهم من قبل أحد الوالدين أو زوجة الأب أو العمالة المنزلية، كما تشير الأحصائيات الى أن عدد قضايا العنف الأسري ضد المرأة الصادر من ولي أمرها الواردة إلى الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان منذ تأسيسها عام 1425ه حتى نهاية عام 1432ه بلغ (1998) قضية من مجموع قضايا العنف الأسري البالغ عددها (2293) أي بنسبة (87.6%) ونجد الزوج أكثر أولياء أمور المرأة ممارسة للعنف ضدها إذ بلغت نسبته (43%)، يليه الأب بنسبة (30.9%)، يليه الأخ (11.2%)، ثم الطليق (7.8%)، ثم الابن ونسبته (3.7).

حقوق الإنسان تطالب بجهة مستقلة لتسريع إطلاق السجناء المفرج عنهم

المصدر: جريدة الجزيرة الاحد 5 جماد الاول 1434 هـ- 17 مارس 2013م
http://www.al-jazirahonline.com/2013/20130316/ln34345.htm

العاصمة - راكان المغيري
أكد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني لـ (الجزيرة أونلاين) أن الإجراءات الروتينية أسهمت في تأخير إطلاق سراح بعض السجناء الصادر بحقهم حكم بالإفراج.
وطالب باستحداث آلية عمل وإسناد مهمة إطلاق السراح إلى جهة مستقلة تعمل على تسريع إطلاق سراحهم بمشاركة أسرهم.
وأشار إلى أن الجهات الأمنية المشرفة على السجون تبذل جهودا كبيرة إلى جانب توفير الإعاشة والنظافة والعلاج لجميع الموقوفين، وأنه خلال العامين الماضيين تم الإفراج عن نصف السجناء عقب انتهاء محكوميتهم.
وبين أن الجمعية رصدت قصورا لدى بعض الجهات ذات العلاقة لا تتحمل مسؤوليته الجهات الأمنية وحدها، فالقضاء بتباعد مواعيد جلسات التقاضي، وهيئة التحقيق والإدعاء العام بالتأخير في إعداد لوائح الإدعاء، إضافة إلى المحامين الذين أسهموا في تأخير التقاضي بالتأخر في الرد على لوائح الإدعاء وبعض التهم، فهؤلاء جميعهم شركاء في عملية التأخير.

وأكد الدكتور القحطاني في حديثه مع (الجزيرة أونلاين) على ضرورة المكاشفة وتوضيح أدق التفاصيل لأسر السجناء، مضيفاً أن بعض السجناء يحتاجون إلى علاج وعناية أكثر قبل إطلاق سراحهم: "السجناء ليسوا في سلة واحدة، فمن المهم أن لا يؤثر إطلاق السراح على أمن الوطن وأسرة السجين والسجين نفسه"، مشيراً إلى أن الإفراج خاضع لسجل السجين وأفكاره :"هناك متهمين تم إطلاق سراحهم وإكمال محاكمتهم خارج أسوار السجن".

شخصيات إسلامية: المدينة مركز إشعاع ثقافي انطلق إلى العالم

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 5 جماد الاول 1434 هـ 17 مارس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130317/Con20130317581260.htm

سامي المغامسي، سعد الحربي (المدينة المنورة)

ينظم النادي الأدبي في المدينة المنورة الأربعاء، ندوة بعنوان «نشر حقوق الإنسان مسؤولية مشتركة»، بالتعاون مع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان.

يشارك في الندوة التي ستقام بقاعة المحاضرات بالنادي، الدكتور غازي المطيري، الدكتور عبد الله السراني، الدكتور صلاح الردادي، وسعود الحربي، ويديرها الدكتور يوسف حواله.

على صعيد متصل، تتولى إدارة التربية والتعليم في منطقة المدينة المنورة 100 فعالية من 400 من فعاليات المدينة المنورة عاصمة للثقافة الإسلامية، تتضمن زيارات للمتاحف التاريخية، وبرامج اجتماعية ورياضية وشبابية وكشفية، ومعارض ومسابقات فوتوغرافية وتشكيلية وتاريخية وتراثية، ومحاضرات وندوات ولقاءات، ومهرجان ومسابقات للإلقاء، ورحلات، وورش عمل، وبرامج تدريبية، وبرامج لذوي الاحتياجات الخاصة.

معهد القلم

ومن جانب آخر، أكد مدير معهد دار القلم عادل بري أن المعهد يشارك في فعاليات المدينة عاصمة للثقافة الإسلامية كأحد المشاريع التعليمية الرائدة في المدينة المنورة، مشيرا إلى أنه يهدف إلى المحافظة على أصالة الخط العربي وحمايته من الاندثار في ظل الثورة التقنية، والمحافظة على خطاطي المصحف، وتنشئة جيل من الطلاب من حفظة القرآن وأصحاب المواهب في الخط العربي للتدرب على أيدي الجيل القديم من خطاطي المصحف.

وبين بري أن فكرة إنشاء المعهد جاءت بعد ملاحظة تدن لكثير من الطلاب والطالبات في الخط العربي اليدوي، وخوفا من اندثار هذا الفن الذي استمر لقرون سابقة جزءا من تراثنا الفكري والفني نتميز به عن غيرنا من الأمم، والمحافظة على هذا الإرث الحضاري الذي يميزنا عن غيرنا.

وقال بري: تقع علينا ـ كمنتمين إلى التربية والتعليم ـ مسؤولية عظيمة، فكل ما يتلقاه التلميذ من علوم ومعارف لا تصل إليه إلا من خلال هذا الخط العربي الذي نجد الاهتمام به يقل تدريجيا، مبينا أن المعهد سيصل إلى أكبر شريحة من الطلاب والطالبات.

التاريخ شاهد

وفي حديثه عن «المدنية عاصمة للثقافة الإسلامية»، أوضح مدير عام المياه في المدينة المنورة المهندس صالح جبلاوي أن اختيار مدينة المصطفى ـ صلى الله عليه وسلم ـ يسلط الضوء على الدور المهم والحيوي لها، كأول عاصمة في تاريخ الإسلام، ومركز الإشعاع الثقافي الذي انطلق وانتشر في بقاع العالم كافة، ما ساهم في بناء أسس وأركان ثقافتنا الإسلامية بعناصرها ومكوناتها كافة وعلى مر تاريخها وتطورها، مؤكدا أن المتطلع إلى المدينة المنورة إنما ينهل من عبق التاريخ الإسلامي، كون المدينة كانت وما زالت حاضرة حضورا مؤثرا وشاهدا على جميع اللحظات الفارقة في تاريخنا الإسلامي. وأكد سفير جمهورية كازخستان لدى المملكة بختيار تاسيموف أن اختيار المدينة المنورة عاصمة للثقافة الإسلامية يتسق مع المكانة التي تحتلها في نفوس أبناء الأمة؛ بوصفها قلب الحضارة الإسلامية، ومنها انطلق الفتح الإسلامي لشتى بقاع المعمورة، مبينا أن حكومة بلاده حريصة على الاستفادة من تجربة المملكة في فعاليات المدينة

عاصمة للثقافة الإسلامية؛ لأن عاصمة كازخستان آلما آتا ستكون عاصمة للثقافة الإسلامية 2015 م. ولفت وكيل وزارة السياحة الإندونيسي أحمد شاه إلى أن اختيار المدينة المنورة عاصمة للثقافة الإسلامية حدث عظيم وجليل تجب الاستفادة منه، قائلا يتعين أن تستفيد باقي المدن الإسلامية من هذه التجربة في نشر الثقافة الإسلامية بكل ما تحمله من قيم التسامح والتواصل بين الناس، ممتدحا لحكومة المملكة ما تبذله من جهود متواصلة لخدمة الحرمين الشريفين وضيوف الرحمن في حج كل عام.

ندوة عن حقوق الإنسان

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 5 جماد الاول 1434 هـ 17 مارس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130317/Con20130317581410.htm

سامي المغامسي، سعد الحربي (المدينة المنورة)
ينظم النادي الأدبي في المدينة المنورة الأربعاء، ندوة بعنوان «نشر حقوق الإنسان مسؤولية مشتركة»، بالتعاون مع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان.
يشارك في الندوة التي ستقام بقاعة المحاضرات بالنادي، الدكتور غازي المطيري، الدكتور عبد الله السراني، الدكتور صلاح الردادي، وسعود الحربي، ويديرها الدكتور يوسف حواله.

يؤيدها قطاع كبير من العلماء والمفكرين والمثقفين

لجنة العرائض بـ"الشورى" توافق على مناقشة "قيادة المرأة للسيارة"

المصدر: جريدة سبق الاحد 5 جماد الاول 1434 هـ 17 مارس 2013م
http://sabq.org/qOyfde

سلطان المالكي- سبق- الرياض:
حصلت "سبق" على نتائج الدراسات التي أنجزتها لجنة حقوق الإنسان، والعرائض بمجلس الشورى المقدمة من عبدالله العلمي وآخرين، وتحمل توقيع 3000 من المواطنين والمواطنات من مختلف مناطق السعودية، الذين يطلبون فيها من مجلس الشورى مجرد مناقشة السماح للمرأة بقيادة السيارة بالسعودية، وفق الضوابط الشرعية والوطنية والتعليمات المقترحة في هذا الخصوص.
وكشف الخطاب المُقدم من رئيس لجنة حقوق الإنسان والعرائض السابق، سليمان الزايدي، إلى رئيس مجلس الشورى عن أن دور لجنة حقوق الإنسان والعرائض بمجلس الشورى يحتّم عليها أن ترد على كل ما يُحال إليها من طلبات واستفسارات، ومنها ما يتعلّق بموضوع قيادة المرأة للسيارة، ولاسيما أن مجلس الشورى هو الجهة التشريعية والرقابية؛

فيمكنه الاستجابة إلى طلبات المواطنين، وطرح هذه القضايا والتساؤلات للنقاش، وأن مجرد طرحها للنقاش يعطي المجلس مصداقية كبرى بين أبناء الشعب؛ ليحوز ثقتهم كمجلس شورى يمثّلهم ويتبنى مناقشة قضاياهم.
وعلمت "سبق" أن الخطاب تم تقديمه قبل نهاية الدورة الماضية، واطّلعت اللجنة على العريضة، وبدراسة اللجنة لها رأت وجاهة مطالبها، وقبولها، واقترحت إمكانية مناقشتها؛ بناءً على المبررات الآتية:
- تحريم الخلوة غير الشرعية بالمرأة، والغريب أنها هي الحالة التي تقع في الحياة بشكل ملحوظ؛ إذ تشكّل أكثر من 70% على أرض الواقع.
- المؤشرات الداعمة لهذه القضية من اللجنة الخماسية، وليس اللجنة الدائمة، أو هيئة كبار العلماء، خاصةً أنه مضى على الفتوى الأولى أكثر من 20 عامًا، ومن العوامل التي اتفق العلماء على تغيير الفتوى عوامل كثيرة، مثل: تغير المكان، وتغير الزمان، وتغير الحال، وتغير العرف، ولُمِس ذلك في فتاوى مثل: فتاوى كانت لا ترى التأجير المنتهي بالتمليك، ومع ذلك صدر نظام التأجير المنتهي بالتمليك، وكذا التأمين التعاوني الذي كان محرمًا، وصدرت فتاوى تجيزه.
- القيادة السياسية والتنفيذية قطعت كل الملابسات في هذه القضية، حينما أوضح خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز -حفظه الله- أن "قيادة المرأة للسيارة قرار اجتماعي، وأن دور الدولة هو ضمان توفير المناخ الملائم لأي قرار يراه المجتمع مناسبًا، بما ينسجم مع مبادئ الشريعة الإسلامية وتعاليمها التي ترتكز عليها الدولة".
- الاستحقاق الحقوقي في الاتفاقات الدولية التي وقعت عليها السعودية، منها: اتفاقية سيداو التي تقضي بعدم التمييز ضد المرأة، ومنها حق التنقل واستخدام مواصلاته، فضلاً عن أنه لا يوجد نص شرعي يحرم قيادة المرأة للسيارة، والأصل في الإسلام الإباحة ما لم يرد نص شرعي بالتحريم.
- أعداد الخريجات، سواء من الثانوية العامة أو الجامعات، يبلغ نحو 200 ألف خريجة سنوية، فضلاً عن أن سوق العمل متعطشة للقوى العاملة النسائية الماهرة والمدربة والمتعلمة؛ حيث تبلغ نسبة عمل المرأة بالسعودية 5.5%، وهو الأدنى مقارنة بنسبة مشاركة المرأة في قوى العمل في العالم، وذلك حسب إحصاءات منظمات دولية، فضلاً عن النمو السكاني المتزايد. وفي ظل عامل قيادة السيارة الذي ربما يصبح عاملاً أساسيًا في تعطيل نصف القوى العاملة في المجتمع، وعدم الاستفادة من إمكاناتها وطاقتها.
- الإحصاءات الحديثة الصادرة عن وزارة العمل مؤخرًا كشفت عن ارتفاع نسبة الطلب على استقدام السائقين الخاصين الأجانب بنسبة 40% نتيجة للزيادة المطردة في عدد العاملات، ومن المتوقع حسب صحيفة "الوطن" في عددها بتاريخ 2008/ 4/ 5 أن يصل عدد العاملات في عام 1435هـ إلى 803 آلاف عاملة، أي ضعف العدد الحالي تقريبًا " 480 ألفاً"؛ ما يعني أنّ عدد السائقين سيتضاعف. وبكلمات أخرى، ومع الزيادة الحالية في العمالة الأجنبية، فإن عدد العمال الأجانب سيتجاوز ما هو عليه حاليًا.
- الاستحقاق الدولي الفني لاتفاقية فيينا الدولية للمرور، التي صدرت عام 1949-1968م، وقرار مجلس الشورى رقم 110/ 72 وتاريخ 6/ 2/ 1430هـ، وقرار مجلس الوزراء بالموافقة على الانضمام إلى اتفاقية فيينا، التي تنظّم منح رخص القيادة الدولية للرجال والنساء.
- تأييد قطاع كبير لا بأس به من العلماء والمفكرين والمثقفين لهذه المطالب، ومن بين هؤلاء العلماء: الشيخ عبد الله المنيع، والشيخ عبد الله المطلق، والشيخ الحكمي، والشيخ راشد المبارك.
- ارتفاع درجة الوعي لدى المواطنين، تدعمه أسباب مجتمعية وأسباب اقتصادية.
- التجارب الميدانية الحالية في السعودية، ومنها قيادة المرأة للسيارات داخل مجمعات المدن الصناعية، مثل: الجبيل، وينبع، وأرامكو؛ فداخل حرم مدينة أرامكو مثلاً تشير التقديرات لوجود 5000 سيدة سعودية، حصلن على رخص القيادة من دولة البحرين، وبعض دول مجلس التعاون، وتجربتهن في مجملها لا تختلف عما هو متعارف عليه في دول أخرى.
- السعودية مقبلة على تدشين أعمال مدن اقتصادية كبرى وعملاقة، ذات بيئات متشابهة ببيئة أرامكو، باشرت بإنشاء مدارس تعليم لقيادة السيارات للمرأة في تلك المدارس؛ ما يعطي الأمل بضرورة توفيق الأوضاع الاجتماعية.
- الممارسات المتعددة غير المعلنة لقيادة النساء للسيارة، فضلاً عن قيادتها لها منذ زمن طويل، سواء في البادية أو البر، وفي الأماكن المفتوحة، وليس خافيًا أن هناك مدارس قيادة سيارات حالياً تعلّم المرأة قيادة السيارات في البر خارج الرياض دون ترخيص من الجهات المعنية.
- تقدم الأدوات والثقافات الضابطة لممارسة قيادة المرأة للسيارة في كل ما تحتاج إليه، وتوافر الأدوات للتعامل معها في حالة الحادث بأعلى الكفايات.

- الممارسات اليومية التي يشهدها المجتمع السعودي، والتي تنتهي بالإيقاف والحجز، والبعض يقاضي الدولة على تلك الممارسات في مجملها؛ ما يشكّل حرجًا على الإدارة العامة للمرور، وعلى القضاء معًا، وفي ظل تدافع بعض النسوة للرفع إلى ديوان المظالم للمطالبة بقيادة السيارات؛ ما يؤكد الإصرار على الاستمرارية.
- المعطيات الوطنية والمقومات المجتمعية التي تؤكّد الحاجة إلى ضرورة فتح المجال لقيادة المرأة للسيارة في الوقت الحاضر كثيرة جدًا، ولا تحتاج إلى دليل.

ورغبةً في التوافق مع تلك المبررات في ظل الضغوط الدولية، وصعوبة مواجهتها مع مرور الوقت، وتنفيذًا للاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها السعودية، والمناهضة للتمييز، والتوافق مع غيرها الفنية المرورية، اقترح الخطاب الرفع للنظر الكريم لاقتراح تشكيل لجنة استشارية وتنفيذية، لوضع آليات وضوابط شرعية وأمنية ومجتمعية حول قيادة المرأة للسيارة، تمهيدًا لتهيئة المجتمع لقبول فكرة قيادتها للسيارة.

كما اقترح الخطاب أن تتكون هذه اللجنة من الجهات الآتية: بعض كبار العلماء ممن عُرف عنه وسطيته واعتداله، وبُعد نظره، ووزارة الخارجية، وزارة الداخلية، والجهات الأمنية والمرورية، ووزارة الثقافة والإعلام، وهيئة الخبراء بمجلس الوزراء، والجهات الحقوقية كهيئة حقوق الإنسان، والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، ممثلة للمجتمع المدني، ولجنة حقوق الإنسان بمجلس الشورى، إضافة إلى من يرى المقام السامي الكريم إضافته إلى اللجنة.

وحسب المعلومات التي حصلت عليها "سبق" فإن مجلس الشورى في دورته الجديدة لم يبت في مطالب لجنة حقوق الإنسان والعرائض المُقدمة حتى الوقت الحالي.

أكد حرص وزير الداخلية على تأهيل الإصلاحيات اللواء الحارثي لـ عكاظ :

ضبطنا حراسا يهربون ممنوعات إلى السجون وعاقبناهم بشدة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 6 جماد الاول 1434 هـ 18 مارس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130318/Con20130318581518.htm

عبدالرحمن الشمراني (الرياض)

أقر مدير عام السجون اللواء الدكتور علي الحارثي بضبط بعض حراس السجون الذين يسهلون تهريب الممنوعات إلى السجناء، لكنه اعتبرهم قلة، وقال في حديث أجرته معه «عكاظ»: وهؤلاء يلقون عقابا أشد من الآخرين؛ لأن ذلك يعتبر خيانة للأمانة»، وأكد مدير عام السجون أن منظمات حقوق الإنسان الدولية لا تتعامل بحيادية خلال زيارتها إلى السجون داخل المملكة، إذ تحرص فقط على التركيز على ما يقوله السجناء من اتهامات، مضيفا أنه تم الالتقاء بمعظم منظمات وهيئات حقوق الإنسان مثل هيئة الأمم المتحدة، هيومن رايتس التي زارت البلاد. والحق يقال: «وجدنا أنهم يريدون أن يأخذوا كلام سجناء دون أن نعرف من هم هؤلاء السجناء».

اللواء الحارثي أوضح أن كل الجهات العدلية والجهات القابضة والمحققة والسجون تسعى حاليا للعمل ببدائل العقوبة، كما أكد أنه بناء على تعليمات الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية فإن المديرية العامة للسجون تسير وفق خطط تطويرية دقيقة تهدف إلى الرفع من مستوى الأداء وتأهيل الإصلاحيات القائمة وبناء إصلاحيات جديدة.

الحارثي نفى أن يكون اكتظاظ السجون قد وصل إلى الحد الأعلى، قائلا: «اكتظاظ السجون لا يصل إلى الحد الذي يجعلنا في مصاف الدول الأعلى أو حتى في المتوسط ما بين نسبة عدد السكان إلى نسبة السجناء بين عدد العائدين إلى السجن مرة أخرى ليست بالنسبة الكبيرة مقارنة بدولة مثل النرويج».

مشاريع وتحسينات

• حدثنا عن واقع السجون الآن ؟

- الواقع الآن واقع جيد، لا بأس به من خلال ما استحدث فيها من مشاريع وتحسينات وترميمات، هناك أعمال يجب أن تكون مع كثرة البرامج التي يجب أن تنفذ داخل السجون لا بد أن يكون لها بنى تحتية، عملنا على بعض الإضافات المعينة لبعض البنى التحتية المتعلقة بمثل هذه البرامج، إضافة إلى توسعة السجون، نقول إن وضع السجون جيدة لكنها ليست بالشكل الذي ينشده ولاة الأمر أو المجتمع أو ننشده، نحن نريدها أن تكون على أفضل مستوى.

مواجهة الحملات

• هناك حملات مغرضة ضد المملكة بين فترة وأخرى وتستشهد في ذلك بالسجون، كيف تواجهون الحملات ؟

- واجهنا تلك الحملات بالانفتاح على الجميع، ومنح الفرصة للهيئات بالزيارة وأن يروا بأم أعينهم واقع السجون السعودية، معظم منظمات وهيئات حقوق الإنسان سواء في الداخل أو في الخارج التقينا بهم، هيئة الأمم المتحدة، هيومن رايتس واتش، والحق يقال وجدنا أنهم يريدون أن يأخذوا كلام سجناء دون أن نعرف من هم هؤلاء السجناء، يريدون أن يأخذوا بكلامهم دون أن يفصحوا عنهم، ناقشنا هذا الأمر معهم وقلنا أيضا لنا حقوق، على أقل تقدير أن نوضح صور الاتهامات التي يتهمنا بها البعض.

فتح الأبواب

• هل أنتم ملزمون بأن تفتحوا أبواب السجون لهم مع أنهم لم يلتزموا الحياد ؟

- فتحنا الباب حتى نتعرف على حياديتهم، وأشعرناهم بذلك، ناقشنا المجموعة التي قدمت إلينا، وطلبنا منهم أن يكونوا حياديين، وألا يسمعوا من طرف واحد، عليهم أن يسمعوا من كل الأطراف ويتم النقاش وجها لوجه حول الإشكالات التي يرونها، أو التي يتهمنا بها البعض، حتى ولو قالوا أن السجين يمكن أن يخاف على نفسه، نحن نعطي الضمانة الكافية بأن كل سجين يتحدث بواقع الحال دون أن يخشى العقاب، نعم إن كانت هناك أخطاء أو هناك بعض الأمور التي يجب علينا إصلاحها فلا بد أن نعمل على معالجتها.

زيارات ليلية

• في المقابل يرى البعض أنكم تجهزون السجين وتعدونه فقط عند الترتيب لاستقبال تلك المنظمات والهيئات، ما صحة ذلك ؟

- لا أعرف مسألة الترتيب، لكن في هذا الجانب بإمكانك سؤال الإخوة في الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وفي دوائر الرقابة التي تراقب أوضاع السجون، لا تنسى أن هناك جهات رقابية متعددة تراقب الأوضاع في السجون، ويأتون ليلا ونهارا، والدكتور بندر العيبان رئيس الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان كان يزور السجون الساعة 9، 10، و 11 ليلا، فعن أي ترتيب يتحدث هؤلاء ؟ بإمكانكم التقصي عن ذلك من خلال تلك الجهات الرقابية إن كان الأمر مرتب له أم لا، والجهات الرقابية لا تضع وقتا محددا لزيارة السجون حتى نرتب لهم الزيارة، نحن مشغولون بأحوال إخواننا النزلاء وأخواتنا النزيلات ولا نرتب لمثل هذه الزيارات.

عقوبات بديلة

• أين وصلت الدراسة المتعلقة باستبدال أحكام السجن بغرامات مالية وخدمات اجتماعية ؟

- سعينا لبدائل العقوبة منذ فترة طويلة، أي منذ 12 عاما، وصدرت وثيقة الرياض بواسطة رؤساء المؤسسات العقابية والإصلاحية في دول مجلس التعاون الخليجي وأقرها أصحاب السمو وزراء الداخلية في مجلس التعاون، ونصت الوثيقة على أن تكون هناك بدائل أثناء التحقيق، وهناك بدائل أثناء المحاكمة، وبعد المحاكمة، انطلقنا في إقامة الندوات، ونظمنا ندوتين في هذا السياق، وصدرت توصيات بشأنها، ثم تولت جمعية حقوق الإنسان، وهيئة حقوق الإنسان تنظيم ندوتين، كما أن وزارة العدل أقامت ندوة مماثلة، وأقيمت بعد ذلك ورشة عمل في مكة المكرمة نظمتها لجنة رعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم ، وشارك فيها الجميع، وكل تلك الفعاليات تدعو إلى بدائل العقوبة التي نصت عليها وثيقة الرياض، وشكل لذلك لجنة من وزارتي العدل، والداخلية، ومن هيئة التحقيق والادعاء العام، والجهات القابضة من الأمن العام والسجون لوضع الدليل الاسترشادي واللائحة التنظيمية لهذا العمل الذي يمكن أن يسترشد به القضاة. كما صدر من مقام خادم الحرمين الشريفين قبل 3 سنوات توجيه لوزارتي العدل والداخلية بالبدء في تطبيق بدائل العقوبة، خاصة وأن معظم العقوبات تعزيرية وللقاضي الحرية في تطبيق مثل هذه الأحكام على الأشخاص الذين يرى القاضي أنهم لا يستحقون فعلا في الجرائم البسيطة، وبالتالي هناك الآلية التي نريد أن تتكامل الآراء حولها حتى لا تكون الأحكام غير قابلة للتطبيق أو أنها غير مجدية، والآن تسعى كل الجهات العدلية والجهات القابضة والجهات المحققة للعمل ببدائل العقوبة، نحن في السجون نتعامل مع هذا من مبدأ تخفيف مدد العقوبة بالشهر والشهرين ونصف العقوبة لمن يحفظ القرآن الكريم، ومن يحفظ الأربعين النووية في الأحاديث، من يجتاز سنة دراسية، أو دورات تدريبية أو غيرها، فيتم تخفيف

العقوبة، وهذا جزء من بدائل العقوبة، ما بعد المحاكمة شرعنا في أخذ الموافقات من الجهات المسؤولة، وغالبا كل ما كنا نرفعه إلى وزير الداخلية ويرفعه إلى المقام السامي وتأتي الموافقة على هذه التشريعات كبدائل عقوبة للأحكام التي تصدر على مثل هؤلاء.

إصلاحيات جديدة

• هل تعانون من اكتظاظ السجون بالنزلاء ؟

- سبق أن قلت أن اكتظاظ السجون لا يصل إلى الحد الذي يجعلنا في مصاف الدول الأعلى أو حتى في المتوسط ما بين نسبة عدد السكان إلى نسبة السجناء، نحن في الحد الأدنى، ولكن نتيجة لعدم وجود البنية التحتية لعدد من السجون التي يمكن أن تستوعب عدد النزلاء يحدث شيء مما يطلق عليه الاكتظاظ خاصة في المدن الكبرى، وحل هذه الإشكالية سيكون في الإصلاحيات الجديدة التي ستنتهي هذا العام، بعضها سيكون جاهزا في شهر رمضان، والبعض في نهاية العام الجاري ليحل إشكالية الاكتظاظ الموجود في المدن الكبيرة مثل الرياض والشرقية وجدة.

ورش العمل

• متى ستنتهون من الربط الإلكتروني بين السجون والضمان الاجتماعي ؟

- نعمل على ذلك، وقد أنجزنا العمل في بعض المناطق وبقي بعضها حتى الانتهاء من ورش العمل الذي سيطلق الربط الإلكتروني.

القيد الإلكتروني

• وماذا عن القيد الإلكتروني لمراقبة السجين ؟

- من التوصيات التي أخذنا بها في الندوة الأولى المتعلقة ببدائل العقوبة القيد الإلكتروني، أو عدم الخروج من مكان معين أو مغادرة دائرة معينة أو مدينة معينة، لقضايا يحكمها القاضي أو خلال التحقيق ويحكمها المحقق في هيئة التحقيق والادعاء العام أو الجهات القابضة، وتبنت وزارة الداخلية هذا الموضوع، وأنشأت مركزا لذلك، وهو الآن في طور الانتهاء وتحت التجربة.

تهريب الممنوعات

• بين فترة وأخرى يتم إدخال بعض الممنوعات إلى السجناء، إلى أي مدى تعانون من تلك المشكلة ؟

- هي في الواقع ليست معاناتنا وحدنا، نحن نشارك في المؤتمر العالمي للسجون السنوي، ووجدنا أن المشكلة عالمية في كل السجون وبالذات الجوالات التي وجدوا أنها الوسيلة لإدخال الممنوعات الأخرى، وبالتالي هذه أصبحت مشكلة مقلقة للجميع.

ضبط الحراس

• هل تم ضبط حراس من منسوبيكم يساعدون في تهريب تلك الممنوعات ؟

- نعم ضبطوا لكنهم شواذ، وكل قاعدة لها شواذ، وهؤلاء يعاقبون بشدة؛ لأن ذلك يعتبر خيانة للأمانة، والتوجيه الصادر والتعليمات والمتابعة والمراقبة تحث على ألا يحدث ذلك، هناك شواذ في كل المجتمعات وفي كل مكان.

السجن والتوقيف

• تحرصون على استخدام كلمة إصلاحيات بدلا من كلمة سجون، إلى أي مدى يتحقق هذا المسمى على السجون في المملكة ؟

- نقول الإصلاحيات التي تبنى في الوقت الحاضر، تم تشييد عدد من الإصلاحيات في وقت سابق قبل نحو 25 عاما، بنيت 4 إصلاحيات في المملكة، وآتت أكلها لأن الإصلاحيات هي للمحكومين، والمحكومون يحتاجون إلى برامج متعددة لإعادة دمجهم في المجتمع، وفي الوقت الحاضر ما نقوم به وهو بناء إصلاحيات جديدة للمحكومين، وكما تعلم فإن الاكتظاظ الموجود في السجون حاليا هو بسبب وجود المحكومين والموقوفين في مكان واحد، ولهذا نعمل على أن يكون المحكومون في موقع خاص بهم ونقدم لهم برامج إصلاحية تختلف عن بعض البرامج الأخرى التي تعطى للموقوفين، لأن الموقوفين أوقاتهم محدودة، قد يخرجون من السجون حتى ينظر ويحكم في أمرهم، وبالتالي فإن البرامج ستكون مختلفة نوعا ما، برامج توجيهية، برامج نهارية، لكن حينما يذهب إلى الإصلاحيات فهناك البرامج التي تعمل من خلال عملية تفريد العقوبة وتفريد العلاج.

تصنيفات المحكومين

• هل بدأتم في عملية الفرز بين المحكومين والموقوفين ؟

- الفرز موجود، ولا بد أن يكون هناك مكان، ولهذا فإن الإصلاحيات الجديدة مستوعبة تصنيفات كثيرة، لأن كل إصلاحية عبارة عن 24 سجنا صغيرا، كل وحد منها يستوعب من 260 إلى 300 سجين، وكل وحدة من تلك الوحدات مقسمة إلى

أربعة أقسام، وكل قسم يضم 60 شخصا، وبالتالي يتم تصنيف الجرائم بشكل جيد، وجميع التصنيفات يمكن أن تطبق في الإصلاحيات الجديدة.

ضبطنا حراسا يهربون ممنوعات إلى السجون وعاقبناهم بشدة

المصدر: جريدة العربية الثلاثاء 7 جماد الاول 1434 هـ- 19 مارس 2013م
رابط الخبر

الرياض - محمد عطيف -
طالبت جمعيةُ حقوق الإنسان في السعودية الجهاتِ المعنية بتخصيص إدارة أو إنشاء جهة داخلها تسهم في تسريع أمور الإفراج عن السجناء الذين أُفرج عنهم ولم يتم إطلاق سراحهم.
وقال رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، الدكتور مفلح القحطاني، لـ"العربية.نت": "نتمنى استحداث جهة معينة أو إدارة داخل الوزارة أو الجهات المعنية لتسريع أمور المفرج عنهم ولم يطلق سراحهم".
وأضاف القحطاني: "أحياناً تكون هناك متطلبات بسيطة تتعلق بأسرة السجين أو إجراءات روتينية، فيتأخر الأمر وتطول المدة على السجين".
وقال الدكتور القحطاني: "ما نُشر على لساني مؤخراً بأنه مطالبة بجهة (مستقلة) ربما فهم خطأً. نحن نريد تخصيص إدارة معينة داخل نفس الجهة المعنية يكون دورها تسريع استكمال الإجراءات المطلوبة، مثل التواصل مع أسرة السجين أو إحضار الكفلاء أو غيرها مما قد يتطلبه النظام لإطلاقهم.. الفكرة مقترحة".
وأشار إلى أن بعض الأسر تتظلم وتطالب بتسريع الأمر للإفراج عن ذويهم، معتبراً أن "تحقيق مثل هذه المطالب يتضمن معالجة مشاكل التأخر والروتين، أو أسباب ربما تتعلق بأسرة السجين نفسه. هناك ربما بعض التأخير، وربما القرار يحتاج رفعه لصاحب القرار لاعتماده. جوانب معينة لكن يمكن معالجتها، ونعوّل على الوزارة في تجاوبها المميز الذي عودتنا عليه، والحق أنهم متعاونون، والدليل مكاتبنا في السجون وحرية عملها متاحة".
وكشف القحطاني: "الفترة الماضية شهدت إطلاق نصف الأعداد على الأقل في أحداث معروفة، ونشكر للداخلية حقيقة تفهمها. هذه الفكرة لو تمّت الموافقة عليها نعول عليها بالدرجة الأولى في تفعيل آلية التواصل مع الأسر من قبل تخصيص جهة أو إدارة لذلك، وعلى كلٍّ الأعداد قليلة في هذا الأمر. أحياناً بعضهم يتأخر إطلاقه لسنوات بسبب إجراءات بسيطة، أكثرها يتعلق بتوفير متطلبات التنسيق. ننصح الأسر بالصبر والتركيز على المتطلبات المطلوبة منهم لتسريع الأمر".
وأشار إلى أن "الجهات الأمنية المشرفة على السجون تبذل جهوداً كبيرة إلى جانب توفير الإعاشة والنظافة والعلاج لجميع الموقوفين. الجمعية رصدت قصوراً لدى بعض الجهات ذات العلاقة لا تتحمل مسؤوليته الجهات الأمنية وحدها، فمثلاً بعض الأسباب تتعلق بالجهات القضائية والعدلية، وكذلك المحامون في حالات أخرى لتأخرهم في الرد على لوائح الادعاء التي قد تتأخر هي أيضاً.. لا توجد جهة فردية يمكن تحميلها الأسباب وحدها".
وأضاف: "أيضاً من المهم، وأرجو أن تؤكدوا على ذلك، ليست كل حالات السجناء تنطبق عليها الشروط، أو بعضها يحتاج لجوانب أخرى، حيث إنه من الأشياء الأساسية التي نحرص عليها ألا يتضرر أمن الوطن من إطلاق سجين أو حتى خطر الأخير على أسرته ومن حوله. بعضهم يحتاج إلى الإطلاق وإلى إجراءات خارج الأماكن التي سجنوا فيها".
ومن جهته، رحّب اللواء د. علي الحارثي بذلك، وقال لـ"العربية.نت": "من جهتنا نؤكد الترحيب بأية مبادرة من شأنها أن تسهم في حلحلة هذا الأمر. نحن متعاونون جداً مع حقوق الإنسان. في كل الأحوال السجون والإصلاحات تسير في منهج واضح".
وأكد أن "هناك أشياء كثيرة خطت فيها السجون السعودية إلى الأمام، وانتظرونا إلى نهاية العام فقط، وسنكشف بإذن الله عن أمور تمثل تحقيق رؤية الأمير نايف (رحمه الله) الذي وقف وراء الكثير من التطوير".

حقوق الإنسان" تُتابع شكاوى أولياء أمور طلاب وطالبات في جازان لم يتسلّموا مكافآت خمسة أشهر

المصدر: جريدة الشرق الأربعاء 8 جماد الاول 1434 هـ 20 مارس 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/03/20/771041

جازان – علي الجريبي

وعد فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة جازان، بمتابعة عدم صرف مكافآت طلاب وطالبات المدارس في المحافظات والقرى النائية خمسة أشهر متتالية، تبدأ بتاريخ 1426/8/1هـ وحتى 1426/12/30 هـ.

وقال المشرف العام على فرع الجمعية بجازان أحمد بن يحيى البهكلي لـ «الشرق»، إن صرف الحقوق المالية للطلاب والطالبات ليس محل جدال ما دامت مستحقة لهم، مضيفاً إن مسوغات صرفها النظامية قد انتهت وعلى الجهة المعنية بذلك إعطاء كل ذي حق حقه دون تأخير.

وأكد أن فرع الجمعية سيعمل جاهداً لمتابعة قضية مكافآت الطلاب والطالبات المفقودة في تلك الفترة مع الجهات ذات العلاقة بحسب الشكاوى الواردة، للتأكد من مدى صحتها ليتم بعد ذلك التعامل معها بالشكل المطلوب بعد التحقق من هذه القضية مباشرة.

وكان عدد من أولياء أمور طلاب وطالبات اشتكوا من عدم صرف المكافآت لمدة خمسة أشهر متتالية تبدأ بتاريخ 1426/8/1هـ وحتى 1426/12/30هـ أي قبل ثمانية سنوات دون إبداء أي أسباب لذلك.

وقالوا إنهم تقدموا بشكوى إلى فرع جمعية حقوق الإنسان بالمنطقة، حصلت «الشرق» على نسخة منها، مطالبين بالتحقق من الظروف التي أدت إلى عدم صرف المكافآت خلال هذه السنوات.

وذكر أحمد جابر الحريصي «من مركز الحميراء»، أن خمسة من أبنائه الطلاب لم يصرفوا مكافآتهم خلال الخمسة أشهر المذكورة، رغم أنها كانت تصرف لهم بصورة مستمرة، مشيراً إلى أنه راجع مدير التعليم في المنطقة ولكنه لم يحصل على إجابات شافية ومقنعة.

وأضاف «تابعت المشكلة مع تعليم جازان منذ الأشهر الأولى لبداياتها في العام 1427هـ، ولكنني لم أجد رداً شافياً بخصوص عدم تسليم المكافآت لأعداد كبيرة من الطلاب والطالبات في المدارس النائية في بعض المحافظات والقرى، ونقلنا شكوانا إلى حقوق الإنسان وهيئة مكافحة الفساد بهدف أن تتسلم ملف هذه القضية وبحثها بكل جوانبها لمعرفة أسباب عدم صرف الطلاب والطالبات لمكافآتهم خلال تلك الفترة حتى اليوم».

أما حسن أحمد حريصي، فأبدى استغرابه من عدم صرف المكافآت قائلاً: «إننا نستغرب كيفية اختفاء مبالغ كبيرة جداً طيلة سنوات تصل إلى ثماني سنوات تقريباً، وأمرها ظل مجهولاً بالنسبة لنا ونتساءل أين ذهبت؟، ولماذا لم يتم تسليمها إلى الآن؟، وهل تم معرفة ومحاسبة المتسببين في فقدها؟، وتلك الأسئلة كثيرة نُريد لها إجابة قولية وفعلية كوننا نتبع دولة لا تتهاون في معاقبة المتهاونين والمقصرين مهما كانوا».

وأوضح أنه لديه من الأبناء ستة لم يتسلموا مكافآتهم كغيرهم من زملائهم في الفترة المبينة في الشكوى.

وذكر محمد جابر خبراني، أنه لديه سبعة من الأبناء والبنات ملتحقين بمدارس في قرى الجوة بمحافظة العارضة ولم يتسلموا مكافآتهم خلال خمسة أشهر متتابعة منذ العام 1426هـ، وأضاف «كلما حاولت مراجعة تعليم جازان لمعرفة أسباب عدم صرفها والموعد الذي ستصرف فيه، إلا أنني لم أجد أي تجاوب أو وضوح في ردود المسؤولين».

وناشد وزارة التربية والتعليم وهيئة مكافحة الفساد وهيئة الرقابة باستلام ملف القضية وإنهائها في أسرع وقت ممكن.

وأوضح محسن خبراني أن هناك ما يزيد عن 650 طالباً يدرسون بمجمع مدارس الجوة للبنين، وحوالي 400 طالبة بابتدائية ومتوسطة الخبراية وغيرهم يتمنون أن يحصلوا على مكافآتهم في القريب العاجل.

في انتظار المتحدث

وحاولت «الشرق» التواصل مع مدير عام التربية والتعليم بجازان محمد الحارثي، ومدير الإعلام التربوي محمد الرياني، لأخذ تفاصيل عن الموضوع ونقل شكاوى أولياء الأمور بخصوص المكافآت، إلا أن ذلك تعذر بسبب عدم تجاوبهما مع الاتصالات الهاتفية المتكررة والرسائل النصية.

ثقافة حقوق الإنسان" في المدينة المنورة

المصدر: جريدة الشرق الأربعاء 8 جماد الاول 1434 هـ- 20 مارس 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/03/20/770806

المدينة المنورة – واس
تنظم الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة المدينة المنورة، بالتعاون مع نادي المدينة المنورة الأدبي، مساء اليوم ندوة بعنوان «نشر ثقافة حقوق الإنسان مسؤولية مشتركة» في مقر النادي، بمناسبة اختيار المدينة المنورة عاصمة للثقافة الإسلامية. وأوضحت مديرة مكتب الجمعية في المدينة المنورة شرف القرافي، أن الندوة سيصاحبها معرض توعوي لإصدارات الجمعية، كما سيتم عرض رسالة الجمعية ورؤيتها من خلال شاشة عرض مصاحبة للمعرض، موجهة الدعوة للنساء والرجال لحضور الندوة، مشيرة إلى أنه يوجد قاعة مخصصة للنساء.

التحرُّش بالأقارب".. بشاعة جُرم" يَصعُب إثباته»

المصدر: جريدة الشرق الأربعاء 8 جماد الاول 1434 هـ- 20 مارس 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/03/20/770615

الدمام – سحر أبو شاهين
تحرّجَ عدد من المحامين والقضاة من المشاركة في قضية «الاعتداء على المحارم» بأسمائهم الصريحة، وقال أحدهم إنّ الحديثَ في هذا الموضوع إعلامياً يُسقطُه من أعين الناس، ويؤثر على سمعته وثقة الناس فيه، لما في هذا الفعل من بشاعة وقبح؛ كونه لا يقتصر على ارتكاب كبيرة من كبائر الذنوب، بل يُخالفُ أنبلَ فطرة عندما ينتهك أبٌ عذريّة ابنته وفلذة كبده، ويشوّه مفاهيمَها ومسلّمَاتِها الثابتة عن علاقة البنت بوالدها فيُوقعها ضحية العُقَد والأمراض النفسيّة، فضلاً عن احتماليّة فوات فرصتها بأن تكون زوجةً وأمًّا، وتزداد شناعة هذا الفعل بتأكيد عدد من المختصين عندما تكون بعض هذه الأفعال بالتواطؤ والتراضي بين أخ وأخته أو بين بنت وخالها أو عمها، ورغم أنّ الثابت هو وجود المشكلة؛ إلا أنّ صعوباتٍ جمّة تُحيط بإثبات حجمها لاعتبارات عديدة، منها صعوبة إثبات الزنا بين المحارم؛ كونَ مجرّدَ الحديث عنه يَصِمُ العائلة كاملةً بوصمة العار والفساد الأخلاقي، الأمر الذي يجعلُ ما يصل من قضايا للمحاكم قليلاً جداً، كما أنّ استغلال بعض الأزواج المنفصلين والمتناحرين لهذا الأمر جعل منه وسيلةً في كثير من الأحيان للحصول على الحضانة أو أي مكاسب أخرى، وأيضاً كان لتعدد الجهات التي يمكنُ للمتضرّر اللجوء إليها، كحقوق الإنسان وفِرَق الحماية من العنف الأسري والشرطة وغيرها.. دورٌ في عدم توفر إحصائية لقضايا «زنا المحارم».
توثيق التحرُّش

تقول «أم وليد» (مُطلّقة في العقد الثالث من عمرها) «لديّ طفلة في الثالثة من عمرها، وشككت في تعرضها للتحرش من قِبَل والدها الذي كان سيئاً سلوكاً وسيرة، ولكن مع الأسف لم يكن لديّ الوعي أو الجرأة الكافية كي آخذها للطبيب لأثبت ذلك في حينه، وبعد ثلاثة أشهر وحين تأكّدتُ من الموضوع لم تكن لديّ الدلائل الكافية لأثبت ذلك حين رفعتُ عليه دعوى طلاق في المحكمة ودعوى تحرُّش، وكان طليقي قد رفع دعوى لضم حضانة البنت له، وتمكن المحامي من المماطلة وإطالة القضية لمدة أربع سنوات، رغم اقتناع القاضي بوقوع التحرش؛ إلا أنّه لم يكن يملك بيّنة، فمنح لوالدِها الحضانة، لتبقى ابنتي بين يدي جلادها». ويقول محاميها (فضّل عدم الكشف عن اسمه) «من واجب الأم اتجاه حماية أطفالها أن تُجريَ لهم فحصاً طبياً يوثّق الاعتداءَ في حينه كي يكونَ لدى الأم دليلُ إدانةٍ تُبرزُه للقاضي في المحكمة إذا ما أرادت إبعادَ أبنائها عمّن يعتدي عليهم أو يغتصبهم».

آثار نفسية

وتؤكد عبير (في العقد الرابع من عمرها) أنّهَا مازالت تعاني من الآثار النفسيّة جرّاء تحرُّش إخوانها بها، وقالت تضاعفت معاناتي عندما اكتشفتُ تعرض ابني ذي الثمانية أعوام للاغتصاب من قِبَل أخي البالغ من العمر 14 عاماً، وكنت حينها مطلّقة، وأُقيم في منزل والدي، واضطُررت للزواج من أول رجلٍ تقدّم لي حفاظاً على ابني وعلى ابنتي الأخرى (6 سنوات)، خاصةً أنّ زوجة أبي تكرهُنَا، ولكنّني عدتُ وطُلّقتُ منه لاحقاً، وأنا الآن لا أستطيع العودة لمنزل أهلي، كما أنّ والدي لا ينفق علينا ريالاً واحداً، ونأخذ مبلغاً من الضمان، وتساعدنا إحدى الجمعيات الخيرية».

سمعة عائلة

واستنكر «عبدالله» ما فعلته طليقتُه كي تحصلَ على حضانة ابنتهم الشابّة، بعد أن أوغرت صدرَها عليه، وقال «طلبت من الفتاة رفع دعوة تتهمني فيها باغتصابها، وعندما طلب منها القاضي الإتيان بدليل ذكرت علامات فارقة لا تعرفها غير والدتها، ما أصابني بالذهول لأكتشف لاحقاً أنّ والدتَها أخبرتها بهذه العلامات كي تُدينَنِي، ولكنّ الله أراد إثباتَ الحق، فكان تمتع القاضي بالنباهة والذكاء سبباً في براءتي»، مؤكداً أنّ كلّ العائلة خسرت سُمعتَها بسبب هذه الدعوى، فمن سيرغب في الزواج بفتاة ادّعَت في المحكمة أنّ والدَها اغتصبَها؟!

سمعة العائلة

ويقول القاضي في وزارة العدل «تحتفظ الشرق باسمه»: لا فرق لدى القضاء في الحكم بين أن يكون الزنا زنا محارم أو أن يكونَ بين شخصين ليست بينهما صلة قرابة، فالحدُّ هو نفسه، فإذا كان الزاني غير مُحصَنٍ حدُّه الجلد مائة جلدة، ويسجن عاماً، أمّا المُحصَنُ فيُرجَم، مشدداً على أنّه من ناحية إحصائية علمية، يصعب تحديد حجم الظاهرة من خلال ما يرد إلى القضاءَ منها، كون ما يصل قليل جداً لاعتبارات عديدة منها أنّ رفع دعوى اغتصاب من قِبَل المفعول به فعلَ الزنا صعبٌ جداً؛ لأنّ هذا يؤثر على سمعة العائلة ككل، ويصمها بالفساد الكامل، ولأنّ الفتاة قد تدّعِي على والدها أو شقيقها أو خالها أو عمها، والعامل الآخر لتعدد الجهات التي يمكن للمتضرر اللجوء إليها، فقد تتصل الفتاة بالشرطة أو بحقوق الإنسان أو بلجان الحماية من العنف التابعة لوزارة الصحة أو بوزارة الشؤون الاجتماعية، وقد يُحَلّ الموضوع دون حاجة لوصوله إلى المحكمة.

صعوبة الإثبات

ويشدد القاضي على أنّ إثبات الاعتداء على المحارم صعبٌ جداً؛ كونه يحدث في أماكن ليست مثار شبهة، وقال «لو كان الشخصان غريبان قد يحدث في فندق مثلاً، أمّا أن تكون البنت مع والدها في المنزل أو حتى مسافرة معه ومقيمة في فندق فهذا وضع طبيعي، وليس مثاراً للشك، كما أنّ مخالفة هذا الفعل للفطرة التي عليها غالب الناس يجعل الأمر صعبَ التصديق جداً، ويحتاج إلى قرائن وأدلة قوية جداً، فمن النادر أن تتّهمَ البنت أباها، ومن النادر أيضاً أن يفعل أبٌ هذا الجُرم بابنته، ويبقى على القاضي تحديد أيُّ البراءتين أولى، وقد تكون البنتُ صادقةً فيما تقول ولكنّ ضعف القرائن يُصعّب إثباتَ ذلك مما يضيّعُ حقّها، مؤكداً أنّ القضاءَ لا يتشوّق لإثبات هذا النوع من القضايا، فالجهة القضائية دورها تنفيذي معتمد على أدلة وبراهين بخلاف الجهات الأخرى، التي يكون دورها إما وقائياً أو علاجياً. مؤكداً أنّ المشكلة اجتماعيّةٌ أكثر منها فقهية أو قضائية قانونية، فتحتاج إلى دراسة اجتماعية للمسألة كاملة: أسبابها، ومدى انتشارها».

اتهامات متبادلة

ويبين محامٍ (تحتفظ الشرق باسمه) أنّ حديث المحامي في هذه القضايا إعلامياً يسيء إليه، ولا سيما أنه قد يُفقده زبائنه وثقة الناس فيه، كما أنّ المحامين يتحرّجُونَ عادةً مِن تولّي قضايا «هتك عرض المحارم» لصعوبة إثبات الجناية، ففي بعض الحالات عندما تتهم الفتاة والدها بارتكاب فعل الزنا بها، يتهمها محامي الأب بأنّ الفتاة سيئة السمعة، وأنّ مَن فضّ بكارتَها شخص آخر على علاقة بها، فتصبح القضيةُ اتهاماتٍ متبادلةً بين الطرفين دون دليل، مشيراً إلى أنّ بعض الحالات تكون فيها الفتاةُ راضيةً بذلك ولا يحدث ذلك رغماً عنها.

كبائر الموبقات

ويقول الأستاذ المساعد في مقارنة الأديان بكلية الآداب، قسم الدراسات الإسلامية في جامعة الملك فيصل بالأحساء الدكتور هاني الملحم: «هذا النوع من القضايا يعد اجتماعياً تربوياً ومتعلقاً بالأحوال الشخصية أكثر منه شرعياً، أما منظور الشرع له؛ فإنّ أي فعل يتعدى ضرره الشخصَ في نفسه ليطول ضررُه غيرَه يكون عقابُه أشدّ، والزنا من كبائر الموبقات التي توعّد الله مرتكبها بالنار والغضب واللعن إلا أن يتوب إلى الله توبةً نصوحاً، وتعامل الشرع مع هذه القضايا بالستر والتحاور مع مرتكب الكبيرة والنصح له، مؤكداً عدم وجود منظور واحد عام يمكن تطبيقُه على كل الحالات بالتساوي، بل لكل قضية حيثياتها؛ فمنها ما هو ناتج عن مرض نفسي أو ضغوط وظروف اجتماعية شديدة.

اضطهاد جنسي

ويوضّحُ الاستشاري النفسي الدكتور حاتم الغامدي، أنّ زنا المحارم يُدرَج ضمن خانة الاتحاد الجنسي في مرحلة الطفولة، كونها تقع غالباً من شخص تعرّض هو نفسه للاعتداء الجنسي في مرحلة الطفولة فيحدث لديه شرخٌ نفسي؛ لأنّه حينما يكون طفلا لا يعبّر عن القلق والخوف الذي مرّ به في الطفولة، لخوفه من العقوبة لو تكلم بهذا الكلام؛ ما يؤدي إلى كبت نفسي لدى مَن مُورسَ عليه العنف والأذى على المدى القصير، إضافةً إلى الخوف والتوجُّس والريبة وضعف التفاعل الاجتماعي. أما على المدى البعيد فيؤدي إلى اضطرابات جنسية في أي علاقة زوجية قد يقيمها الشخص، ذكراً كان أم أنثى، فلا يوجد تكيُّف أو انسجام، وكثير من حالات النفور الجنسي من الزوجة لزوجها، أو شذوذ الزوج الجنسي التي تُشَاهَدُ في العيادات النفسية نجد لها أصلاً، فهذا الطفل/ الطفلة تعرّض في مرحلة الطفولة لاعتداء أو تحرُّش في إطار الأسرة إبّان مرحلة الطفولة، و 90% من حالات الاضطهاد في مرحلة الطفولة تكون جنسية، والسكوت عنها وعدم علاجها يؤدي لهذه الآثار.

اضطراب هوسي

ويضيف الغامدي «يشتدُّ الاضطراب لدى الشخص إذا تكرّرَت ممارسة الاعتداء ضده، ويتحوّل هو لمعتدٍ إذا كَبُر، ولذا من الضروري أن يكسر الأهلُ حاجزَ الخوف، ويعالجوا أبناءهم لدى المختص، فبعض السيدات صار لديهنّ اضطراب هوسي، أي أنها مهووسة بأنّ ابنتَها تتعرض للاعتداء الجنسي، حتى أنّها تفحصُ ابنتَها باستمرار، ولدى فحص البنت يتبيّن أنها سليمة، وهذا الأمر ناتجٌ عن تعرُّض الأم لاعتداء في مرحلة الطفولة، والدراسات أثبتت أن مَن يُتحرّش به قد يتكرر الفعل معه لإحساسه باللذة واستمتاعه بالأمر، وقد يسعى هو لذلك». وشدّدَ الغامدي على خطر إغفال الأهل خطر وسائل الإعلام على أبنائهم، وضرورة رقابتها وتوجيههم للبرامج الهادفة، وتقنين زمن مشاهدة التلفاز، بحيث لا يُترَك الحبلُ على غاربه.

نصائح مغلوطة

وقال عضو جمعية حقوق الإنسان، الدكتور خالد الفاخري، إنّ السكوت عن المشكلة هو المشكلة، وإنّ حالات الاعتداء على البنت دون رضاها تكون في الفئة العمرية الأقل من 23 عاماً؛ لأنّ الفتاة لم تنفتح على المجتمع الخارجي عبر علاقات ونقاشات مع صديقاتها، ما يزيد من معرفتها بحقوقها وطريقة أخذها، وقد تحاول الفتاة الحصول على المساعدة بطرق غير صحيحة عن طريق المنتديات الإلكترونية والشات، وتعرض مشكلتها دون الإفصاح عن نفسها، ما يعرّضُهَا لنصائح مغلوطة، وقد يستغل بعض سيّئي السلوك ذلك، وتدخل الفتاة في طريق الانحراف. ودور جمعية حقوق الإنسان هنا يكمن استقبال الحالة ودراستها، والبعد عن البيروقراطية الرسمية في التعامل معها، وتوفير مأوى لها يحميها من المكان الذي تعرّضَت فيه للاعتداء. وتبدأ متابعة قضيتها من قِبَل الجهات الأمنية والتحقيق والقضاء، ويتميز دور الجهات الحقوقية بأنه رقابيٌّ، يرصد الحالة، ويتابع سير الإجراءات النظامية، بغض النظر عن الشخص الذي تعرّض للاعتداء، ولابدّ أن يستخدمَ المعتدى عليه ضمانات الحماية التي توفِّرُها الدولة، فيبلِّغُ عن الاعتداء الذي تعرّضَ له كي يحصلَ على الحماية، ويكون التبليغ مباشرةً وقت الاعتداء، والخيارات متعددة أمامه، فلديه الشرطة والادعاء العام وحقوق الإنسان والجهات الحقوقية، وهناك تعاون دائم بين جمعية حقوق الإنسان ولجان الحماية من العنف، وغالباً ما يكون هذا النوع من القضايا مستترا، وما يرد للجمعية منه قليل، ولا يعبّر عن حجم المشكلة.

"سبق" ساهمت في كشف قضيتها وتحركت الجهات المعنية بعدها

الفيصل يؤيد جهود ابن معمر ويُطلق المقيمة "زينب" من سجن الترحيل بالطائف

المصدر: جريدة سبق الأربعاء 8 جماد الاول 1434 هـ- 20 مارس 2013م
http://sabq.sa/node/77049

فهد العتيبي- سبق- الطائف:

أيَّد الأمير خالد الفيصل بن عبدالعزيز، أمير منطقة مكة المكرمة، مساعي محافظ الطائف فهد بن عبدالعزيز بن معمر في قضية المقيمة "زينب"، زوجة المواطن السعودي، التي أكملت تسعة أشهر موقوفة داخل ترحيل الجوازات بالمحافظة؛ حيث وجَّه بإطلاقها الفوري من سجن الترحيل، وإعادتها لأطفالها الذين ينتظرونها.

وكانت "سبق" قد نشرت معاناة المقيمة الموقوفة، وتوجيهها رسالة إنسانية لجمعها بأطفالها، في ظل تخلي زوجها السعودي عنها وعنهم، وتبني محافظ الطائف قضيتها، وتسكين أطفالها طوال فترة توقيفها بالرباط الخيري، فيما بدأت التحركات بعد طرح القضية ونشرها عبر "سبق" من قِبل المحافظة والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، التي تدخلت لمتابعة قضيتها حتى تم الإفراج عنها أمس من سجن الترحيل بعد فترة تسعة أشهر توقيفاً، حُرمت خلالها من أطفالها، ولذين فرحوا بعودتها لهم.

"سبق" حضرت عودة المقيمة، التي احتضنها أطفالها الخمسة السعوديون الذين كانوا بانتظارها داخل المنزل، بينما كانت دموع الفرحة تنهمر من عيونهم، كما احتضنتهم والدتهم وبكاؤها يرتفع بعد حرمانها منهم طوال الفترة السابقة.

وعلمت "سبق" أن هناك تحركات جدية لتصحيح وضع المرأة المقيمة بمنحها الإقامة.

والمقيمة "زينب" متزوجة من سعودي (37 عاماً)، وهي من مواليد السعودية، وقد عبَّرت عن فرحتها بعودتها لأطفالها قائلة: "مع الفرحة الغامرة لا أستطيع أن أصف شعوري، ولقد علمت وأنا في الترحيل بأن هناك من كان يسعى لإخراجي من أهل الخير، لكني لا أنسى أبداً فضل صحيفة (سبق)، التي كان لها دور كبير في العناية بأمري، حتى وأنا في توقيفي كانوا يذكرون تلك اللفتة من (سبق) العزيزة، التي أسأل الله العلي القدير أن يبارك جهودها الكبيرة، وأن يجزي القائمين عليها خير الجزاء؛ لما يقومون به من جهد عظيم وإنساني بالدرجة الأولى، كما لا أنسى دور معالي محافظ الطائف والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وذلك المواطن الذي كان يسعى للأجر والمثوبة ويتواصل، حتى حقق أمنية أم في عودتها لأطفالها، وقام بكفالتي أيضاً". كما شكرت كل من دعمها وساهم في إطلاقها من توقيفها.

وقال ممثل الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالطائف، عادل بن تكري الثبيتي، لـ "سبق": "رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، الدكتور مفلح القحطاني، كان قد كلفني بمتابعة القضية بعد نشرها في "سبق"، وتواصلت مع إمارة منطقة مكة المكرمة، ممثلة في محافظة الطائف؛ وذلك بهدف عدم ترحيل المقيمة زينب، بعد الزيارة التي قمت بها لمعالي محافظ الطائف فهد بن عبدالعزيز بن معمر بمكتبه، ومناقشة واقع المرأة إنسانياً حتى أيد سمو أمير منطقة مكة المكرمة توجهات معالي محافظ الطائف تجاه تلك المقيمة، التي جرى إطلاقها ولله الحمد".

وأكد الثبيتي أنه يجب على الجهات الأمنية المعنية إحضار الأب وتطبيق النظام بحقه في موضوع عدم إثبات نسب الأطفال له، وكذلك محاسبته قانوناً حيال إهمالهم، مشيراً إلى أنه من أبرز مظاهر ذلك الإهمال ونتائجه السيئة: حرمانهم من التعليم، والصحة، وبقية الخدمات الأخرى

واختتم الثبيتي تصريحه قائلاً: "لا أنسى شكر وتقدير سمو أمير منطقة مكة المكرمة، الذي أيّد إطلاقها، وتأكيده للجهود التي قام بها معالي محافظ الطائف والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان".

وواجهت المقيمة "زينب محمد موسى هارون هوساوي" (37 عاماً) الترحيل من السعودية، والحرمان من أطفالها الخمسة السعوديين، بعد أن زُجّ بها ظلماً -كما تقول- في توقيف ترحيل جوازات الطائف منذ تسعة أشهر بتهمة التسوُّل.
وكانت "زينب" قد اقترنت بمواطن سعودي بإجراءات زواج نظامية، لكنها ظلت دون إقامة نظامية؛ كونها أُسقطت من إقامة والدها عندما انتقلت كفالتها لشخص آخر.
ووُثّق زواجها من المواطن السعودي في المحكمة بتاريخ 9 - 1 - 1422هـ، وأنجبت خمسة أبناء، لكن أباهم تخلى عن تربيتهم وعن الأسرة كاملة، ورفع يده عن متابعتهم والاهتمام بهم، وكأنهم لا يعنون له شيئاً، كما أهمل إصدار إقامات نظامية لها، ولم يسجل أبناءه لدى الأحوال؛ لإثبات مواطنتهم بعد أن تعهد لعدد من فاعلي الخير بذلك مقابل مبلغ مالي منحوه إياه، لكنه لم يفعل.
وتألمت زينب؛ كونها وحيدة مع أطفالها، ونامت معهم في إحدى الحدائق؛ ما دفعها لمكابدة الحياة وتحمُّل الشقاء من خلال العمل، واختارت تنظيف دورات مياه جامع عبدالله بن العباس بالطائف، وأثناء وجودها للعمل بها صادف وجود حملة أمنية لمتابعة بعض النسوة الموجودات بالقرب من الجامع لامتهان التسول؛ وكانت هي من ضمن المقبوض عليهن، وتمت إحالتها لإدارة الترحيل بالجوازات، وظلت موقوفة بسجنها دون أي إجراء يكفل إطلاقها لمدة تسعة أشهر.

الشرق
صحيفة يومية شاملة
www.alsharq.net.sa

معرض الكتاب.. مشاهد وانطباعات

المصدر: جريدة الشرق الأربعاء 8 جماد الاول 1434 هـ- 20 مارس 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/03/20/770659

أحمد الحربي

في الأسبوع الأول من مارس سنوياً نكون على موعد مع معرض الرياض الدولي للكتاب، هذا المعرض الذي يؤدي رسالة ثقافية قوية في الداخل والخارج، لا نختلف على أهميته، ولا نختلف على الدور الذي يقوم به تجاه أدبنا وثقافتنا وحضارتنا، ولن نختلف على أن معرض الكتاب من أهم المعارض الدولية في منطقة الشرق الأوسط، كل ذلك جميل ورائع ومطلب حضاري، ومفخرة نعتز بها لما يقدمه من خدمات جليلة للمؤلفين والكتَّاب والمبدعين، ولو لم يفعل سوى تقديمهم للقراء بشكل يليق بهم لكفى، فنحن ممتنون لهذا الفعل الثقافي الرائع الذي ننتظره كل عام برغبة وشوق عارم للجديد من الكتب، التي أصبح وجود المعرض محرضاً على صدورها،
يوم الافتتاح كان بصحبتي الزميل محمد هاشم عضو جمعية حقوق الإنسان، قابلت عبدالله الكناني نائب مدير المعرض في مدخل استراحة الوزير، تبدو على وجهه آثار التعب، فغفرت له ما كان في النفس من عتب، واستأذنت للسلام على معالي الوزير الذي استقبلنا كعادته بحفاوة وترحيب.
نتفق في أمور ونختلف في أمور أخرى حول المعرض بدءاً بالتنظيم، واللجان العاملة وتقديم البرامج الثقافية المصاحبة والدولة الضيف وما تقدمه لزوار المعرض، وما يقدمه المعرض للتعريف بنا عند الدولة الضيف، هذا العام 2013م كانت المغرب أول دولة عربية تحل ضيفاً على معرض الرياض الدولي للكتاب، وكل هذا يحتاج إلى توصيف قد أصيب فيه وقد أخطئ، ولكنني سأحاول قدر الإمكان تحري الدقة فيما أكتبه عن مشاهداتي وانطباعاتي.
أول هذه الانطباعات الجميلة هي احتواء رجال هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإحساسهم بالشراكة الفعلية في تثقيف العامة، والدور الكبير الذي يقدمه معرض الكتاب، بدا ذلك واضحاً من خلال استضافتهم للأدباء والمثقفين في ركن الهيئة الذي تم إعداده بصورة جميلة ومعبرة ومدهشة أسهمت في إعطاء المتلقي صورة مغايرة عن تلك الصورة النمطية التي رسخت في الأذهان منذ زمن عن دور الهيئة، واللافت جداً أن هناك فرقاً شاسعاً بين أداء الهيئة هذا العام وأدائها في أول معرض للكتاب أشرفت عليه وزارة الثقافة والإعلام، كما أن تحييد المحتسبين وعدم منحهم مظلة يروجون من خلالها

لأجندتهم جعلهم في معزل عن الدور الحقيقي الذي يقوم به المنظمون بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة لحفظ الأمن والأمان والمحافظة على الانسيابية اليومية لزوار المعرض التي تمت بشكل واعٍ وفاعل وراق.
وكيل الوزارة للشؤون الثقافية المشرف العام صديقي الدكتور ناصر الحجيلان، ذكر لي أنهم يحاولون عدم تكرار الضيوف، وعندما وصلت لفندق (مداريم كراون) رأيت الوجوه، الوجوه نفسها، وقرأت الأسماء، الأسماء نفسها، ولم أجد فرقاً كبيراً بين ضيوف هذا العام والأعوام السابقة، فقلت إنه ليس بحاجة إلى مبررات فهذا الأمر طبيعي جداً، فمن الصعب أن تكون كل الأسماء جديدة، ومن المستحيل ألا يُدعى جميع المثقفين وذوي الرأي والفكر لحضور المعرض والفعاليات المصاحبة، تلك الفعاليات التي جاءت متميزة هذا العام، فالبرنامج كان قوياً وفاعلاً ومتنوعاً بدءاً بشعاره (الحوار.. ثقافة وسلوك) مروراً بأطروحاته وانتهاءً بأسماء المشاركين فيه، كانت اللجنة الثقافية حريصة على التنوع في اختيار الفعاليات، وإعطاء الشباب فرصة كبيرة للمساهمة والمشاركة بكل ما يخدم قضاياهم الأدبية والفكرية، وتكريم النساء الفاعلات في المجتمع السعودي ثقافياً واجتماعياً يعد خطوة رائدة وراقية للاعتراف بدور المرأة الثقافي والاجتماعي خلال مسيرة التنمية الحضارية.
في اليوم السادس كنت على موعد مع القناة الثقافية في لقاء سريع استضافني فيه مقدم الفترة المسائية مفرح الشقيقي، ثم اتجهت لمنصات التوقيع بصحبة الصديق الأديب فالح العنزي المدير الإداري بنادي الرياض الأدبي، وتحدثت مع المشرف على منصات التوقيع محمد العجمي، فذكر أن هذا العام سيتم توقيع أكثر من مائتي كتاب جديد لزوار المعرض، وهذا رقم كبير ومشجع جداً، يجعل المنافسة مستمرة بين كتَّابنا وأدبائنا كل عام.
وللأندية الأدبية دور فاعل على منصات التوقيع من خلال إصداراتها، فقد حصلت على مجموعتين شعريتين بتوقيع شاعريهما: (الوعد منطفئاً) للشاعر عبدالصمد الحكمي، و(أرح جوادك) للشاعر علي الأمير.
وحرصت على كتابين آخرين مهمين، هما: رواية (مجاعة) للروائي الشاب جابر مدخلي، التي أعدها من أفضل الروايات العربية التي صدرت هذا العام، وكانت كبيرة الحظ بحضور سمو الأمير فيصل بن عبدالله وزير التربية والتعليم، وحصوله على أول نسخة من الرواية ممهورة بتوقيع الكاتب، وكتاب (شاعر الجبل) رسالة ماجستير عن زميلي علي آل عمر بتوقيع القاصة شيمة الشمري الذي يعد إضافة كبيرة للمكتبة العربية، لما تتميز به الدراسة من جدة الطرح، وقوة الأداء والبذل والعطاء بحثاً في شاعريته رحمه الله.
كثيرة هي الانطباعات، وكثيرة هي المشاهدات الإيجابية منها والسلبية، وما يهم في هذا الجانب هو تعزيز الإيجابيات، ومحاولة علاج السلبيات حتى لا تتكرر في الأعوام القادمة، فالمعرض أحد أهم النشاطات الثقافية التي تقدمها وزارة الثقافة والإعلام، واستمراره مطلب حضاري نحرص عليه كل موسم ثقافي.

اليوم العربي لحقوق الانسان.. حوار وتسامح

المصدر: جريدة الرياض السبت 4 جماد الاول 1434 هـ- 16 مارس 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/03/16/article817851.html

د. عبدالعزيز بن عثمان الفالح

حين أقرت جامعة الدول العربية ممثلة باللجنة العربية الدائمة لحقوق الانسان يوماً لحقوق الانسان العربي، ظني انها كانت تعلق على ذلك اليوم ان يكون مشكاة علمٍ ومعرفةٍ ونشر ثقافةٍ تنعكس ايجابا على حياته العلمية والصحية والنفسية والاجتماعية والسلوكية وحتى العقلية والادراكية، وان يكون يوما تفاعليا للعرب بمشرقهم ومغربهم، غنيهم وفقيرهم، اسودهم وابيضهم الا انه لن يكون لذلك اليوم اثر إلا بتفاعل جامعة الدول العربية نفسها ومن اللجنة العربية الدائمة لحقوق الانسان عينها وهيئات وجمعيات حقوق الانسان ذاتها، وعندما اوصت اللجنة ان يكون شعار اليوم العربي للعام 2013 م (الحوار والتسامح) ازعم انها كانت تنظر بعين وبأحاسيس العرب وما يجري في عالمهم وعلى وجه الخصوص بسنيهم المتأخرة وعقودهم التي خلت والتي لا يحسدون عليها البتة، فما جرى للفلسطينيين فيما بينهم من فرقة وتناحر ادى الى انفصال بين الاخوة وذوي الارحام ليدمي القلب ويحزن الفؤاد، وما يجري الآن في ليبيا بعد ثورتهم لهو ايضا قطيعة رحم

وفصل عرى المحبة والاخاء وما هو جارٍ في تونس وما هو حادث في سوريا بين شعب واحد وامة واحدة ومجتمع واحد من حرب اكلت الاخضر واليابس بل نارٌ مستعرة تشوي ما حولها وتقول هل من مزيد، وما يحدث بين الاخوة في البحرين وما هو كائن في اليمن السعيد لهو مثل آخر على التشتت والفرقة وما كان في لبنان فما هو عنا ببعيد، وما هو في العراق لهو ادهى وأمر وما نسمعه ونشاهده في مصر الكنانة وبيت العرب ومقر الازهر الشريف لهو الطامة الكبرى، فعالمنا العربي مليء بالجراح، نازف الدم، غارق في المحن فحري بالعرب ان يستيقظوا من سباتهم ويلحقوا بالأمم التي طوت صفحة الحروب والنزاعات والخلافات حيث لم تجد فيها الا الخراب والدمار فرمت ذلك خلف ظهرها واشرأبت الى مستقبلها تصنعه بنفسها بإرادة الله وتمضي نحو الامام لحفظ نسلها واقتصادها ومواردها وبناها التحتية. ولن تحلّ المشكلات سواء كانت داخلية ام خارجية الا بحوار متبادل بين الاطراف، حوار قائم على الانصاف والعدل والاحترام المتبادل وبعد النظر، وما نعيشه اليوم من ازمات في شتى مجالاتها نفسية واجتماعية واقتصادية وسياسية ناجم عن عدم معرفتنا بذواتنا ومطالبنا وغاياتنا فلنبدأ بالحوار اولًا مع الذات ومن ثم مع الآخر لكي نصل الى رؤية انسانية مشتركة قادرة على نقل سماحة ديننا وايصال عظمة حضارتنا التي تأسست وبنيت على قواعد الحق والفضيلة والعفو والمساواة ومن ثم ننتقل الى المطلب الرئيس- التسامح - فيما بيننا ، اذ لا حياة كريمة بلا تسامح ولن يتأتى هذا التسامح الا بحوارٍ سامٍ وغايةٍ مشتركةٍ هادفة الى اقامة الحجة ورفع الشبهة والتعاون للوصول الى الحقيقة، فالحوار حاجةٌ انسانية لاندماجه مع الآخر والقضاء على الخلافات المذهبية في المجتمع . فاليوم السادس عشر من شهر مارس من العام 2013 م يومنا العربي لحقوق الانسان تحت شعار حوار يفضي الى التسامح والمحبة والاخاء والتعاون والصفاء ليعود ذلك على حضارتنا باليمن والخير والبركات ويعود على امتنا بما تحلم فيه اجيالها وتبقى ما شيدته اسلافها، حوارنا ليبدأ مع ذواتنا ليفضي بها الى آفاق رحبة وبالتالي تتفرغ الى ما يبني حضارتها فلن تكون هناك حضارة الا بحوار بنّاء ينشد التسامح، فالحوار والتسامح لا غنى عنهما في جو مشحون بالقلق والتوتر ،فحين دعا الملك عبدالله بن عبدالعزيز خادم الحرمين الشريفين للتسامح في مؤتمر حوار الاديان في نيويورك كان يسعى الى تعزيزه وتوثيق عراه. واكد يحفظه الله في المؤتمر العالمي للحوار الذي نظمته رابطة العالم الاسلامي في العاصمة الاسبانية مدريد في 2008/7/17م ان الاسلام هو دين الاعتدال والوسطية والتسامح وان رسالته تدعو الى الحوار البناء وتبشر الانسانية بفتح صفحة جديدة يحل فيها الوئام بإذن الله محل الصراع. وما دعوته ايده الله للحوار والتسامح الا ايمان منه بتعدد الآراء والافكار والرؤى وايمانه المطلق بحق الجميع بالمشاركة والمساهمة في تحليل احداث الماضي وتقييمها والحكم عليها وادراكه بحق كل انسان ذكرا او انثى ان يكون عضوا فاعلا ومؤثرا في العملية الحياتية له ولأسرته ولمجتمعه ووطنه، واذا كان الملك عبدالله دعا الى الحوار والتسامح العالمي بين افراده ومجتمعاته ومن خلال دياناتهم واصبح حوارا عالميا بين شعوب الارض فان العالم العربي اليوم وفي يومه العربي لحقوق الانسان لهو احوج ما يكون الى تطبيق وتنفيذ هذه الدعوة الكريمة من لدنه حفظه الله، دعوة الحوار والتسامح ونبذ الخلافات وترسيخ الحب عوضاً عن البغضاء والكراهية فكم نحن في هذا الجزء من العالم نتوق الى هذه الدعوة والى هذا المبدأ، حوارٌ يفضي الى التسامح والمحبة لينشأ ابناؤنا وبناتنا متحابين متآلفين تجمعهم كلمة سواء، فالحوار مطلب ديني وضرورة انسانية اذ لا حياة كريمة خالية من القلق والخوف والتوجس إلا بحوار هادف يسعى الى التسامح. ولقد ظل خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز يدعو في مناسبات عدة الى احلال السلام محل النزاعات والصراعات واتخاذ الحوار منهجا لتقريب المسافات بين اتباع الرسالات الالهية وذلك ايمانا منه حفظه الله بالأهمية القصوى التي يكتسبها الحوار الحضاري في عالم اليوم الذي يعيش بأجواء ملبدة بالتوتر واتساع دائرة التحديات التي تواجه البشرية وادراكا منه بخطورة مظاهر التعصب العقدي والعرقي والمذهبي وما يصاحبها من مظاهر العنف ورفض الآخر، واكد حفظه الله لندوة الاسلام وحوار الحضارات في عام 1423 ه على اسس الحوار وركائزه قائلا: ان هذا ما نسعى اليه بوعي انساني وحضاري الى أن يرانا العالم ونراه ليتفهم فضائل الاسلام وإنسانيته، واشار حفظه الله في الندوة السعودية الفرنسية لحوار الحضارات عام 1430ه ان حوار الاديان والثقافات رسالة بليغة واضحة المضمون لجميع شعوب العالم بأن الاسلام دين المحبة والاخاء والسلام. ان الحوار والتسامح هو السبيل الامثل لرقي الحضارات ومن اجل ذلك كله تم اشهار اول اكاديمية متخصصة في قياس اهتمامات وتوجهات المجتمع لتكون بيت الخبرة الاول لتعزيز الحوار والتواصل بين متخذ القرار والمستفيد منه وهذه الاكاديمية ستسهم في تدعيم مسيرة مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني والقائمة على نشر ثقافة الحوار ومهاراته وقيمه الداعية الى التسامح والوسطية والاعتدال وتقبل الآخر وتعزيز ثقافة الحوار كأسلوب حضاري. والمؤمل من جامعة الدول العربية ان تُفعل اليوم العربي لحقوق الانسان بنشر ثقافة ذلك اليوم وتعلق الرايات البيضاء وتطلق حمام السلام وترفع اغصان الزيتون ليكون يوم محبة وصفاء. ودام عالمنا العربي في حبٍ ووئامٍ وتسامح وسلام.

هيئة حقوق الإنسان

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

تضمن 28 لائحة تخص التراخيص والتدريب

الرفع بتنظيم جديد للسعوديات العاملات في التجميل"

المصدر: جريدة الاقتصادية الجمعة 3 جماد الاول 1434 هـ- 15 مارس 2013م
http://www.aleqt.com/2013/03/15/article_739474.html

مريم الجهني من المدينة المنورة

أكدت لـ"الاقتصادية" الدكتورة نورة بنت عبدالله العدوان عضو مجلس الشورى، أن كرسي أبحاث المرأة في جامعة الملك سعود رفع دراسة لوزارتي التجارة والعمل، إضافة إلى المؤسسة العامة للتدريب المهني والتقني، تهتم بتنظيم البيئة التشريعية والنشاط الاقتصادي للمرأة السعودية في مراكز التجميل، وتوطين وظائف تلك المراكز بخريجات المعاهد التقنية وإحلالهن تدريجياً محل العاملات الوافدات، مع وجود بيئة تشريعية تحفظ لهن حدا أدنى من الأجور وعقودا نظامية وتأمينات اجتماعية، ليتمتعن بما تتمتع به الموظفة السعودية العاملة في القطاعات الأخرى. واشتملت الدراسة على أكثر من 28 لائحة تضمنت مواد إجرائية تختص بالتراخيص والعاملات والتدريب والتأهيل وكذلك النواحي الصحية والبيئية والسلوكية. وقالت العدوان التي تشغل أيضا منصب المشرفة على كرسي أبحاث المرأة في جامعة الملك سعود، إن الدراسة التي أجراها الكرسي بالشراكة مع مجلس الغرف السعودية وتم الانتهاء منها العام الماضي ورفعها للجهات المعنية، تناولت الجانب الشرعي في زينة المرأة والتجارب الدولية في مراكز التجميل كتجربة أمريكا وبريطانيا، وتشخيص الواقع من عدة جوانب، شملت المستثمرات والعاملات والعميلات وجودة المكان في التجهيزات والمؤهلات والتراخيص وتم وضع نموذج متكامل لتنظيم النشاط الاقتصادي للمرأة في مراكز التجميل.

وتضمنت الدراسة أكثر من 28 لائحة تحتوي على العديد من المواد الإجرائية تخص التراخيص والعاملات وتأهيلهن وتدريبهن والنواحي العلمية والبيئية والأمن والسلامة والنواحي السلوكية، وتشمل جميع أنواع المراكز بما فيها المتنقلة والخدمة المنزلية.

وقالت الدكتورة نورة العدوان إن الدراسة دعت إلى تأسيس مجلس خاص بمراكز التجميل يتكون من عضوات من وزارتي العمل والتجارة، إضافة إلى البلديات وسيدات أعمال ومستثمرات وعاملات، على أن يكون المجلس المرجعية في الترخيص وتنظيم قضايا مراكز التجميل في السعودية وكل منطقة يكون لها مجلس خاص بها وينتخب عضو من مجلس المنطقة تمثل المجلس العام لمراكز التجميل في السعودية.

وأضافت أن كرسي أبحاث المرأة عقد ندوة في جامعة الملك سعود بالتعاون مع مجلس الغرف السعودية عن تنظيم بيئة العمل عن بعد والعمل الجزئي للمرأة السعودية تهدف إلى الدعوة إلى تأسيس لوائح وتشريعات خاصة بالعمل عن بعد للمرأة والعمل الجزئي غير الموجودة في وزارة الخدمة المدنية أو وزارة العمل في القطاع الخاص.

وأكدت عضو مجلس الشورى أن السعوديات في حاجة ماسة إلى وجود تشريعات تضمن لهن حقوقهن وتفعل أنظمة عمل المرأة بمرونة من منزلها وعن بعد، كذلك نظام العمل الجزئي، مؤكدة أن معظم قوة العمل النسائية من الشابات ولديهن أطفال أو في مرحلة إنجاب، والعمل الجزئي يحقق أمنا اجتماعيا للمرأة وللدولة في كون المرأة لديها وقت كاف للعناية بأطفالها وأسرتها، إضافة إلى أنه سيكون لديها مورد رزق وتشغل وقت فراغها ويستفاد من علمها وخبرتها.

وأشارت إلى أن كرسي أبحاث يعنى بدراسات المرأة وتنمية دورها في المجتمع، حيث أنجز العديد من البرامج والمشاريع التي تعنى بمجالات عدة منها المجال التشريعي للمرأة والاقتصادي والاجتماعي، لافتة إلى أنه تم وضع موسوعة لقضايا المرأة المعاصرة من ستة أجزاء تناولت القضايا ذات البعد التشريعي في الدين الإسلامي وفي القانون الدولي، والفروقات بينها مثل قضايا التماثل بين الجنسين وقضايا العنف ضد المرأة والرؤية الشرعية لها في مقابل الرؤية الدولية، كما تم تأليف الموسوعة العلمية لدراسات المرأة السعودية واشتملت على 450 دراسة ماجستير ودكتوراه، عنيت بالقضايا التي

تتناول المرأة السعودية كالقضايا الاجتماعية والتربوية والنفسية والاقتصادية، لتكون أداة سهلة للباحثين والراصدين لقضايا المرأة في السعودية من خلال دراسات علمية تقدمت بها جامعات سعودية.
وحرص الكرسي على تدريب وتأهيل المرأة، حيث تم وضع برنامج لتأهيل القانونيات بقضايا الأسرة الشرعية وتنفيذ برنامج من 160 ساعة عني بتدريب خريجات القانون من الجامعات السعودية في القضايا الخاصة بالمرأة وقضايا المحاكم والأحوال الشخصية الخاص بالأسرة وتم تخريج 35 مستشارة أسرية من البرنامج مؤهلات للعمل في المحاكم الأسرية وفي وزارة العدل، وقد جمعن بين العلم المدني من خلال دراسة القانون والعلم الشرعي من خلال برنامج التأهيل الشرعي لقضايا الأسرة، كما أنه كانت هناك شراكة مع هيئة حقوق الإنسان ببرنامج تدريبي للباحثات الاجتماعيات في هيئة حقوق الإنسان على مدى 20 ساعة تم تدريبهن في الكرسي عن طريق خبيرات في الجامعة بمجال البحث الاجتماعي لتطوير قدراتهن في مجال البحث في قضايا المطلقات والمعنفات التي تتعامل معها الهيئة.
وكشفت الدكتورة نورة العدوان أن الكرسي أجرى دراسة تناولت التحليل لاتجاهات البحوث التي تناولت قضايا المرأة السعودية، وذلك لبحث القضايا التي لم تبحث ولم يتم التركيز عليها في الدراسات السابقة التربوية والاجتماعية والنفسية والاقتصادية وما تم من توصيات على أرض الواقع وما هو بحاجة إلى التفعيل ليتم وضعه بالدراسة.
وقالت إن الدراسة تهدف إلى وضع خارطة طريق لمن يريد أن يبحث في قضايا المرأة السعودية في المستقبل يستطيع من خلالها التعرف على العينات وأماكن تواجدها والأساليب الإحصائية المستخدمة ومناهج البحث والموضوعات التي طرقت والتركيز والضعف في المواضيع والدراسة مهمة لصانعي القرار والباحثين والباحثات والمهتمين بشأن المرأة ومساعدتهم في وضع الخطط الاستراتيجية للمرأة في المستقبل.

أجنحة الجهات الحكومية تستقبل 20 ٪ من زوار معرض الكتاب

المصدر: جريدة المدينة السبت 4 جماد الاول 1434 هـ 16 مارس 2013م
رابط الخبر

سلوى حمدي - الرياض
استقبلت أجنحة الجهات الحكومية بمعرض الكتاب الدولي في دورته الثامنة، 20 % من زوار المعرض، فيما وزعت أكثر من 50 ألف نسخة من الكتب والمطويات تتضمن الإنجازات وبعض الرسائل التوعوية والتوجيهية.
وتضمن جناح الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) أكثر من خمسة عناوين، جاء في مقدمتها إستراتيجية وتنظيم الهيئة، بالإضافة إلى مطويات تعريفية تناولت جانب ضوابط الإدلاء بإقرارات الذمة المالية، وضوابط أداء القسم الوظيفي لموظفي الهيئة، وحملت بعض المطويات عناوين مهمة مثل «رسالتنا إليك» للمديرين، فيما يستقبل الجناح نحو 650 زائر يوميًا واستفسارات حول التبليغ وحماية المبلغ.
وعرضت المؤسسة العامة للتقاعد أكثر من 13 عنوانا، منها: النظام العسكري والمدني وتبادل المنافع بين نظامي التقاعد العسكري والمدني ونظام التأمينات الاجتماعي بالإضافة إلى أنظمة التقاعد والخدمة وبرنامج مساكن واستحقاقات الورثة.
وتضمّن جناح المؤسسة أكثر من خمس مطبوعات تصدرتها كتيبات عن كليات التقنية للبنين والبنات والبرامج التدريب المشترك إلى جانب مشاريع المؤسسة بشكل عام والخطة العامة للتدريب والإنجازات السنوية، كما استقبل الجناح الاستفسارات حول التخصصات وشروط القبول.
أما هيئة حقوق الإنسان فقد وفرت داخل جناحها ثمانية كتب حول العنف الأسري والعنف ضد المرأة وحقوق الطفل ووزعت نحو 750 نسخة من جميع إصداراتها، فيما تلقت استفسارات حول حماية المعنفة وطرق الوصول اليها بغير معرفة والديها وسرية التبليغ عن حالات العنف.

30

"الحوار والتسامح" شعار اليوم العربي لحقوق الإنسان

المصدر: جريدة الوطن السبت 4 جماد الاول 1434 هـ 16 مارس 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=137543&CategoryID=3

أبها: سامية البريدي

تحتفل المملكة اليوم باليوم العربي لحقوق الإنسان الذي حدد له شعار بعنوان "الحوار والتسامح لتعزيز حماية حقوق الإنسان".

وكانت المملكة أنشأت هيئة حقوق الإنسان بقرار من مجلس الوزراء برقم 207 بتاريخ 8/8/ 1426، وبدأ عملها في التوسع حتى أصبح لها 7 أفرع. وتستهدف الهيئة إنشاء أفرع جديدة خلال المرحلة المقبلة في كافة مناطق المملكة، وقد افتتح فرع الهيئة بمنطقة عسير نهاية عام 1432.

وفي لقاء مع المشرف العام على الفرع وعضو إدارة مجلس الهيئة الدكتور هادي بن علي اليامي بين أن الهيئة تتمتع بالشخصية الاعتبارية ولها الاستقلال التام في ممارسة مهامها المنصوص عليها في التنظيم، ورسالتها حماية حقوق الإنسان والدفاع عنها، ونشر ثقافتها واتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع التجاوزات المتعلقه بانتهاكات حقوق الإنسان والعمل على الحد منها وإزالة آثارها.

كما تعمل على المساهمة في تحقيق العدالة والحرية والكرامة والمساواة وسيادة القانون وإشاعه الألفة والمحبة بين الجميع.

وتابع: كما تتضمن أهداف الهيئة العمل على حماية حقوق الإنسان وفقا للنظام الأساسي للحكم والمعايير الدولية في جميع المجالات بما لا يخالف الشريعه الإسلامية وفي إطار أحكام الشريعة الإسلامية، إضافة إلى التأكد من تنفيذ الجهات الحكومية المعنية للأنظمة واللوائح السارية فيما يتعلق بالحقوق. ويدخل الكشف عن التجاوزات المخالفه للأنظمة التي تشكل انتهاكا لحقوق الإنسان أيضاً ضمن عملها.

وأوضح أن الهيئة تسعى لتفعيل تواجدها في المجتمع، وقد حرص الفرع على المشاركة في الفعاليات الصيفية من خلال عمل جناح متنقل والمشاركة به ضمن المهرجانات بالمنطقة والمحافظات، كما امتد نشاطه إلى منطقتي جازان ونجران لحين افتتاح فرعين بهما.

وعن الشكاوى التي تأتي للهيئة، قال تم استحداث إدارة جديدة بالفرع وهي الإدارة القانونية ووضعت للاستشارات القانونية للشكاوى التي ترد إلينا وأيضا تقدم الاستشارات فيما يرد إليها سواء كانت هاتفية أو حضورية والتي يمكن إنجازها من خلال تقديم النصح والمشورة عن طريق قسم الرجال أو قسم النساء.

وقد بلغ عدد الاستشارات القانونية خلال العام الماضي 336 استشارة تم تصنيفها وتحليلها.

كما تتولى إدارة الرصد والمتابعة رصد ومتابعة الصحف الورقية اليومية والإلكترونية ووسائل الإعلام المختلفه لرصد الحالات التي يلاحظ فيها انتهاك لحقوق الإنسان وكذلك حالات العنف خاصة الذين لم يتمكنوا من التواصل مع الهيئة.

وبين أن جميع شرائح المجتمع تعتبر جهات مستهدفة من قبل الهيئة سواء من المواطنين أو المقيمين ولكن محط اهتمامنا الأول هو الأسرة والمرأة والطفل وذوو الاحتياجات الخاصة، وقد أصدرت عدة كتب توعوية بهذا الشأن. وأشار إلى أن الهيئة سعت مؤخرا إلى تفعيل نظام مكافحة الاتجار بالبشر والذي صدر مؤخرا من مجلس الوزراء وتنفيذ العقوبات الصادرة في حقه. وختم حديثه بأن اليوم العربي لحقوق الإنسان أقر من جامعه الدول العربية لتفعيل حقوق الإنسان في الوطن العربي.

مجلس هيئة حقوق الإنسان:

اليوم العربي لحقوق الإنسان يجسد رؤية خادم الحرمين للتواصل الحضاري واحترام الاختلاف والتنوع

المصدر: جريدة الرياض الاحد 5 جماد الاول 1434 هـ- 17 مارس 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/03/17/article818055.html

الرياض - نايف آل زاحم

أكد مجلس هيئة حقوق الإنسان خلال جلسته التي عقدت امس برئاسة معالي الدكتور بندر بن محمد العيبان على أهمية العمل العربي المشترك من أجل نشر ثقافة حقوق الإنسان وتحقيق تطلعات وآمال الشعوب العربية في العدالة والمساواة والعيش الكريم وتوفير فرص العمل وحفظ حقوق الإنسان، جاء ذلك في بيان بمناسبة تزامن انعقاد المجلس لتتوافق مع فعاليات بدء اليوم العربي لحقوق الإنسان والذي يوافق 16 مارس من كل عام والذي حمل هذا العام عنوان "الحوار والتسامح لتعزيز حماية حقوق الإنسان".

وأشار المجلس في البيان أن شعار اليوم العربي لحقوق الإنسان هذا العام يؤكد رؤية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله، التي أعلن عنها وأكدت أهمية التواصل الحضاري والحوار بين أتباع الأديان والثقافات لتعزيز التعاون الإنساني وإزالة الحواجز النفسية والتاريخية التي تراكمت خلال عقود من الزمن وسببت جفوة حادة في علاقات الأمم والحضارات وكانت عاملاً رئيساً لإشعال فتيل الصراعات، وخلق الأزمات والترويج لحملات التخويف من الإسلام التي خطط لها مروجو الكراهية لخلق نزاعات مدمرة.

وأشار مجلس الهيئة إلى النداء الذي أطلقه خادم الحرمين من قبلة المسلمين مكة المكرمة للتعايش السلمي، والتعاون الإيجابي، وتحقيق الأمن العالمي، والحوار البناء بين أتباع الأديان والثقافات. وما تلاه من مؤتمرات الحوار في كل من مدريد ونيويورك وجنيف ثم تكللت هذه الجهود الكبيرة بإنشاء مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات في فيينا باعتباره أول مؤسسة دولية ترعى هذا الجانب، لإرساء أسس العدالة والاحترام والتعايش السلمي بين أمم الأرض.

واعتبر مجلس الهيئة هذا المركز رسالة سلام ومحبة للعالم أجمع لتعزيز التفاهم والتعاون على المشتركات الإنسانية وبناء أساليب حديثة للتواصل عبر الحوار واحترام الاختلاف والتنوع البشري واحترام الحريات التي تؤسس إلى تفاهم عالمي عبر الحوار واحترام خصوصية كل دين وحضارة وفقا لهذا التوجه الرباني "يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم " وقوله تعالى " وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان".

كما أشاد مجلس الهيئة بدور مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني والذي ينفذ العديد من البرامج التي تهدف إلى ترسيخ ثقافة الحوار والتسامح وتقبل الآخر، وتوسيع المشاركة لأفراد المجتمع وفئاته، وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني بما يحقق العدل والمساواة، والبر والإحسان في إطار الشريعة الإسلامية، وتوفير البيئة الملائمة والداعمة للحوار بين مكونات المجتمع السعودي لما يحقق المصلحة العامة من خلال قنوات الحوار الفكري وآلياته.

النطق في قضية "لمى".. غدا

المصدر: جريدة الوطن الاحد 5 جماد الاول 1434 هـ 17 مارس 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=137620&CategoryID=3

الدمام: ياسمين المحمود

تصدر المحكمة العليا في حوطة بني تميم غدا الحكم النهائي في قضية الطفلة المعنفة "لمى" التي لقيت مصرعها قبل 4 أشهر متأثرة بإصاباتها نتيجة تعذيب والدها لها.

وأكد المحامي تركي الرشيد المكلف من قبل هيئة حقوق الإنسان للترافع في القضية أنه من المنتظر أن تشهد جلسة غد النطق بالحكم ليحسم جدلا استمر 9 أشهر منذ دخول الطفلة المستشفى.

وقال المتحدث الإعلامي للهيئة محمد المعدي لـ"الوطن" إن الهيئة تطالب بإنزال أشد عقوبة على المتهم، وهي القصاص تعزيرا حتى الموت، نظرا لبشاعة الجرم المرتكب.

وكانت الجريمة قد تكشفت أبعادها بعد أن أصيبت "لمى" بحروق في مختلف أنحاء جسدها، مع تعرضها لكسر بالجمجمة، مما أدى لدخولها في غيبوبة استمرت 4 أشهر قبل أن تفارق الحياة متأثرة أيضا بإصابتها بالتهاب رئوي حاد -حسب تقرير المستشفى-، لتودع في ثلاجة الموتى 4 أشهر، قبل أن يصرح بدفنها.

5 متهمين في خلية ال24 يردون على التهم الموجهة إليهم

موكلا متهم بالإرهاب يطالبان بمحاكمة المدعي العام ويصفان الدعوى بالكيدية

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 6 جماد الاول 1434 هـ 18 مارس 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/03/18/article818420.html

الرياض- عبدالله الحسني

فاجأ موكلا أحد المتهمين بتأييد«القاعدة» وبعلاقته بتفجير بقيق خلال جلسة الاستماع التي عقدتها المحكمة الجزائية المتخصصة صباح أمس لسماع ردهما على تهم المدعي العام بطلبهما من ناظر القضية بمحاكمة المدعي العام وتعزيره بسبب ما اعتبراه دعوى كيدية.

واشار موكلا المتهم في معرض ردهما على تهم المدعي العام أن محاكمة المتهم على تهم سبق وأن حوكم فيها عام 1425 فيه ظلم وإعادتها نوع من اللدد في الخصومة والكيد، كما طالبا بصرف النظر عن القضية لعدم اختصاص المحكمة الجزائية وكذلك تعويض المدعى عليه عن فترة السجن التي قضاها.

وكان موكلا المدعى عليه قد استعرضا في ردهما سيرة موكلهما العلمية والعملية، كما طالبا المدعي العام بتقديم أدلته الجديدة الذي أجاب بأن الأدلة موجودة لديه ولا يوجد أدلة جديدة ولو ظهرت أدلة جديدة فسيقوم بتقديمها.

وكانت المحكمة الجزائية المتخصصة قد برأت في شهر فبراير من العام الماضي المتهم الذي سبق أن اتهمه الادعاء العام بتهم من بينها تأييد «القاعدة» وعلاقته بتفجير بقيق، ونطق القاضي بالحكم ببراءته من التهم المنسوبة إليه وأمر بإطلاق سراحه بعد المهلة الأخيرة التي قدمتها المحكمة للمدعي العام لتقديم الأدلة قبل أن يستأنف الحكم وتعاد محاكمته مجدداً.
وحضر الجلسة ممثل هيئة حقوق الإنسان ومندوبو وسائل الإعلام.
وفي محاكمة اخرى، قدم خمسة متهمين ضمن خلية ال24 أمس أجوبتهم على ما نسب اليهم من تهم أمام المحكمة الجزائية المتخصصة، حيث قدم ثلاثة متهمين دفوعهم عبر محاميهم، فيما قدم متهمان آخران دفوعهما بنفسيهما، وجميع الأجوبة مكتوبة.
ووجه المدعي العام للمتهم ال 13 في جلسة سابقة تهماً عدة من بينها دعم الأعمال الإرهابية من خلال اتصاله بالصالة الرياضية العائدة للقائم على الخلية (المتهم الأول) والمعدة للتدريب وترويج الفكر الإرهابي بالإضافة لإطلاعه فيها على مخططات استهداف أنابيب النفط وكذلك حيازته مواد حاسوبية تحتوي على كتب ومؤلفات للتنظيم ومستندات تحرض على التكفير والإرهاب.
فيما يواجه المتهم ال 14 تهماً تتضمن تأييده لتنظيم القاعدة الإرهابي والمنهج التكفيري من خلال حيازته لمواد حاسوبية تتضمن كتباً ومؤلفات للتنظيم ومستندات تحرض على الأعمال الإرهابية وتهمة عصيانه ولي أمر هذه البلاد وخروجه عن طاعته وتمرده على نظام البلاد بارتباطه بالخلية القائم عليها «المتهم الأول» للتخطيط على تكوين مجموعة إرهابية لدخول إحدى الدول العربية بعد التزويد بالأسلحة للقتال هناك دون إذن ولي الأمر، وكذلك تهمة ربطه زعيم الخلية «المتهم الأول» بأحد الذين شاركوا في القتال بأحد مناطق الصراع بهدف تبادل الخبرات القتالية في حرب الشوارع والتكتيكات الحربية تحقيقاً لأهداف الخلية الإرهابية واشتراكه في حيازة السلاح بقصد الإفساد والإخلال بالأمن.
اما المتهم ال15 فأشارت لائحة الدعوى اتهامه بالانضمام لمجموعة بزعامة «المتهم الأول» تخطط للقيام بعمل انتحاري باستهداف إحدى الدول من داخل المملكة بطائرة (هيلوكوبتر) محملة بالأسلحة دون إذن ولي الأمر والتدرب لذلك العمل وتستره عليهم وتدربه على الأسلحة لدى زعيم الخلية «المتهم الأول» مع أعضاء الخلية والخروج لمنطقة صحراوية للرماية بالسلاح والتستر عليهم واشتراكه في حيازة سلاح كلاشنكوف المعد للتدرب بدون ترخيص.
كما تضمنت لائحة الدعوى اتهام المدعى عليه ال 16 حيازته مواد حاسوبية تتضمن تحريضاً على القتال في مواطن الصراع دون إذن ولي الأمر وإشادة برموز تنظيم القاعدة وتحريض الآخرين وإثارته للفتنة الطائفية في المنطقة الشرقية والسعي في حيازتهم للأسلحة وتهمة شرائه وبيعه وحيازته كمية كبيرة من الأسلحة والذخائر وبيعه عدداً من الأسلحة على أحد المنضمين لتنظيم القاعدة الإرهابي ممن كون خلية داخل البلاد لزعزعة الأمن وقصده من الشراء والبيع والحيازة للأسلحة الإفساد والإخلال بالأمن ونقضه ما سبق أن تعهد به من الابتعاد عن مواطن الشبهات. بينما كانت تهم المدعى عليه ال18 تحريض أحد الأشخاص «المتهم 16» على الفتنة الطائفية في المنطقة الشرقية وحيازة الأسلحة وتستره على تجار الأسلحة وشرائه وبيعه وحيازته كمية كبيرة من الأسلحة والذخيرة الحية ممتهناً المتاجرة فيها بدون ترخيص وتضليل الجهات الأمنية بإخفائه لأسلحة لدى أحد الأشخاص وطلبه منه إخفاءها في مكان يصعب الوصول إليه خشية من ضبطها لديه.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

بعد رفض وزير الإسكان تقديم بحثها

منتدى جدة يفتتح بجلسة ساخنة عن الإسكان

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 6 جماد الاول 1434 هـ- 18 مارس 2013م
http://www.aleqt.com/2013/03/18/article_740188.html

أمل الحمدي من جدة

أدى رفض وزير الإسكان الدكتور شويش الضويحي تقديم بحث من جامعة الأعمال والتكنولوجيا، ضمن الجلسة التي شارك بها مع عدد من الوزراء في منتدى جدة الاقتصادي 2013م، إلى استحداث جلسة جديدة ساخنة لم تكن مدرجة ضمن جلسات المنتدى لطرح البحث.

وقال القائمون على منتدى جدة الاقتصادي إنهم استحدثوا على إثر ذلك جلسة استثنائية لتقديم البحث أدارها الدكتور عبد الله دحلان- عضو سابق في مجلس الشورى- تم خلالها استعراض البحث الذي قام بإعداده نخبة من الأكاديميين السعوديين.

فيما رد نائب وزير الإسكان المهندس عباس بن هادي هذا اللبس بمداخلة قال فيها "إن وزير الإسكان لم يكن يعلم بالبحث وإنه حريص بالاطلاع ومشاركة الحضور في مناقشة مثل هذه البحوث للوصول إلى حلول لحل الأزمة الإسكانية.

وأضاف "ما حصل كان اجتهادا من قبل موظف بالوزارة وذلك لعدم وجود فقرة وسارع بالرفض".

وطالب نائب الوزير من الجمهور حضور ومشاركة الدكتور عبد الله دحلان في نقاشات البحث لطرح الحقائق بجلسة الوزارة التي عقدت في آخر اليوم.

وأوضح البحث أن 67 في المائة من سكان السعودية يبحثون عن سكن لائق، وأن 37 في المائة لا يملكون سكنا، بينما 30 في المائة من السعوديين يملكون سكنا غير لائق، وهذا يخالف ما أقرته الفقرة 1 من المادة الـ 15 في هيئة حقوق الإنسان الدولية، التي أشارت إلى أن توفير الإسكان اللائق حق شرعي لكل مواطن في الدولة.

وتظهر إحصاءات وزارة التخطيط والاقتصاد أن 62 في المائة من السعوديين يملكون منازل سواء كانت لائقة أو غير لائقة، وأشار البحث إلى ثلاثة أمور هي حق أساسي لأي إنسان وهي الغذاء والصحة والسكن، وقال إن خادم الحرمين التمس أزمة الإسكان وأمر بتخصيص 500 ألف وحدة سكنية، ورفع حد صندوق التنمية العقاري إلى 500 ألف ريال، إضافة إلى إقرار نظام الرهن والتمويل العقاري.

ووفقاً للبحث، فإن 85 في المائة من سكان السعودية يعيشون في المدن الرئيسية، وتستحوذ مناطق مكة المكرمة والرياض والشرقية على 64.5 في المائة من السكان، فيما تعتبر جدة أكثر مدن السعودية كثافة سكانية.

ويتصدر النمو السكاني العوامل المؤثرة في تحديد الاحتياجات المستقبلية من المساكن، حيث تؤدي الزيادة في عدد السكان إلى زيادة الطلب على الوحدات السكنية وتزداد حدة مشكلة في الحصول على المسكن الملائم في مناطق السعودية الكبرى الأكثر كثافة سكانية.

وأكد البحث أن الخصائص الديموغرافية لسكان السعودية تظهر أن 48.3 في المائة من إجمالي السكان هم من الفئة العمرية بين 15 و 44 سنة، ونسبة الذكور السعوديين لنفس الفئة العمرية تبلغ 48.2 في المائة والإناث 48.4 في المائة لذات الفئة العمرية.

وأرجع البحث أسباب الأزمة إلى كثرة الأراضي الممنوحة لأشخاص بغرض تطويرها، ثم تحولت إلى مزارع خاصة وترفيه والبعض تركها أرضا فضاء لاغتنام وقت ارتفاع الأسعار، في حين يُفترض تحول هذه الأراضي إلى مخططات سكنية.

ويأتي ذلك في حين تؤكد وزارة الاقتصاد والتخطيط حاجتها إلى 350 مليون متر مربع، في حين يوجد 270 مليون متر مربع من الأراضي، 50 في المائة منها مطور وشبه مطور، و 140 مليون متر مربع صحاري تحتاج إلى تطوير.

ويأتي السبب الآخر أيضا في قلة التمويل، حيث أظهر البحث أن تمويل صندوق التنمية العقاري لم يوفر إلا 30 في المائة من مجمل الطلب المقدم للصندوق البالغ مليوني طلب، وفر منها 700 ألف طلب فقط خلال مسيرة الصندوق.
كما أشار إلى قلة التمويل العقاري المقدم من جانب المصارف مقارنة بالتمويل التجاري، وذلك لعدم وجود الضمانات، ومع ذلك ارتفع حجم القروض العقارية من قبل المصارف 16 في المائة بعد صدور نظام الرهن العقاري وارتفاع الضمان المصرفي.
وقال البحث إن التركيبة السكانية في السعودية تشير إلى استمرار مشكلة السكن للأجيال القادمة، ومن ثم زيادة حدتها كنتيجة لتراكم الطلب على المساكن ما لم يتم تضييق فجوة الطلب والعرض الحالية على المساكن.
وتعد هذه المشكلة، وبصفة خاصة لأصحاب الدخول المنخفضة، من المشكلات التي تعانيها كل الدول بغض النظر عن تقدمها أو درجة ثرائها، وبدأت السعودية التنبه للمشكلة منذ سبعينيات القرن الماضي، وتم استخدام منح الأراضي السكنية وتقديم القروض العقارية طويلة الأجل دون فوائد عن طريق صندوق التنمية العقارية، كأدوات للتغلب على تلك المشكلة.
ودعا البحث إلى ثلاثة حلول، أولها توفير الأراضي وتطويرها، وقال: "تستطيع الحكومة استرداد الأراضي الممنوحة غير المطورة لتطويرها والاستفادة منها وتعويض أصحابها".
والثاني دعم وتوفير التمويل العقاري، ودعا إلى خفض نسبة الدفعة الأولى في هذا النوع من التمويل من 30 إلى 10 في المائة، ليستطيع ذوو الدخل المحدود من الاستفادة منه، وأخيرا أن تقوم وزارة الإسكان ببناء شركة خاصة تهتم بتطوير الأراضي، أسوة بوزارة التربية والتعليم وغيرها من الوزارات.

النجاح مرهون بدور أكبر للمواطن بعدم إيواء أو تشغيل أو نقل المخالفين

قرار فصل إدارة الوافدين عن الجوازات.. الحل بيد الجميع"!

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 6 جماد الاول 1434 هـ 18 مارس 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/03/18/article818346.html

إعداد: عبير البراهيم

ظهرت مؤخراً حلول تدعو للتفاؤل تجاه إشكالية العمالة السائبة أو المتسللة، التي أصبحت تمثل خطراً كبيراً يهدد الوطن أمنياً واقتصادياً واجتماعياً، حيث كانت الخطوة الأخيرة بالتوجه إلى فصل إدارة الوافدين عن المديرية العامة للجوازات وربطها مباشرة بسمو وزير الداخلية؛ بمسمى مديرية الوافدين مستقلة مالياً وإدارياً.
وتأتي هذه الخطوة بعد تزايد أعداد العمالة السائبة والمتسللة في الأعوام الماضية، في ظل عدم وجود قرارات منظمة، فوزارة العمل لها قرارات معينة في هروب الوافدين، كذلك الجوازات تعمل في جانب آخر، وهنا يبرز أهمية وجود جهة مستقلة تتولى مسؤولية هذا الملف بالتنسيق مع الجهات الأخرى، وتقديم إستراتيجية وطنية قصيرة وبعيدة المدى؛ لإيجاد حلول لمشكلة لا تزال تنخر في جسد الوطن.
اللواء الشيباني: نحتاج إلى عقوبات وقرارات ملزمة من «وزارة الداخلية» للحد من تجاوزات الوافدين
ويأتي قرار إدراج "إدارة الوافدين" تحت مظلة وزارة الداخلية مهماً، إلا أنه يجب أن يُحاط بجملة من الأمور التي تدعم أهداف القرار، ومن أهمها إنشاء لجنة عليا للعمالة الوافدة بمشاركة عدة جهات، منها هيئة الاستثمار ووزارة الداخلية ووزارة العمل والجمارك والبلديات وغيرها، عبر تظافر الجهود، بحيث يكون لهذه اللجنة دور التنسيق والمتابعة والرقابة والتطوير، وحتى لا نقع في ذات الإشكالية حينما يكون هناك قرار جيد ويضيع في مشكلة المهام المتعلقة بالجهة المعنية، التي ترى أن المسؤولية ملقاة على أخرى دون وجود المراقبة والمتابعة.
أسرع وأفضل

وقال اللواء مهندس "ناصر الشيباني" - عضو مجلس الشورى في لجنة النقل والاتصالات -: إن التوجه بفصل إدارة الوافدين إشرافياً وإدارياً عن المديرية العامة للجوازات، وربطها مباشرة بوزارة الداخلية خطوة ممتازة، وعامل رئيس ومساعد للوصول إلى ما تهدف إليه الوزارة، مضيفاً أن وزارة الداخلية ترتبط بها إدارات وجهات حكومية تحقق علاقاتها وأهدافها سوياً، لذلك من الأفضل أن تكون إدارة الوافدين تحت مظلتها، مبيناً أن إدارة الوافدين تستقبل المتسللين أو المقبوض عليهم أو الذين لا ينطبق عليهم نظام البلاد، مؤكداً على أن فصلها عن الجوازات يمثل عامل إسراع "ميكانيكي"، بل ومساعد للإنتاجية.

وأضاف أن وزارة العمل أصبحت هي المسؤولة عن المتخلفين من العمالة الوافدة، وتحديداً ممن يهربون من كفلائهم فيعملون لدى جهات أخرى، حيث يأتي كفلاؤهم ويبلغون الجوازات ثم تحيلهم إلى مكتب العمل على اعتبار أنها مسؤول عنهم، لافتاً إلى أن ذلك يدل على وجود تجاوزات من قبل الجوازات ومكتب العمل، وهو ما يوجب التنسيق بينهم، أو أن يعود الأمر إلى الوافدين التي لا يوجد دوريات كافية، بحيث تعمل على التفتيش والرقابة، لذلك قد يكون التعاون بينهما وبين الجوازات أقرب منه إلى مكتب العمل.

قرارات ملزمة

وأكد على أن ربط إدارة الوافدين وجعلها تحت مظلة وزارة الداخلية خطوة جيدة؛ لأنها ستدخل ضمن المنظومة الأمنية في هذا الجانب، وقد يسهل سرعة اتخاذ القرار فيما يتعلق بالوافدين، مضيفاً أن وزارة الداخلية معنية بأمن الوطن، مبيناً أن وجود لجنة عليا للعمالة الوافدة تتشكل من عدة جهات لتطوير الرقابة والمتابعة والتنسيق قد لا يكون مجدياً، فكثرة اللجان قد يعطل الحركة في ذلك، لكن الأفضل أن تكون هناك قرارات ملزمة للوافدين من قبل وزارة الداخلية، لاتخاذ الإجراءات اللازمة بحكم المنطقة، فعلى سبيل المثال إمارة الرياض يوجد فيها غرف عمليات تتبادل المعلومات فيما بينها وفيما يخص أي جهة، والإشراف على إدارة الوافدين في المنطقة يأتي من خلال الإجراءات الأمنية؛ لأن هناك إجراءات مندوب من الإمارة ومندوب من الجوازات ومندوب من جهات أخرى لإلقاء القبض على أشخاص معينين ومنهم الوافدين، مؤكداً على أن تشكيل لجنا عليا للمراقبة والتنسيق والمتابعة يُعد أمراً غير مجدي.

تشتت كبير

وبيّن أن مشكلة الوافدين المتخلفين أصبحت من المشاكل الكبيرة والمستعصية، فمكتب العمل له قرارات معينة في هروب العامل أو الوافدين، ولهم قرارات ملزمة في ذلك، كذلك الجوازات تعمل في جانب آخر فيما يتعلق ببعض الجهات المقيمة، لذلك يحتاج الأمر إلى جهة ملزمة لإيجاد الحلول الجذرية؛ لأن هذا الشأن متفكك ويحتاج إلى تركيز أكثر، ويحتاج إلى جهة متخصصة بهذا الشأن، مؤكداً على أن إرجاعها إلى وزارة الداخلية خطوة جيدة؛ لأنها هي المعنية بكل مقيم أو زائر لاتخاذ الإجراء المناسب وفق إستراتيجية المملكة، وكذلك متابعة القضايا المتعلقة بالعمالة واستقدامها، مشيراً إلى أن الاستقدام تابعة إلى وزارة الداخلية، لكن يجب أن تكون هناك إدارة مناطة ومسؤولة عن مشاكل الوافدين والعمالة، حيث أن لدينا مشاكل كثيرة متعلقة بهم، وهو ما أنتج تشتتاً كبيراً، مشدداً على أهمية وجود حسم لتوفير الأمن والاقتصاد والوضع الاجتماعي في المملكة.

دور المواطن

وعن وجود الخلل الكبير في الإمكانات الآلية والبشرية اللازمة لتتبع العمالة السائبة، رأى أن الإمكانات موجودة، لكن المشكلة حينما يناط كل شيء بالأجهزة الأمنية، مضيفاً أن المواطن له دور كبير في ذلك، حيث أن الخلل فيمن يشغِّل العمالة المتخلفة دون أن يكون لديه مؤسسة، ثم يتركه في الشوارع من أجل جني غير شرعي، مشيراً إلى أن هناك من يأتي بعمالة ويشغلهم وهو يعلم أنه لا يملك إقامة أو أوراقاً رسمية نظامية، ثم يعملون للتستر عليه، ذاكراً أن هناك من يستخدم العمالة المقيمين الذين يهربون من الكفيل ويستقطبونهم ويساعدونهم على العمل، مشدداً على أهمية وجود توعية إعلامية، مع وضع عقوبات صارمة على من يتستر على العمالة.

وأضاف أنه لابد أن يكون هناك تكامل بين الجهات الأمنية وبين المواطن، فالجهات موجودة في الشارع وتبحث، لكن حينما تأتي الجهات الأمنية لموقف معين تجد أن المواطن يقف أمامه ويتستر على العامل الذي هو هارب من كفيله، أو لا يوجد لديه إقامة، مشدداً على أهمية وجود التكامل، وذلك ما حدث في مشكلة المتسللين من بعض الدول الأفريقية، كما أنه لابد من وجود صحوة لمحاربة هذه العمالة والمقيمين غير النظاميين.

ترتيب وتنسيق

وأوضح أن أهم الحلول التي لو أخذت بعين الاعتبار، فإنها ستحد من العمالة السائبة أو المخالفة، التي تتمثل في أن يكون هناك تنسيق بين وزارة العمل ووزارة الداخلية لمعرفة من هو المحتاج؟، ولماذا يستقدم العامل؟، وما هي أهداف

الاستقدام؟، مقترحاً تقليص الإجراءات التي تحد من ذلك، فليس كل مواطن يستحق أن يُمنح الاستقدام، كما لابد أن يكون هناك التزام بالقيود بما تحدده وزارة الداخلية وبما يتعلق بالتنظيم والإقامة للعمل.

وأشار إلى أن التنسيق بين الجهات المعنية موجود، لكنه لم يرتق إلى الحجم الذي نطمح إليه، فهناك تنسيق، لكن في الواقع التنسيق سلبي، مؤكداً على أن الأنظمة قد شرعت لوجود التنسيق ولكن المشكلة في التطبيق، لافتاً إلى أن الخلل في عدم وجود الجهة المعنية والمسؤولة لتطبيق هذه الأنظمة فكل يغني في وادي!.

مقعد انتظار

قرار (2400) دفع ثمنه «المُستهلك»!

لاحظ "طارق" أن هناك ارتفاعاً في بعض المواد الاستهلاكية لبعض التجار، التي تحتاج في المقابل إلى عمالة أجنبية، وحينما سأل بعض ملاك المحلات التجارية عن أسباب ارتفاع تلك المواد، برّروا ذلك بزيادة تكلفة العمالة الوافدة ب(200) ريال شهرياً، أي بواقع (2400) ريال سنوياً، وهو القرار الذي طبقته وزارة العمل على جميع المنشآت الخاصة، حيث أوضحت أن الهدف منه هو الحد من الاستقدام وتوسيع نطاق السعودة، إلاّ أن "طارق" لاحظ أن هذا القرار كان ضحيته المواطن، فلم يثن هذا القرار المستثمر من الاستقدام، ولم ينصف المواطن الذي كان هو المتضرر الوحيد.

القرار قد يكون جيداً لدى البعض، لكنه كان مُكلفاً جداً على المواطن، الذي أصبح يواجه موجة غلاء كبيرة ليس فقط على مستوى المواد الاستهلاكية التي يحتاج أن يشتريها من هذه المحلات أو الشركات التي تقدم بعض الخدمات، بل حتى على مستوى المواصلات الخاصة لبعض السائقين، الذين أصبحوا يرفعون "سعر المشوار" إلى الضعف؛ بحجة رفع تكلفة العمالة الوافدة إلى (200) ريال شهرياً!.

وتمنى "طارق" أن يكون خلف كل قرار يصدر من قبل أي جهة تفكير بمصلحة المواطن، الذي يواجه تسلط التاجر كلما كان هناك نظام جديد يضيّق عليه، فلا يجد سوى المستهلك حتى يضعه في موقف "دفع الثمن" أو الفارق، مضيفاً أنه إذا كان هناك قرار يتعلق بالأجنبي الهدف منه خفض معدلات الاستقدام، لابد أن توضع هناك رقابة صارمة وعقاب لمن يرفع الأسعار أو يستغل المواطن.

خط أحمر

المواطن في «جندية المواجهة»

حينما يبحث المواطن عن بديل غير نظامي ليحل من مشكلاته الحياتية أو المعيشة، وحينما يصر أن يعتمد في دخل إضافي على عمالة غير نظامية، أو يُشغِّل خادمة هاربة لمجرد التخفيف من التكاليف المادية التي يدفعها إذا ما استقدمها، فإنه بذلك يكون في موقع "الداعم" إلى وافدين اخترقوا أنظمة الوطن، وأكلوا من خيراته، وربما أفسدوا فيه، أو أحدثوا خللاً كبيراً في أمنه، بل وزعزعة محيطه الاجتماعي والاقتصادي والأمني.

وما يحدث من جرائم من بعض العمالة إنما هو نتيجة الخلل الذي بُني عليه وجودهم غير النظامي، الذي كان المواطن هو المسؤول الأول في دعمه وتسهيل جميع الفوائد التي تحصل عليها، وهي ما تشجعهم على البقاء وربما التسويق إلى غيرهم من معارفهم لإتباع ذات الطريقة بذات شكل المخالفة.

على المواطن أن يكون "الجندي الأول" في صفوف وطنه، وأن يحترم النظام ليساعد على حمايته، عليه أن يتخلى عن فكرة الفوائد المحسنة لدخله من أجل مصلحة وطنه الذي هو مكلف بأن يحميه من أي شكل للاستغلال.

إن تنامي ظاهرة العمالة الوافدة غير النظامية سواء كانت متسللة أو متخلفة هي في حقيقتها تنمو من خلال الفرد الذي يمنحهم الثقة بتشغيلهم، ويمنحهم الحق أن ينهبوا خيرات الوطن بشكل غير قانوني، على المواطن أن لا يدعم وجودهم، عليه دائما أن يكون "رجل الأمن الأول".

نقطة تفتيش

متسللون وهاربون من كفلائهم ومتخلفون بعد الحج والعمرة!

أكد العميد "محمد سعد الغامدي" -الناطق الإعلامي بالمديرية العامة لحرس الحدود- أن أسباب وصول المتسللين إلى داخل المملكة كما حدث مؤخراً في "مشكلة الأثيوبيين" ليس بالضرورة أن جميع الموجودين في المملكة متسللون، بل قد يكون منهم متخلفون من خلال العمرة والحج، وقد يكونون هاربين من كفلائهم لكنهم دخلوا إلى المملكة بطريقة نظامية، وقد يكونون دخلوا عبر المناطق الجبلية، مبيناً أنه يوجد تداخل للقرى بين المملكة واليمن، حيث أنه في بعض الأماكن لا يفصل بين اليمن والمملكة سوى أمتار قليلة.

وأضاف أن هناك من يسكن في هذه القرى وتربطهم صلات قربى مع هؤلاء المتسللين، الأمر الذي يُسهِّل تسريب بعضهم، فعلى سبيل المثال هناك إحصائيات تؤكد أن حرس الحدود قبض على أكثر من (100) ألف متسلل من جميع الجنسيات، وذلك يدل على أن حرس الحدود يؤدي جهداً كبيراً.

وأشار إلى أن الدور الأساسي يقع على المواطن الذي يوفر لهم وسيلة المواصلات والنقل لهم من الحدود إلى أن يصلوا إلى مكة أو جدة، مضيفاً أنه ليس من المنطق أن يقطع هذه المسافة سيراً على الأقدام إذا لم يكن المواطن وسيطا في نقله، مؤكداً أن الجهات الأمنية قبضت على مواطنين يفعلون ذلك مقابل المال، مبيناً أن هناك من ليس لديه وعي بالخطر الأمني والصحي المتعلق بهذا المتسلل، فقد يكون "موبوءا"، ذاكراً أن أول ما يعمله حرس الحدود في حالة القبض على أي متسلل هو الكشف الطبي، مع التعامل معهم بطريقة إنسانية ثم يتم إعادتهم إلى وطنهم.

وقال إن أغلب المتسللين باحثون عن فرصة عمل لتحسين أوضاعهم، لسوء الأحوال في أوطانهم، مبيناً أنه في العام الماضي تم ضبط (383) ألف متسلل، والعام الذي قبله وصل عدد المتسللين إلى 300 ألف فرد، مشدداً على أهمية دور المواطن الذي لا بد أن يكون حريصا على أمنه وأسرته بعدم تأمين المسكن والإيواء لهم.

وأضاف أن الرقابة البحرية موجودة ولا يستطيع أحد التسلل من خلالها، حيث أن حرس الحدود يستخدم التقنية العالية ك "الرادارات"، مؤكداً على أنه ليس هناك إشكالية كبيرة في الحدود البحرية، لكن المشكلة عبر الحدود الجبلية بين اليمن والمملكة، خاصة المناطق الجنوبية بشكل عام كمنطقة جازان ونجران وغيرها، لافتاً إلى أن حرس الحدود يواجه مشكلة مع من يرغب بالتسلل من داخل المملكة إلى خارجها، حيث أن هناك من يحاول أن يهرب ويكون مطلوبا أمنياً، فيحاول من حدود المملكة فيتم مواجهتم، كما أن هناك حالات يستخدم فيها القوة، حيث أن هناك نوعين من المتسللين؛ سلمي وآخر يحاول أن يستخدم القوة مع حرس الحدود.

وأكد أن حرس الحدود لديه إمكانات كبيرة آلية في الحراسة، ك "الكاميرات الحرارية"، وكذلك أجهزة المناظر الليلة والنهارية، لكن إذا لم يساهم المواطن في تلك المشكلة فهناك خلل؛ لأنه رجل الأمن الأول يجب أن يبادر بالتبليغ إذا وجد ما هو مشكوك فيه.

على الرف

إلحاق «قسم الترحيل» بالشرطة والبحث الجنائي

رأى "د. عمر الخولي" -أستاذ القانون بجامعة الملك عبد العزيز- أن فكرة إلحاق "قسم الترحيل" بالشرطة والبحث الجنائي فكرة جيدة، على أن تنفصل عن الجوازات وتكون تابعة للأمن العام، مضيفاً أن المتسللين يفعلون أمرا مخالفا لمفهوم الأمن، مؤكداً أن الجهة الأمنية هي الأولى بتتبعهم، وهذه الصفة موجودة لدى الشرطة، حيث أنهم يستطيعون تتبع المتسللين بصورة أسرع من الجوازات.

وعن عدم وجود ما يسمى ب "فرق متابعة الوافدين"، بحيث يتم تجهيز هذه الفرقة بكل متطلبات عملهم القائم على ضبط المخالفين من العمالة الوافدة، وتكون سيارتهم مجهزة بالحاسب الآلي ومرتبط بشبكة معلومات، قال: إن من يتتبع المتسللين هو حرس الحدود، أما المتخلفون أو من حضر إلى البلاد بصورة مشروعة ثم هرب فهم الأكثرية، مضيفاً أن عناصر القبض والتحري ينبغي أن تتبع أكثر من الجهة، ولا يكون جميع من في الدورية من جهة واحدة، مقترحاً أن لا يترك الأمر إلى زملاء عمل يعملون بصفة مستمرة ولمدة طويلة، بل لا بد أن تكون الدورية دائماً متغيرة.

وأكد أن الجهود أقل جدا مما هو متوقع في ضبط المخالفين من العمالة الوافدة، وإذا ما سلّمنا بوجود جهود فهي أدنى مما ينبغي أن يتم التعامل معه، مبيناً أن العملية تتطلب كثيرا من الدقة والسرعة وإمكانات أكبر، مشيراً إلى أنه أصبح عددهم كبيرا، وذلك مخيف جدا وله أبعاد خطرة، لافتاً إلى أن الخلل في الجهات المعنية والأشخاص الذين يبذلون جهدا أقل بكثير مما ينبغي أن يتم التعامل معه.

ودعا إلى ضرورة أن يكون هناك تحديث وتطوير لعدد من الأنظمة ولعدد من الأفراد، مع العمل بصورة أكثر جدية للتعامل مع هذه المشكلة، متأسفاً كالعادة على أن التعامل مع مشاكلنا يتم بتركها حتى تتفاقم كثيراً، ثم لا نجد لها حلاً.

تزامناً مع اليوم العربي و برعاية الأميرة سارة بنت مساعد

700 مرشدة طلابية لحقوق الإنسان

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 7 جماد الاول 1434 هـ 19 مارس 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/03/19/article818637.html

الرياض – أسمهان الغامدي

استفادت أكثر من 800 طالبة وحقوقية من برنامج الحوار و التسامح لتعزيز حقوق الإنسان الذي نفذته هيئة حقوق الإنسان تزامنا مع اليوم العربي لحقوق الإنسان في جامعة دار العلوم بتشريف من سمو الأميرة سارة بنت مساعد رئيس مجلس إدارة جمعية مودة للحد من الطلاق وآثاره.

وبهذه المناسبة قالت مديرة إدارة العلاقات الدولية والعامة والإعلام بالهيئة الأستاذة غندورة الغندورة: إن هيئة حقوق الإنسان بصدد تدريب 700 مرشدة طلابية لحقوق الإنسان وذلك لنشر الثقافة الحقوقية في المجتمع من خلال برنامج نشر ثقافة حقوق الإنسان الذي وافق عليه خادم الحرمين الشريفين وأمر بتمديده.

وأشارت أن الهيئة تعد جهة رقابية على الجهات الحكومية وليست تنفيذية أو تشريعية، كما أنها تعمل على تلقي جميع أنواع الشكاوي التي تتعلق بحقوق الإنسان والتأكد من صحتها وتوجيهها لتقديم الاستشارة أو متابعة القضية، وقدمت في ورقة عملها عدة وقفات تختص باليوم العربي لحقوق الإنسان تطرقت في الوقفة الأولى إلى حقوق الإنسان في التاريخ والإسلام، مشيرة إلى القيم الأساسية لحقوق الإنسان التي تتركز في الحرية، العدل، الأخلاق، و الحق.

وتطرقت غندورة إلى حقوق الإنسان في المملكة وما نصت عليه المادة (26) من نظام الحكم السعودي على أن "تحمي الدولة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية" إضافة إلى الحق في الملكية الحق في الضمان الاجتماعي والحق في العمل والكسب المشروع، مشيرة إلى الاتفاقيات الحقوقية التي أنضمت إليها المملكة التي تعد طرفاً في العديد من الصكوك الإقليمية والعربية و الإسلامية، إضافة إلى انتخاب المملكة في مجلس حقوق الإنسان للمرة الثانية على التوالي.

وتناولت تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على أرض الواقع من خلال إنشاء هيئة حكومية مختصة بحماية حقوق الإنسان والتعريف عنها، موضحة أبرز مهام الهيئة وأبرز برامجها كبرنامج التربية على حقوق الإنسان، و برنامج نشر ثقافة حقوق الإنسان، كما تطرقت إلى الحوار و التسامح لتعزيز حقوق الإنسان ومبادة خادم الحرمين الشريفين للحوار وذلك في مؤتمر مكة المكرمة المهتم بإرساء قواعد الحوار و مجالاته ومؤتمر مدريد

ونيويورك الذي يعنى بتقييم المسارات السابقة للحوار وأخيرا مؤتمر جنيف الذي يركز على مفهوم القيم الإنسانية المشتركة للشعوب. وأشارت غندورة إلى افتتاح مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز العالمي للحوار في فيينا بتاريخ 2012/11/26م، الذي يهدف إلى نبذ التعصب وإشاعة ثقافة التسامح والتعايش واحترام التنوع الثقافي والديني، وتشجيع حوار إنساني هادف ومسؤول يستند إلى القواسم المشتركة، وتعميق روح التسامح والتفاهم واحترام الآخر. هذا وقد عرضت طالبات جامعة دار العلوم استطلاعاً ميدانياً لقياس وعي الشعب في معرفتهم بحقوقهم ومالهم وما عليهم، حيث كشف الاستطلاع أن 80% من الأشخاص يجهلون حقوقهم والجهات المعنية بتوعيتهم وإنصافهم.

في احتفالية اليوم العالمي بالدمام

تفعيل الوعي بحقوق الإنسان لدى كافة أفراد المجتمع

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 7 جماد الاول 1434 هـ 19 مارس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130319/Con20130319581883.htm

خالد البلاهدي (الدمام)

أفصح المشرف العام على فرع هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية عبدالله صالح السهيل أن نشر ثقافة حقوق الإنسان مسؤولية جماعية يجب أن تشارك فيها هيئات ومؤسسات المجتمع جميعها وفي مقدمتها وسائل الإعلام لتشكيل الوعي والتأثير في أنماط السلوك الإنساني للأفراد للانتقال من حالة التشكي إلى المشاركة الإيجابية.

وأضاف السهيل خلال كلمته في احتفال فرع هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية أمس باليوم العالمي لحقوق الإنسان، بأن الهيئة تحرص على الاستفادة من الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان في نشر ثقافة حقوق الإنسان بين جميع فئات المجتمع انطلاقاً من توجهات حكومة خادم الحرمين الشريفين وحرصها الواضح على صيانة حقوق الإنسان في المملكة.

وأشاد السهيل بتفاعل المجتمع السعودي مع هيئة حقوق الإنسان لتحقيق أهدافها من خلال الكثير من مبادرات المسؤولين في الأجهزة الحكومية والقطاع الأهلي ومشاركة الجهات الرسمية والأهلية في البرامج التي تقدمها هيئة حقوق الإنسان مما يؤكد حرص المسؤولين في تلك الجهات على المحافظة على حقوق الانسان وزيادة الوعي بها.

وشهدت فعاليات الاحتفال محاضرة مدير مركز النشر والإعلام بهيئة حقوق الإنسان الدكتور عبدالله السهلي بعنوان «تنمية مهارات التربية على حقوق الإنسان» تطرق فيها لعديد من المحاور المهمة لدى حقوق الإنسان مثل مفاهيم حقوق الإنسان، المواثيق الدولية لحقوق الإنسان وحقوق الإنسان في الفكر الوضعي، وحقوق الإنسان في الإسلام، وأهداف وأساليب التربية على حقوق الإنسان، ووسائط التربية على حقوق الإنسان، والعديد من البرامج التدريبية المختلفة وفتح المجال للحضور للنقاش وطرح الأسئلة على المحاضر.

واختتم الحفل بتكريم المشاركين بشهادة شكر ومشاركة قدمها لهم المشرف العام على فرع الهيئة بالمنطقة الشرقية.

تأجيل النظر في قضية الطفلة المعنفة لمى إلى الشهر المقبل

بعد أن طالب محامي والدتها بإنزال أقصى عقوبة وهي القتل تعزيراً

المصدر: جريدة العربية الثلاثاء 7 جماد الاول 1434 هـ- 19 مارس 2013م
رابط الخبر

الرياض – محمد العيدان -

أجلت محكمة سعودية النطق في الحكم في قضية قتل فتاة سعودية (5 سنوات) قضت تحت وطأة التعذيب الذي اتهم فيه والدها وزوجته قبل ما يقارب ستة أشهر.

ورفعت المحكمة العامة بحوطة بني تميم (250 كلم جنوب الرياض) جلستها اليوم الاثنين 18 آذار/مارس 2013 بعد أن طالب محامي المدعية (والدة الفتاة المتوفية) بإنزال أقصى عقوبة، والتي تصل إلى القتل بحق والدها تعزيراً، وبحق زوجته حداً، "لأنهما مشاركان في تعنيف الفتاة وضربها، ما أدى إلى إصابتها إصابات بليغة في الجمجمة والرقبة والجانب الأيمن من جسدها"، بحسب ما ذكر المحامي تركي الرشيد لـ"العربية.نت" اليوم الاثنين.

وينص النظام القضائي في السعودية على أنه لا يمكن لقاضٍ واحد إصدار حكم بالقتل، إذ تتم إحالة القضية إلى جلسة من ثلاثة قضاة ليصدروا حكمهم، على أن تتبعها جلسة أخرى تتكوّن من خمسة قضاة في حالة عدم اتفاق القضاة الثلاثة على إيقاع عقوبة القتل.

ومن المنتظر أن تكون جلسة النطق بالحكم فيما عرف بـ"قضية المعنفة لمى" في الثالث من نيسان/أبريل المقبل، فيما يعتقد المحامي الرشيد أن زوجة والد الفتاة المعنفة متهمة بالتسبب في مقتل الطفلة، مؤكداً أن "القرائن المتوافرة لديّ تثبت تورطهما في تعنيف الفتاة وإلحاق الأذى بها ما أدى إلى وفاتها".

وقال الرشيد: "الأب اعترف بقيام زوجته بضرب الفتاة، ثم امتنع عن ذكر التفاصيل بحجة أنه لا يريد أن (يخرب بيته)"، ويعتقد المحامي أن سبب امتناع الزوج وعدم إدلائه بتفاصيل تثبت تورط زوجته في ضرب الطفلة "لمى" هو "وجود أطفال لهما ويريد إخراجها من القضية حتى ترعاهم".

قتل الوالد بولده

ويعمل المحامي تركي الرشيد لدى هيئة حقوق الإنسان في السعودية، والتي تتابع القضية، فيما يشير الرشيد إلى أن "هناك من يعتقد بأن الأب لا يؤخذ بدم ابنه إذا أزهق روحه، ولن ينال العقاب، وهذه معلومة غير صحيحة، وإنما هذا مجرد رأي، فالإمام مالك يرى بقتل الوالد بولده إذا اضطجعه وذبحه، أي تعمد إزهاق روحه"، مؤكداً حماية الشريعة للطفل وحفظ حقوقه.

وكانت قضية "المعنفة لمى" شغلت الرأي العام في السعودية، بعد أن تبدت خيوطها للإعلام، ورفعت والدتها صوتها مطالبة بأخذ حق ابنتها، قبل أن تتبناها هيئة حقوق الإنسان في السعودية.

واحتضنت الرياض جثمان "المعنفة لمى" في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي بعد أربعة أشهر قضتها في ثلاجة موتى مستشفى الشميسي بالعاصمة السعودية، إذ توفيت نتيجة التهاب رئوي حاد (كما ذكر في تقرير الوفاة)، وكانت منومة في المستشفى قبل وفاتها لأربعة أشهر في غيبوبة تامة بعد أن أصيبت بكسر في الجمجمة وحروق متفرقة في الجسد تسبب فيها والدها، (بحسب ادعاءات والدتها).

حقوق الإنسان في الشرقية تحتفل بيومها العالمي

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 8 جماد الاول 1434 هـ 20 مارس 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/03/20/article819040.html

الدمام - محمد الغامدي، تصوير - زكريا العليوي

احتفل فرع هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية صباح أمس باليوم العالمي لحقوق الإنسان تحت شعار "الحوار والتسامح لتعزيز حماية حقوق الإنسان" بمقر فرع الهيئة بالدمام.

ورحب المشرف العام على فرع هيئة حقوق الانسان بالمنطقة الشرقية الاستاذ عبدالله بن صالح السهيل بالمشاركين من جميع القطاعات الحكومية والأهلية والاعلاميين من الجنسين، مشيراً الى أن الهيئة تحرص على الاستفادة من الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان في نشر ثقافة حقوق الإنسان بين جميع فئات المجتمع انطلاقاً من توجهات حكومة خادم الحرمين الشريفين وحرصها الواضح على صيانة حقوق الإنسان في المملكة.

واضاف السهيل أن نشر ثقافة حقوق الإنسان مسؤولية جماعية يجب أن تشارك فيها هيئات ومؤسسات المجتمع جميعها وفي مقدمتها وسائل الإعلام لتشكيل الوعي والتأثير في أنماط السلوك الإنساني للأفراد للانتقال من حالة التشكي إلى المشاركة الإيجابية.

وأشاد بتفاعل المجتمع السعودي مع هيئة حقوق الإنسان لتحقيق أهدافها من خلال الكثير من مبادرات المسؤولين في الأجهزة الحكومية والقطاع الأهلي ومشاركة الجهات الرسمية والاهلية في البرامج التي تقدمها هيئة حقوق الانسان مما يؤكد حرص المسؤولين في تلك الجهات على المحافظة على حقوق الانسان وزيادة الوعي بها.

بدوره، القى مدير مركز النشر والإعلام بهيئة حقوق الإنسان الدكتور عبدالله السهلي محاضرة بعنوان "تنمية مهارات التربية على حقوق الانسان" تطرق فيها للعديد من المحاور المهمة لدى حقوق الانسان مثل مفاهيم حقوق الانسان، والمواثيق الدولية لحقوق الانسان، وحقوق الانسان في الفكر الوضعي، وحقوق الانسان في الاسلام، واهداف وأساليب التربية على حقوق الانسان، ووسائط التربية على حقوق الانسان، والعديد من البرامج التدريبية المختلفة، كما فتح المجال للحضور للنقاش وطرح الأسئلة على المحاضر.

واختتم الحفل بتكريم المشاركين من عسكريين ومدنيين بشهادة شكر ومشاركة قدمها لهم المشرف العام على فرع الهيئة بالمنطقة الشرقية.

حراس مدارس يضيقون ذرعاً بمديرات يستغللنهم لأعمالهن الخاصة

المصدر: جريدة اليوم الأربعاء 8 جماد الاول 1434 هـ- 20 مارس 2013م
http://www.alyaum.com/News/art/76024.html

إبراهيم اللويم ـ الدمام

أبدى عدد من شاغلي وظائف الحراسة والمراسلة من المواطنين في المدارس الحكومية امتعاضهم الشديد لما يحدث لهم من استغلال من بعض مديرات المدارس بتكليفهم بأعمال ليست من مهامهم الوظيفية في جلب أطعمة أو شراء احتياجات لبعض المديرات أثناء أو بعد الدوام الرسمي مستخدمين سلطتهن الممنوحة لهن في ذلك.

«اليوم» في جولتها الميدانية لبعض المدارس الحكومية الواقعة في حاضرة الدمام والأحساء التقت ببعض حراس المدارس فنقلوا معاناتهم مع مديراتهم.

البداية كانت مع المراسل عبدالهادي الصالح الذي يعمل في إحدى مدارس البنات بمحافظة الأحساء والذي كان منفعلا لما يحصل له من مديرة المدرسة فتساءل: «هل يحق لمديرة المدرسة أن تكلفني بمهام هي في الأصل ليست من مهامي الوظيفية كحارس مدرسة؟ وهل هناك نظام ينص على ذلك من وزارة التربية والتعليم بخصوص هذا الموضوع، فمديرة المدرسة ترمي بكل احتياجاتها الخاصة على عاتقي وتستغل وجودي في قضاء احتياجاتها الخاصة بعيدا عن المهام الوظيفية التي أقوم بها»، وعند سؤالنا له عن بعض التكليفات التي تأتيه من المديرة قال: «ما أن أبدأ يومي إلا وأطالب بتنفيذ أوامر المديرة، فمثلا استخدام سيارتي الخاصة في جلب عمال يقومون بتنظيف وغسيل مرافق المدرسة من الداخل كل نهاية أسبوع، وبعد ذلك كله أقوم بدفع مصاريف العمال من جيبي الخاص فهل يعقل ذلك؟»

ويضيف الصالح: «ما تقوم به مديرتي يعد استغلالاً واضحا، ولهذا اضطررت أن أتقدم بخطاب رسمي إلى إدارة شؤون الموظفين في الرئاسة العامة لتعليم البنات لانهاء معاناتي مع هذه المديرة من خلال نقلي إلى مدرسة أخرى في العام القادم».

ويردف الصالح قائلا: «سرد معاناتي وما أقوم به مجبرا من المديرة لا يعني أنني لا أرغب في العمل، ولكنني سئمت تحمل دفع تكاليف عمال النظافة من جيبي الخاص فهذا ليس من واجباتي».

وأضاف «هناك ميزانية خاصة حددتها إدارة التعليم لكل مدرسة تقوم من خلالها المديرة بدفع التزامات المدرسة من نظافة وصيانة فأتمنى أن أجد ردا من المسؤولين في هذا الاتجاه وتخليصنا من سطوة هذه المديرة علي».

أما يوسف البوفهيد فقال إن المديرة تهدده بالرفع لإدارة التعليم بإنهاء عقده على اعتبار أنه يعمل على بند التشغيل إذا لم ينفذ ما يطلب منه من أعمال ليست من مهامه الوظيفية، مشيرا إلى أنه تقدم مع أحد زملائه بخطاب رسمي إلى إدارة شؤون الموظفين في إدارة التعليم لإشعارهم بهذه المعاناة مع المديرة ولكن لم يجدا من ينصفهما.

من جهته قال علي المحمد مراسل في إحدى المدارس: «رغم التعب والعناء بسبب تكليفنا بمهام فوق طاقتنا إلا أننا لم نبد أي تذمر من أداء العمل، معتقدين أن ذلك من باب المصلحة العامة التي تحتم علينا التعاون مع المديرة، ولكن نحن أيضا لنا أعمالنا الخاصة العائلية ولسنا مكلفين بأعمال إضافية من مديرة المدرسة».

بدورها قامت «اليوم» بالاتصال على مدير التعليم بمحافظة الأحساء أحمد بالغنيم والذي طالب في حديثه جميع العاملين سواء مراسلين أو حراسا ممن يثبت تظلمهم عليهم مراجعة إدارة التعليم لتقديم خطاب رسمي يتم فيه توضيح كل ما يتعلق بالأمر، حتى يتسنى للإدارة عمل تحقيق مع جميع الأطراف ومن ثم اتخاذ الإجراء النظامي.

وأضاف بالغنيم أن هناك قائمة معروفة حددها النظام تعنى بجميع المهام الوظيفية والإدارية الخاصة بالعاملين على وظيفة مراسل مكتبي وحارس في مدارس البنات، ولا يحق لأي شخص أن يتعدى على تلك المهام مهما بلغت مرتبته الوظيفية.

من جانبه أوضح مسؤول العلاقات الإعلامية في هيئة حقوق الإنسان محمد المعدي في تصريح إلى «اليوم» أنه يحق للموظف والعاملين في المدارس تحت وظائف حراس أو مراسلين أن يلجأوا الى الجهة التي يتبعون لها وفي حال عدم

حصولهم على حقوقهم يحق لهم التقدم بشكواهم لدى حقوق الإنسان لمتابعة حالاتهم والتحقيق فيها، وبناء على معطيات الحالة وفي حال تعنت الجهة الحكومية التي يتبع لها الموظفون فإن حقوق الإنسان ستلجأ إلى ديوان المظالم للبت في القضية.

حقوق الإنسان: ما ذكره السهلي رأي شخصي ولا يعبِّر عن الهيئة

المصدر: جريدة الشرق الأربعاء 8 جماد الاول 1434 هـ- 20 مارس 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/03/20/771019

الدمام – سحر أبو شاهين، فهد الحشام
وصف مسؤول الإعلام والعلاقات العامة في هيئة حقوق الإنسان محمد المعدّي تصريحات الدكتور عبدالله السهلي التي وصف بها بعض الإعلاميين بأنها «تعبير عن رأيه الشخصي ولا يمثّل الهيئة ولا وجهة نظرها».
وكان الدكتور السهلي قد وصف بعض الإعلاميين بنشر «أخبار كاذبة واختلاق قصص وخلط الأمور بحثاً عن الإثارة بغض النظر عن المصداقية» كما اتهم بـ «الاصطياد في الماء العكر» في المحاضرة التي قدمها أمس الأول في فرع الهيئة بالدمام ضمن فعاليات اليوم العربي لحقوق الإنسان تحت شعار «الحوار والتسامح لتعزيز حماية حقوق الإنسان»، بحضور حشد من المسؤولين في الإدارات الحكومية ووسائل الإعلام. وقد نشرت «الشرق» تصريحات السهلي أمس.
وجاء وصف المعدي تعليقاً على التصريحات، موضحاً أن الدكتور عبدالله السهلي الأستاذ المساعد بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية تمت الإستعانة به في مجال التدريب في إدارة مركز النشر والإعلام ولفترة محدودة وأن ماذكره يعبر عن رأيه الشخصي ولايمثل الهيئة ولاوجهة نظرها وأنه ليس متحدثا باسم الهيئة . وقال المعدي إن الهيئة تؤكد أهمية دور وسائل الإعلام المختلفة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان ونشر ثقافتها كما تؤكد الشراكة الإستراتيجية التي تربطها بوسائل الإعلام لتحقيق رسالتها السامية وأن كل مايطرح من مواد إعلامية محل تقدير واهتمام ومتابعة الهيئة. وأضاف: تعبر الهيئة عن شكرها وتقديرها لجهود كافة العاملين والعاملات في مجال الإعلام.

ربما - الفرنسيات الحسودات"

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء 8 جماد الاول 1434 هـ- 20 مارس 2013م
http://alhayat.com/OpinionsDetails/494614

بدرية البشر

ما كنتُ أعرف أن الفرنسيات حسودات لهذه الدرجة إلا بعد أن قرأت مقالاً في هذه الصحيفة يقول إن 2.5 مليون فرنسية قد مللن المساواة في فرنسا ويتمنين أن يتزوجن عربياً يرحمهن من هذه المساواة الجائرة التي تجعلهن يستيقظن كل صباح

ويركبن المترو للذهاب إلى أعمالهن، فهن يردن أن يصبحن «ستات» منعمات في بيوتهن. ثم عادت صحيفة «الشرق» لتنشر لنا خبر حديث أحد رجال الأعمال الذي استطاع أن يثير حسد برلمانيات فرنسيات حين أخبرهن بأن « 38 في المئة من الوظائف الحكومية في بلادنا تشغلها نساء، و70 في المئة من أرصدة المصارف تمتلكها نساء، وأن المرأة عندنا يتكفل بها الرجل منذ ولادتها وحتى وفاتها، حتى وإن كانت غنية، وإذا توظفت تأخذ راتباً مثلها مثل الرجل بعكس نساء أوروبا وأميركا اللائي تتقاضى 9 في المئة فقط منهن رواتب مثل الرجل»، فصفقت له البرلمانيات الفرنسيات، وتمنين لو كن سعوديات».

ما قصة هذا الحسد الفرنسي الذي لحقنا هذه الأيام، حتى إنني أقترح أن نتحفظ في الحديث عن المرأة السعودية وبخاصة أمام الفرنسيات الحسودات.

لا أخفي سعادتي بأننا صرنا محل حسد، وممن؟ من الفرنسيات اللاتي يحببن البروز ومنافسة الرجال، حتى إن زوجة الرئيس الفرنسي الجديد رفضت أن تجلس في البيت وأصرت على استمرار عملها صحافية، على رغم محاصرتها من بعض الفرنسيين على أن تترك مهنتها ليس من باب أنهم يرون أن مكان المرأة البيت، بل لأنهم يريدون ضمانة ألا تستغل السيدة الأولى منصب زوجها وتستفيد من بعض المعلومات لحساب مجلتها، كما أصرت زوجة الرئيس الفرنسي الذي قبله على أن تغني وتبيع أسطواناتها حتى ولو كانت زوجة الرئيس، إيماناً بشخصيتها المستقلة. هذا غير قصص الوزيرات اللاتي ضربن بالتقاليد عُرض الحائط كي يحافظن على دخولهن واستقلاليتهن ورفضهن أن يَصرف عليهن رجل من الولادة حتى الممات.

مَنْ هن الفرنسيات اللاتي يتمنين أن يكنّ سعوديات، لأن الرجل نظرياً ملزم برعاية المرأة من ولادتها حتى مماتها؟ وأي مجتمع مثالي يحاول البعض تصويرنا به؟!

هل مفهومنا عن حب الوطن أن نُغرق في مديحه أم أن نجتهد بالعمل فيه كي نتقدم به لمصلحة مواطنيه رجالاً ونساءً وتجاوز بعض الأوهام التي لا تحدث على الأرض؟ فلو عرفت الفرنسيات مثلاً أن نسبة البطالة في قوة العمل النسائية في السعودية تقترب من 89 في المئة وأن عدد النساء اللاتي يعملن لا يتجاوز نصف مليون امرأة من قوة عمل تقارب 5 ملايين لما صفقن. وماذا لو علمت الفرنسيات أن 2000 محامية لا تزال وزارة العدل ترفض عملهن في المحاكم، أو أن القوانين لدينا تميز بين المواطنين والمواطنات فتحرم المرأة من قروض السكن العقاري مثلاً ومن الترشح لبعض الوظائف والمناصب، لكونها امرأة؟! وماذا لو علمن أن النساء في بلادنا لا يستطعن الحضور أمام القاضي بصفتهن الوطنية وبإثبات بطاقتهن المدنية، بل لا بد لهن من معرفين رجلين، وأن المرأة لا تغادر المطار إلا وزوجها قد نُبه برسالة تصل إلى جواله تخبره بخروجها؟! وماذا لو علمت الفرنسيات أن هذه الـ 70 في المئة من الأرصدة في المصارف التي تمتلكها نساء لا تخولهن أن يباشرن تجارة لهن من دون وكيل شرعي، ومعقب كي يراجع الوزارات في شؤونهن، لأنها تمنع دخولهن، وماذا لو علمن أن هناك 3 آلاف فتاة قاصر تزوجن ممن يكبرهن بـ 20 عاماً وأنه لم يستطع حتى اليوم لا مجلس الشورى ولا هيئة كبار العلماء ولا هيئات حقوق الإنسان ولا جمعيات النساء الخيرية وضع قانون للحد من هذه الزيجات؟! ولو عرفت الفرنسيات أن المرأة لا تورث راتبها التقاعدي طالما زوجها يورثه؟ يبدو أن ما يقال في حظ السعوديات وبخاصة أمام الأغراب هي قصائد تمتلئ بالفخر لا بالحقائق. ونحن نحب أن تكون بلادنا على قدر كبير من التقدم وأن تكون قوانيننا على قدر كبير من العدل والتحضر، لكن هذا لا يعني أن نلوي أعناق الحقائق كي نثير حسد الفرنسيات اللواتي شبعن حسداً... قليلاً من الرحمة لهنّ.

التسامح... ممكن أم مستحيل؟!

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 6 جماد الاول 1434 هـ 18 مارس 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/03/18/article818323.html

تركي الدخيل

من المثير للبهجة أن تحقق أحلام التسامح بين أبناء المجتمع الواحد أو بين أتباع الديانات المتعددة في العالم. ما هو أهم من الشعار تطبيقه، التسامح يرفعه الكثير من المتلونين وعلى رأسهم جماعات الإسلام السياسي. حزب الله بلبنان يدعو إلى التسامح والتعايش لكنه أبعد ما يكون عنها، وبخاصةٍ أن حسن نصر الله لا يتورع عن الحديث بلغة العنف، هناك تهديدات من قبله بقطع ألسنة وقطع أيادي، وهو اليوم يشارك بالقتال بجوار النظام السوري وذلك من منطلق طائفي بحت، وليس سراً أن بعضاً من كوادر الحزب تم أسرهم وقتلهم والحزب أعلن عن ذلك قبل أسابيع. كذلك جماعة الإخوان المسلمين تدعو إلى التسامح وهي تمتلك تنظيماً سرياً للتصفية والعنف.

الجديد بالموضوع محلياً وفي السعودية ربط التسامح بحقوق الإنسان، وهذا مستوىً متطور في التفكير، حين أكد مجلس هيئة حقوق الإنسان خلال جلسته التي عقدت برئاسة الدكتور بندر بن محمد العيبان على أهمية العمل العربي المشترك من أجل نشر ثقافة حقوق الإنسان وتحقيق تطلعات وآمال الشعوب العربية في تحقيق العدالة والمساواة والعيش الكريم وتوفير فرص العمل وحفظ حقوق الإنسان!

تجيء جلسة مجلس حقوق الإنسان متوافقة مع اليوم العربي لحقوق الإنسان الذي يصادف 16 مارس من كل عام والذي حمل هذا العام عنوان «الحوار والتسامح لتعزيز حماية حقوق الإنسان». وقد أتى شعار اليوم العربي بهذا العنوان ليؤكد رؤية خادم الحرمين التي أكدت أهمية التواصل الحضاري والحوار بين أتباع الأديان والثقافات!

هذا المنطلق وهذا الرأي جميل ولا غبار عليه، لكن التسامح ليس سهلاً. علينا أن نكون متسامحين مع أنفسنا ومع من هم حولنا قبل أن تكون أحلامنا بعيدة. التسامح بين الجيران، هناك حروب وغارات بين الناس فقط لمجرد الاختلاف بين الناس حول المسح على الخفين، بل في التسعينات اختلف الناس فقط حول صفة الصلاة ورفع الأصبع للتشهد!

بآخر السطر، حلوة هي أحلام التسامح، والكل يؤيدها، لكن لنبدأ رحلة الألف ميل بخطوة، لنتسامح أولاً مع دوائرنا الأولى ثم نوسع من ممارساتنا الفكرية بالتسامح والتعايش دائرةً تلو الأخرى. أتمنى أن نجد في التسامح تطبيقاً ذاتياً واجتماعياً في قادم الأيام سواء بين الأفراد أو الطوائف أو الأديان.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

تصحيح أوضاع ربع مليون برماوي خلال أربعة أشهر

المصدر: جريدة الشرق السبت 4 جماد الاول 1434 هـ- 16 مارس 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/03/16/765521

مكة المكرمة – نعيم تميم الحكيم ، محمد ال سلطان

تبدأ الجهات المعنية في مكة المكرمة اليوم السبت، إجراءات تصحيح أوضاع ربع مليون برماوي يقيمون في جميع أنحاء المملكة، وكشفت مصادر لـ»الشرق» أنه تم منح الموقوفين في السجون والإصلاحيات، ومن هم رهن الترحيل والإبعاد خارج البلاد من أبناء الجالية البرماوية، الفرصة لتصحيح أوضاعهم. وأكدت المصادر نفسها أن الدولة ستتكفل بدفع رسوم الإقامة للبرماويين خلال الأربع سنوات الأولى، وبعد انتهائها تتكفل الدولة بدفع سنتين أخريين.

وعلمت «الشرق» أن عدد المسجلين من البرماويين المنتمين إلى أركان رهوينجا على مستوى المملكة رسميا بلغ قرابة 240 ألفا فقط في وقت كانت التقديرات تشير إلى نصف مليون. وأشارت المصادر إلى أن هناك تداخلا بين الجالية البرماوية والبنجلاديشية، ما ضخم العدد بشكل كبير حيث تبدأ ست جهات حكومية اليوم بالتأكد من جنسية المسجلين، وذلك بالتعاون بين إمارة منطقة مكة المكرمة والشرطة وإدارة الجوازات، ومكتب العمل والمباحث ومركز المعلومات الوطني بوزارة الداخلية ووزارة الصحة إضافة إلى فريق عمل من أبناء الجالية من كبار السن للتأكد من جنسياتهم وانتمائهم لأركان دولة بورما، إذ تم تخصيص خيمة مساحتها 1500 متر مربع في حي كدي في مكة المكرمة ستعمل من الثامنة صباحا حتى الثالثة عصراً على مدى أربعة أشهر لتصحيح أوضاع البرماويين. وأكدت المصادر أنه سيتم نقل الموقوفين في الإصلاحيات أو سجن بريمان بجدة أو رهن الترحيل بسيارة خاصة إلى مقر التصحيح السبت حيث يتم فرزهم والتأكد من حقيقة هويتهم، لافتة إلى أن الأحياء العشوائية والأزقة المتكدسة بالبرومايا يتم إزالتها وترتيبها حيث إن أغلب الأحياء العشوائية يعيش بها البرماوية أحياء »النكاسة – دحلة الرشد» إذ وجودوا بها منذ ستين سنة.

وبينت المصادر أن كثيرا من المندسين محسوبون على الجالية البرماوية، لافتاً إلى أنه تم تعبيئة الاستمارات الخاصة بتصحيح أوضاع البرماوية خلال الشهريين الماضيين، وتم توزيعها على جميع المناطق بالمملكة من خلال مائة مكتب إصلاح ذات البين، وبمساعدة المجالس البرماوية التي تم إنشاؤها تحت إشراف الشرطة والجهات المختصة.

وأشارت المصادر إلى أنه تم الاستفادة من المجالس في تعبئة الاستمارات عبر كل حي من أحياء مكة التي يسكن بجوارها البرماوية.

وقال »لم نرفض أي شخص يرغب في تسجيل الاستمارات الخاصة بتصحيح وضع البرماوية، من أي جنسية خاصة، وأن تعبئة الاستمارات لا تمثل أكثر من 5 % من الإجراءات، لكن في مقر التصحيح في كدي سيتم العمل على تخصيص مدخلين، الأول خاص بالإقامة بمكرمة ملكية لمدة أربع سنوات ومدخل مخصص يؤدي « للباص» ومن يثبت أنه مدعي للهوية البرماوية تتحفظ عليه الجهات المختصة. وأوضح أنه حال الشك في بعض الأشخاص من الجنسية البنغالية عند حصولهم على استمارات تخص البرماوية يتم أخذ الشهادة له من قبل أحد المعرفين « 30 معرفاً في المملكة». وكانت اللجنة انتهت في فترة سابقة من إجراء مسح شامل للأوضاع الاجتماعية والصحية والتعليمية شارك فيه فريق من إدارة الشؤون الصحية وإدارة التربية والتعليم في منطقة مكة المكرمة ووزارة الشؤون الاجتماعية ممثلة في عدد من الجمعيات الخيرية المتخصصة.

يشار إلى أن الجاليات في المملكة وخاصة في المدينة ومكة تتجاوز أكثر من 45 جالية مسلمة من الدول الإسلامية.

اليمن: عصابات إفريقية تستهدف المملكة للاتجار بالبشر وامتهان التسول

المصدر: جريدة الشرق السبت 4 جماد الاول 1434 هـ 16 مارس 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/03/16/765492

أبها – عبده الأسمري

كشف مصدر رفيع المستوى في جهاز الأمن اليمني لـ «الشرق» عن عصابات تنتمي لدول بالقرن الإفريقي تستهدف المملكة عبر اليمن، وتسعى لعمليات اتجار بالبشر.

وأكد المصدر أن تلك التشكيلات العصابية تتدفق على اليمن ضمن عمليات هجرة غير شرعية قبل أن يتم تهريبها إلى محافظات سعودية حدودية للعمل في التسول أو لتنفيذ عمليات اتجار بالبشر.

وبيّن المصدر أن جل أفراد تلك العصابات هم من الأطفال والحوامل والمعاقين وأصحاب عاهات جسدية، يجري استغلالهم من قبل وسطاء. وقال إن عديداً من هؤلاء المتسللين يضبطون على الحدود اليمنية قبل الدخول للأراضي السعودية وبعضهم يتم ضبطه في مدن يمنية ومن ثم يعادون إلى بلدانهم.

وأكد وجود تنسيق أمني عالي المستوى لمنع عمليات تهريب تلك العصابات من خلال البر والبحر، مشيراً إلى أن معظمهم دخلوا البلاد إبان الثورة اليمنية وما رافقها من أحداث فوضى خلال عامي 2011 و 2012.

من جهته، نفى القنصل العام اليمني لدى السعودية السفير محمد علي العياشي، في حديث لـ «الشرق» أن تكون في المملكة عصابات يمنية تستغل الأطفال والنساء في عمليات التسول، لافتاً إلى أن من يضبط في المملكة من متسولي اليمن يمثلون حالات فردية ونادرة، يتم التعامل معهم من قبل الأجهزة السعودية المختصة، مؤكداً أن هناك متابعات وتنسيقات مشتركة لوقف عمليات التهريب على الحدود.

وقال إن العام الماضي وحده شهد ترحيل ألفي يمني من سجون المملكة إلى بلدانهم عبر فرق ولجان أمنية تابعت أوضاعهم مع الجانب السعودي. وأكد أن جنايات المضبوطين تتمثل في خلافات مع الكفلاء وقضايا جنائية معظمها بسيطة.

وقال العياشي إن هناك توجيهات لرؤساء الجاليات في المملكة لمتابعة أوضاع المقيمين وتوفير بيئة مناسبة لإنهاء إجراءاتهم وحل قضاياهم وتوعيتهم بأهمية الامتثال للأنظمة في المملكة.

وأكد أن العلاقات بين البلدين متينة جداً على مستوى القيادتين والشعبين.

تسجيل 206 حالات عنف ضد الأطفال خلال العام الماضي

المصدر: جريدة الشرق السبت 4 جماد الاول 1434 هـ 16 مارس 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/03/16/765158

تبوك – صالح القرعوطي

سجلت حالات العنف ضد الأطفال تزايداً ملحوظاً خلال الثماني سنوات الماضية وفقاً لما كشفته لـ «الشرق» المديرة التنفيذية لبرنامج الأمان الأسري الدكتورة مها المنيف. مشيرة إلى أنه في عام 2012، تم تسجيل 206 حالات عنف جسدي ضد الأطفال، بينما تم خلال الثلاث سنوات الماضية تسجيل 600 حالة بواقع 200 حالة سنوياً، وأن 60% منها عنف جسدي، و20% عنف نفسي، و20% عبارة عن اعتداءات جنسية.

وأرجعت المنيف السبب في تزايد حالات العنف ضد الأطفال إلى زيادة الوعي بين أفراد المجتمع وكذلك التبليغ عن الحالات التي يتعرض لها الأطفال، فيما كان سابقاً مستوى الوعي متدنياً ولا يتم التبليغ عن حوادث الاعتداء على الأطفال، وذلك لعدم وجود وعي مجتمعي يعرف الأسر والأفراد بالحقوق الخاصة بهم.

وقالت إن برنامج الأمان الأسري بدأ عمله منذ عام 1426هـ، وعند الانطلاقة لم يكن هناك لجان لحماية الأسرة في وزارة الشؤون الاجتماعية، إلا أنه بعد ذلك تم إنشاء 19 لجنة تغطي كافة مناطق المملكة، كذلك لا توجد مراكز صحية لحماية الطفل والآن هناك 41 مركزاً صحياً مرتبطة مع مركز حماية الأسرة إلكترونياً عن طريق سجل وطني يعمل على رصد جميع الحالات التي ترد إلى القطاع الصحي، حيث بدأ العمل فيه منذ 2010.

وقالت إنه تم خلال الثلاث سنوات الماضية تسجيل 600 حالة بواقع 200 حالة في السنة، وأن 60% منها عنف جسدي، و20% عنف نفسي، و20% عبارة عن اعتداءات جنسية.

وأكدت أنه في عام 2012، تم تسجيل 206 حالات عنف جسدي، مبينة أنه لا توجد أسباب محددة لحالة العنف لكنّ هناك جذوراً لها تتعلق بالشخص وسلوكه وأسباب أخرى متعلقة بالمجتمع وانتشار الفقر والبطالة وكذلك الطلاق.

ونوهت إلى أنه في السابق لا توجد إلزامية في التبليغ عن حالة العنف ضد الطفل بعكس ما هو عليه الوضع الآن، فالإبلاغ عن حالات العنف إلزامي، مشيرة إلى أن البرنامج يطمح إلى بناء قدرات المهنيين وتدريبهم مع التعامل مع حالات العنف الأسري والعنف ضد الأطفال بصفة خاصة.

وقالت إنه يتم توزيع مطويات سنويا بأكثر من 500 ألف نشرة على العامة، مشددة بأن تدريب الأب والأم على أساليب التربية الصحية ينتج عنه قلة في حوادث العنف مع الطفل.

أجور 20 في المئة من المتقاعدين دون 2000 ريال

المصدر: جريدة الحياة السبت 4 جماد الاول 1434 هـ- 16 مارس 2013م
http://alhayat.com/Details/492704

جدة - عبدالرحمن باوزير
أكدت الجمعية الوطنية للمتقاعدين في جدة أن نحو 20 في المئة من المتقاعدين لا تتجاوز رواتبهم الشهرية 2000 ريال، ما دفع الجمعية لرفع لائحة إلى المقام السامي ومجلس الشورى، لتحسين دخل المتقاعدين والثبات على 4000 ريال كحد أدنى لرواتبهم. (للمزيد)
وأوضح مدير الجمعية الوطنية للمتقاعدين في جدة المهندس سامي ولي لـ«الحياة»، أن الجمعية أجرت دراسة على نحو 1000 متقاعد، وتبيّن من خلالها أن نحو 20 في المئة من عينات الدراسة من المتقاعدين المنتسبين إلى الجمعية يتقاضون راتباً شهرياً لا يتجاوز 2000 ريال، مبيناً أن مطالب المتقاعدين تتمثل في حاجتهم إلى التأمينات الطبية بأسعار معقولة، ورفع الحد الأدنى من رواتبهم الشهرية التي يتقاضونها بعد إنهاء خدماتهم. وأكد المهندس سامي أن الجمعية رفعت لائحة إلى المقام السامي ومجلس الشورى قبل ستة أشهر، لتحسين دخل المتقاعد والثبات على 4000 آلاف ريال كحد أدنى لرواتب المتقاعدين والتأمين عليه طبياً، لافتاً إلى أن مجلس الشورى انتهى بالموافقة على الطلب، في حين جارٍ انتظار موافقة المقام السامي عليها.

والد الطفلة تالا لـ الحياة: طالبت القضاء بـ القصاص من العاملة المنزلية

المصدر: جريدة الحياة السبت 4 جماد الاول 1434 هـ- 16 مارس 2013م
http://alhayat.com/Details/492923

ينبع - «الحياة»
أكد والد الطفلة «تالا» لـ«الحياة» مطالبته القضاء بالقصاص من عاملتهم المنزلية بعد تسجيل اعترافها بجريمتها شرعاً، مبيناً أنه لا صحة لإرجاء محاكمة العاملة التي قتلت ابنته في غرفة نوم والدتها في ينبع الصناعية لعدم وجود مترجم.
وقال والد الطفلة خالد الشهري إن العاملة «كارني» مثلت أمام ثلاثة قضاة في المحكمة الشرعية في ينبع، بحضور مترجم سعودي يدعى «توفيق» من محافظة جدة وهي الجلسة الأولى للعاملة أمام القضاء، إذ واجهها القاضي بما نسب إليها من قتلها لطفلته الصغيرة «تالا»، مؤكداً أنها اعترفت بجريمتها شرعاً.
وحول ما يتردد عن تكوين فريق من المحامين من جانب السفارة الإندونيسية للدفاع عن العاملة المنزلية «كارني»، أكد أنه لم يشاهد أحداً منهم في حرم المحكمة والقضاء، مشيراً إلى أنه حضر مع زوجته والعاملة والمترجم إضافة إلى السجانة، وتم استجواب العاملة بلغتها الإندونيسية من جانب المترجم، واعترفت بجريمتها شرعاً، في حين طالب والد الطفلة وزوجته بالقصاص الشرعي من القاتلة.
وأفاد بأن ثقته في عدالة القضاء في البلاد لا تشوبها شائبة، وسيظهر الحق بإذن الله، مشدداً على وسائل الإعلام بضرورة تحري الدقة وعدم إلقاء الكلام جزافاً عن قضية «تالا».

وتعود تفاصيل القضية إلى أن العاملة المنزلية الإندونيسية «كارني» أقدمت على نحر الطفلة «تالا» البالغة من العمر أربعة أعوام في أواخر أيلول (سبتمبر) من العام الماضي، لتتلقى والدة الطفلة الصدمة عند عودتها من عملها في المدرسة التي وجدت طفلتها الصغيرة غارقة في دمائها بعد أن نحـرتها العاملة الإندونيسية بساطور، فيما تعرض والد الطفلة لحادثة مرورية أثناء تلقيه الخبر، وراح ضحية الحادثة سائق المركبة الأخرى.

وفد سعودي يزور 20 سجيناً في العراق.. وفكّ إضراب سجن التاجي"

المصدر: جريدة الحياة السبت 4 جماد الاول 1434 هـ- 16 مارس 2013م
http://alhayat.com/Details/493339

الدمام - عمر المحبوب - جدة - عبدالرحمن باوزير
يبدأ اليوم وفد سعودي زيارة هي الأولى من نوعها إلى السجون العراقية، لتفقد أوضاع السجناء السعوديين المحتجزين هناك. وعلمت «الحياة» أن الوفد سيقوم بزيارة سجنين، بسبب الدواعي الأمنية. وتأتي الزيارة في الوقت الذي يشتكي فيه عدد كبير من السجناء السعوديين في العراق من تعرضهم لسوء المعاملة، وعدم تمكنهم من الاتصال بذويهم منذ اعتقالهم، إضافة إلى فكّ 20 معتقلاً سعودياً إضرابهم عن الطعام في سجن «التاجي» في العاصمة العراقية، إذ شرعوا بالإضراب منذ اليومين الماضيين. (للمزيد)
وأوضح المتحدث باسم السفارة السعودية في الأردن المستشار حسين السلامة في تصريح إلى «الحياة»، أن زيارة الوفد التفقدية للسجناء السعوديين في العراق ستتضمن تفقد أحوالهم ومتابعة شؤونهم في سجني «سوسة»، و«جم جمال» الواقعين في محافظة السليمانية شمال العراق، مشيراً إلى أن الوفد يضم 3 أشخاص، إذ جرى تنسيق إجراءات الزيارة مع إدارة السجون العراقية. وعلمت «الحياة» من مصادرها أن الوفد السعودي لن يتمكن من زيارة بقية المعتقلين السعوديين في السجون الأخرى، نظراً للأوضاع الأمنية، ما لم تتحسن. وكشف محامي المعتقلين السعوديين في العراق عبدالرحمن الجريس أنه تلقى خطاباً من السفارة العراقية لدى الرياض، يُشير فيه إلى قرب تنفيذ اتفاق تبادل السجناء، وبدء وصول الدفعة الأولى من المعتقلين التي تضم 50 معتقلاً سعودياً خلال الفترة المقبلة. من جانبه، كشف المحامي السعودي ثامر البليهد الذي يترأس لجنة متابعة أوضاع المعتقلين السعوديين في العراق من خلال أحد مكاتب المحاماة السعودية لـ«الحياة»، عن شروع 20 معتقلاً سعودياً في سجن التاجي في العاصمة العراقية بغداد الإضراب عن الطعام قبل يومين، موضحاً أن الإضراب الذي استمر 48 ساعة فُكّ بعد مفاوضات بين المعتقلين ومسؤولين عراقيين.

مواطن يبحث عن تعديل مهنته 9 أعوام والشرطة تطالبه بإعادة الرواتب

المصدر: جريدة المدينة السبت 4 جماد الاول 1434 هـ- 16 مارس 2013م
رابط الخبر

عواض الخديدي - الطائف

تسعة أعوام عمر معاناة مواطن مع شرطة محافظة الطائف، قضاها في المراجعة لتعديل مهنته بعد أن فُصل من عمله دون سابق إنذار -على حد قوله- والشرطة تطالبه بإعادة مبلغ مالي يقدر بنحو 63 ألف ريال كانت قد صرفت له كرواتب شهرية .

يأتي ذلك فيما أكدت شرطة الطائف على لسان ناطقها الإعلامي أن أوراق المذكور مازالت قيد الإجراء لإعادة ما بذمته من مستحقات مالية ومن ثم تعديل مهنته.

ويقول المواطن سعيد الغامدي لـ»المدينة» كنت أحد منسوبي شرطة محافظة الطائف وأعمل بشرطة الخرمة التابعة للمحافظة آنذاك وأقوم بعملي، حتى جاء موسم الحج 1424هـ وشاركت في تلك المهمة، ثم بعد انتهاء مهمة الحج عدت إلى عملي،

وأمضيت بعدها عام وأنا أتسلم راتبي وأقوم بعملي حتى تفاجأت في أحد الأيام بهم يبلغونني بفصلي من عملي وأن القرار صدر بتاريخ 19/ 11/ 1424هـ، أي قبل مشاركتي في مهمة الحج، حيث نزل الخبر علي كالصاعقة ولم تصدق مسامعي ذلك.

ومع هذا طالبوني بإعادة الرواتب التي صرفت لي طوال تلك الفترة علما انني كنت على رأس العمل ولم ابلغ بالفصل، وعلى الرغم من محاولة معرفة أسباب فصلي وقيامي بعملي بعد الحج وعدم إبلاغهم لي بذلك، إلا أنني قوبلت بإصرار المسؤولين بتنفيذ القرار ومطالبتهم لي بإعادة الرواتب التي صرفت لي وقدرها 63 ألف ريال، وكنت قد صرفتها على والديَّ لأبدأ معها مرحلة جديدة من العناء والتعب ومحاولة طلب تعديل مهنتي للبحث عن فرصة عمل جديدة إلا أنها لم تتحقق طيلة 9 سنوات وتبخرت معها آمالي وأحلامي.

وأضاف الغامدي»أصبحت رقمًا جديدًا يضاف إلى سجل العاطلين عن العمل، فمن غير المعقول أن أمارس عملي وأقوم به على أكمل وجه بعد عودتي من مهمة الحج عام 1424هـ وأتسلم راتبي ثم يطالبونني بإعادته كما أنني لم أبلغ بفصلي وأسبابه في حينه، وإنني أناشد المسؤولين النظر في موضوعي وسرعة تعديل مهنتي للبحث عن فرصة عمل ألتحق بها وأعول بها أسرتي.

من جهته قال الناطق الإعلامي لشرطة محافظة الطائف المقدم تركي الشهري أن المذكور كان أحد منسوبي شرطة محافظة الطائف وعليه مستحقات مالية لصالح عمله كانت قد صرفت له عن طريق الخطأ ورفض إعادتها وأوراقه ما زالت قيد الإجراء لإعادة ما بذمته ومن ثم تعديل مهنته.

العمل" تلزم المنشآت بوضع لائحة عمل معلنة توضّح حقوق وواجبات الموظفين

المصدر: جريدة المدينة السبت 4 جماد الاول 1434 هـ- 16 مارس 2013م
رابط الخبر

بسام بادويلان - جدة
ألزمت وزارة العمل المنشآت باعتماد وضع لائحة عمل معلنة توضّح حقوق وواجبات الموظف، وسياسات العمل داخل المنشأة، ونشرها في المنشأة في موقع متاح للجميع. ووفقًا للمتحدث الرسمي للوزارة حطاب العنزي ستباشر إدارات التفتيش في الوزارة ضمن جولاتها التفتيشية التأكد من ظهور اللائحة للجميع، وإيقاع مخالفة نظامية على المنشأة التي لا تقوم بإعداد هذه اللائحة، واعتمادها من الوزارة، وإعلانها في المنشأة.ولفت حطاب إلى أن وجود سلم وظيفي «يعتبر من الأمور التنظيمية الداخلية في المنشأة بحسب كل منشأة، وطبيعة نشاطها، ولا تلزم وزارة العمل المنشآت على تطبيق سلم وظيفي معيّن»، مستدركًا بقوله: «إن الكثير من المنشآت- وبالذات الكبرى- مثل البنوك والشركات الصناعية العملاقة لديها سلم وظيفي، وإذا وجد السلم الوظيفي في المنشأة فهو يطبّق على السعوديين وغير السعوديين دون تفرقة، كما لا توجد عقوبة على المنشآت التي لا تطبق السلم الوظيفي».

إمهال أسرتي "طفلي نجران" شهرين لمغادرة المنزل

المصدر: جريدة الوطن السبت 4 جماد الاول 1434 هـ- 16 مارس 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=137545&CategoryID=3

نجران: سلمى الصالح، خلود الشايع
في الوقت الذي أمهلت فيه شرطة منطقة نجران أسرتي الطفلين السعودي والتركي "يعقوب وعلي" ضحيتي قضية تبديل المواليد الشهيرة بـ"طفلي نجران" شهرين لمغادرة المنزل الذي يسكنانه في حي الخالدية بنجران بعد تقدم مالك المنزل باستدعاء رسمي يطالب فيه بحقوقه المالية المتأخرة، أكد محامي الأسرتين كاتب الشمري، أنه بصدد رفع تظلم لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، بسبب قرار وزارة الصحة بإخلاء المبنى الذي استأجرته لتأهيل الأسرتين نفسيا واجتماعيا وتخلفها عن ذلك بعد صدور حكم المحكمة في القضية.
وفيما أوضح الأب التركي يوسف جوجا "والد علي"، أنهم ذهبوا خلال الفترة الماضية إلى مركز الشرطة بعد استدعائهم لتوقيع تعهد بالخروج من المبنى خلال شهرين، بين الناطق الأمني لشرطة المنطقة النقيب عبدالله العشوي لـ"الوطن" أمس، أن الجهات الأمنية ممثلة في مركز شرطة الخالدية طبقت التعليمات في هذه القضية، خاصة بعد تقدم مالك المنزل باستدعاء رسمي يطالب فيه بحقوقه المالية المتأخرة، حيث تم أخذ التعهد الخطي اللازم على والد الطفل التركي المقيم يوسف جوجا بما يضمن حقوق المواطن المشتكي حسب اللوائح والأنظمة، موضحا أن الشرطة خاطبت جهة العمل الأمنية التي يعمل بها والد الطفل السعودي محمد آل منجم "والد يعقوب"، لتكليفه بالحضور للنظر في الدعوى المقدمة ضد الأسرتين.

من جهته، أفاد الناطق الإعلامي بصحة نجران محسن الربيعان، أن المديرية لا علاقة لها بالقضية، حيث تم تسليم كامل الملف لوزارة الصحة ولا توجد لديهم مستجدات حول ذلك.

العمل" تهيئ قطاع الأعمال لسعودة 11 نشاطاً تجارياً.. وتوقعات بمليون وظيفة

المصدر: جريدة الرياض السبت 4 جماد الاول 1434 هـ- 16 مارس 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/03/16/article817903.html

الرياض - فهد الثنيان

يعقد عدد من كبار المسؤولين بوزارة العمل الثلاثاء المقبل لقاء هاماً مع رجال الأعمال ورؤساء وأعضاء اللجان بغرفة الرياض في إطار توجه الوزارة للتواصل والتنسيق مع القطاع الخاص فيما يخص الأنظمة والإجراءات الجديدة.
ويأتي اللقاء في ظل أجواء ساخنة بعد رفض وزارة المالية تعويض شركات القطاع الخاص المتعاقدة مع الدولة عن قرار المقابل المالي لرخصة العمل وبدء تطبيق برنامج نطاقات على المنشآت الصغيرة الأسبوع الماضي التي تشكل أكثر من 90% من أعداد المنشآت التجارية في المملكة وذلك بإلزامها بتوظيف عامل سعودي واحد على الأقل بصفة مستمرة وتسجيله في التأمينات الاجتماعية.
وتسعى وزارة العمل إلى تهيئة قطاع الأعمال مع بدء اللجان الامنية مهام عملها في مراقبة نظامية العمالة الوافدة ومع اقتراب انطلاق عمل لجان السعودة نهاية الشهر الحالي بعد انتهاء مهلة الثلاثة شهور التي تشمل سعودة أسواق الذهب والخضار والاثاث المستعمل ومكاتب العقار والخدمات العامة والحج والعمرة والتموينات ومحلات الأواني المنزلية والبنوك والمصارف والشركات المساهمة والمدارس الأهلية في المرحلة الاولى.
وقال ل " الرياض " عضو مجلس إدارة غرفة الرياض رئيس لجنة الموارد البشرية المهندس منصور بن عبدالله الشثري: مبادرة وزارة العمل تأتي في إطار حرص الوزارة على تعزيز التواصل والتنسيق مع القطاع الخاص المعني بتوفير الفرص الوظيفية للسعوديين والسعوديات، مشيرا الى ان اللقاء يهدف الى توثيق العلاقة بين الوزارة والغرفة التجارية بالرياض ومشاركة رجال الاعمال في بحث آليات جديدة تواكب متغيرات سوق العمل ومتطلباته الحالية والمستقبلية، واتاحة فرصة مناقشة التحديات والصعوبات التي تواجه القطاع الخاص وايجاد الحلول لها، اضافة الى تحقيق مبدأ الشفافية المتعلقة في تعاملات الوزارة مع القطاع الخاص.
وبين الشثري أن اللقاء سيتناول إجراءات دعم الرواتب وآلية العمل المتخذة في الدعم المالي بعد زيادة 2400 ريال، اضافة الى نبذة عن البرامج الجديدة التي تم إطلاقها والخدمات الالكترونية التي ستقدمها مؤسسة التأمينات الاجتماعية، كما سيشهد حوارا مباشرا بين رجال الأعمال ومسؤولي الوزارة.
وأكد على أهمية خطوة الوزارة التي تهدف إلى اطلاع رجال الأعمال حول كل ما يتعلق بسوق العمل ، مشيرا إلى ان قطاع الأعمال ينظر بارتياح إلى هذه الخطوة التي يأمل ان تتطور الى شراكة إستراتيجية بين الوزارة والغرفة التجارية في تنظيم سوق العمل.
من جهته، قال المستشار الاقتصادي وليد السبيعي إن مبادرات وزارة العمل الأخيرة تعزز دخول أكثر من مليون مواطن لسوق العمل مع التوظيف الإلزامي للعديد من النشاطات، لكن الأهم من ذلك هو تهيئة السوق المحلي لجعل السوق بيئة جاذبة عبر الإسراع بإصدار نظام العمل الجديد الذي يحفظ حقوق العامل السعودي والمقيم.
داعيا إلى أهمية قيام وزارة العمل بتحديد ساعات العمل بعدم استمرار افتتاح المحلات التجارية وقطاعات التجزئة إلى أوقات متأخرة من الليل.

عكاظ" تقف على واقع الخدمات وجوانب القصور

صحة جازان.. أورام واعتلالات

المصدر: جريدة عكاظ السبت 4 جماد الاول 1434 هـ- 16 مارس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130316/Con20130316580967.htm

محمد الكادومي، عبدالعزيز معافا (جازان)

يستدل الأهالي على تدني وقصور خدمات العلاج والصحة في جازان بحدوث أكثر من 22 حالة خطأ طبي خلال عام واحد. هذا الرقم المخيف أكدته لـ«عكاظ» مصادر من مديرية الصحة أشارت إلى أن معظم هذه الحالات تحت التحقيق والتحري و(المعالجة) لدى الجهات المختصة.

الأهالي يصفون وضع الخدمات الصحية في المنطقة بأنه «متدنٍ للغاية» متفقين على أن المستشفيات لن تستطيع القيام بمهامها في ظل ما أسموه النقص الحاد في الكوادر ذات الكفاءة والمستوى العالي. وذكر بعض هؤلاء لـ«عكاظ» أنهم باتوا يعزفون عن زيارة تلك المرافق بعد تدني مستوى الخدمات فيها وكثرة أخطائها وتعددها، متمنين تدارك الوضع سريعا لعلاج ما يمكن علاجه.

«عكاظ» استهدفت عددا من المستشفيات واكتشفت الاعتلالات التي تعاني منها وأغلبها تتمثل في النقص الحاد في الأسرة، زحام المواعيد، قلة الكوادر المؤهلة. ويرى كثير من المراجعين أن الخدمات الصحية التي تقدمها المستشفيات لا تتواءم مطلقا مع الإمكانيات الكبيرة التي وفرتها الدولة للقطاع المهم، وهو أمر يتطلب من الشؤون الصحية مراجعة الأداء واستئصال الأمراض والأورام الطارئة والبدء حالا في دفع الأداء إلى الأمام، إذ إن القصور يظهر بصورة جلية وواضحة في غياب المستشفيات المتخصصة والكوادر الطبية ذات الكفاءة لشغل قيادة الأقسام المهمة. ومن الاعتلالات الواضحة كذلك الزحام إلى جانب قصور الشركات المشغلة في أداء عملها ومهامها بالشكل المطلوب، لا سيما في مجالات التغذية والصيانة والنظافة.

يرى المراجعون والمرضى أن بعض المستشفيات تحتاج إلى عمليات ترميم وتدوير واسعة في المهام والمناصب مع ضخ الأفكار الجديدة لضمان أفضل خدمة للمريض، غير أن العلة الكبيرة -كما يقول المتحدثون- تكمن في قلة أعداد الأسرة وعدم مواءمة إمكانات المستشفيات مع الكم الهائل من المرضى الذين ينتظرون طويلا لنيل موعد أو فتح ملف إلى جانب نقص بعض الأدوية وندرتها وقلتها، خاصة العقاقير المرتبطة بحياة المواطن، وتظهر النواقص بجلاء في مستشفى الملك فهد في جازان الذي يعد الأكبر على مستوى المنطقة. إذ تشير التقارير إلى أن طوارئ المستشفى تستقبل يوميا مئات المراجعين والمرضى، مع قلة أسرة العناية المركزة وفي أقسام التنويم وفي غرف الطوارئ، وسط تزايد أعداد المراجعين للقسمين بشكل يومي، فضلا عن مئات المراجعين للعيادات الخارجية المختلفة.

شح في ثلاجات الموتى

الاعتلالات التي يعاني منها المستشفى لا تقف عند هذا الحد بل أصبح يعاني من بكتيريا غامضة منذ عدة سنوات، انتشرت في أقسام العناية المركزة والعظام والمخ والأعصاب في ظل فشل صحة جازان على القضاء عليها طيلة الأعوام السابقة. كما تعاني المنطقة من انعدام المراكز الطبية المتخصصة مثل مستشفيات العيون، النساء والولادة والقلب، وكذلك مركز الأورام بالإضافة الى أقسام أخرى حيوية. كما تعاني مستشفيات المنطقة من التكدس في ثلاجات الموتى الأمر الذي جعل الأهالي، إذا توفي أحد أقاربهم، يقومون بالبحث عن مكان شاغر عن طريق الواسطة في الوقت الذي ترفض فيه جميع إدارات المستشفيات في المنطقة استقبال الحالة بحجة تكدس الجثث.

عبدالعزيز المحمدي تحدث عن تواضع أداء الكوادر الطبية في المنطقة كافة. مؤكد أنهم باتوا يقاطعون بعض المرافق الصحية في جازان والذهاب بمرضاهم إلى المناطق الأخرى بحثا عن العلاج الأمن، فيما ينتقد محمد عطيف غياب المستشفيات المتخصصة في المنطقة. وقال إن أقسام النساء والولادة يشغل معظمها الكادر الرجالي دون طبيبات

متخصصات، وهذا الأمر يجبر معظم النساء على التوجه إلى المستوصفات الخاصة، فيما انتقد خالد حكمي وضع أقسام المختبرات والأشعة في مستشفيات المنطقة، حيث تعاني تلك الأجهزة من الأعطال المتكررة، إضافة إلى مضي وقت طويل عليها دون استبدالها حيث تظهر النتائج بصورة غير سليمة. مضيفا أن قسم الأشعة في المستشفى المركزي يزدحم بالمواعيد الطويلة التي تتجاوز ثمانية شهور للحصول على موعد الإجراء، خاصة أن المنطقة يوجد بها جهاز وحيد للأشعة بالرنين المغناطيسي.

الحديث عن اعتلالات وأورام خدمات الصحة ومستشفياتها في جازان يطول. وبقراءة متانية للوضع الطبي في محافظة ضمد المزدحمة تعطي القارئ صورة بانورامية مصغرة لوضع الخدمات التي يصفها المواطنون بأنها متدنية. إذ تتبع ضمد أكثر من 270 مركزا وقرية وهجرة ويسكنها أكثر من 80 ألف نسمة جميعهم يراجعون المستشفى العام ويتزاحمون على 50 سريرا فقط. خبراء الصحة يشيرون إلى أن العدد الكبير من مواطني المحافظة يستحقون على الأقل 300 سرير على الأقل بقياس عدد المراجعين الذين يعبرون بوابة المستشفى كل يوم.

غرف مغلقة

بالرغم هذ الشح السريري الواضح في المستشفى العام في ضمد فإن غرفا كثيرة في الطابق الثاني ظلت مغلقة تسودها حالة صمت مع أنه كان بالإمكان أن تسهم في معالجة الزحام وشح الأسرة وحل مشاكل عشرات المرضى .. ويتساءل المراجعون عن سر بقاء تلك الغرف مغلقة.

الحال في قسم الطوارئ بالمستشفى أسوأ بكثير، فهو يئن تحت وطأة ضغوطات المراجعين من المرضى ومصابي الحوادث وتجاوز عدد المراجعين لهذا القسم أكثر من 700 ألف مراجع في فترة قصيرة رغم ضيق ممراته وأقسامه وقلة أطبائه.

عدد من المراجعين والمرضى شرحوا معاناتهم لـ«عكاظ» وانتظارهم لساعات طويلة من أجل الحصول على الفحص وصرف الدواء. وأجمعوا على ما أسموه العجز الكامل في مستشفى ضمد العام وافتقاره للكوادر الطبية والممرضين.

ويقابل هذا العجز، كما يقول الأهالي العدد الكبير من المراجعين والمرضى. وذكر أحمد دعاك بأن المستشفى بحاجة إلى توسعة وزيادة في الكادر الطبي المتخصص لاستيعاب العدد الكبير من المراجعين ومعالجة إشكاليات الوقت الطويل الذي ينتظره المريض حتى يتم صرف الدواء له. ويضيف دعاك أنه في بعض الأوقات يفشل المرضى في الحصول على تذكرة الدخول للطبيب من قسم الاستقبال لكثرة المراجعين والزحام الهائل الذي لا يتحمله مستشفى ضمد لمحدودية أطبائه وقلة غرف تنويمه. ويتساءل المراجع لماذا توقف مستشفى ضمد على الخمسين سريرا رغم المنشآت الصحية الكبيرة والجديدة التي سمعنا عنها في ميزانية الصحة لهذا العام ؟ إلى متى تستمر معاناة مرضى ضمد في التنويم وعدم الحصول على الأسرّة ومعاناتهم أثناء الانتظار في الممرات من أجل الحصول على الفحص والعلاج بسبب كثرة المراجعين ؟.

طبيب واحد

المريض محمد خالد أحد المراجعين في قسم الباطنية قال: «منذ الساعة الثامنة والنصف صباحا أنتظر دوري على كراسي الانتظار والآن الساعة تشير إلى الحادية عشر والربع ولم أتمكن من الدخول على الطبيب ومن المتوقع ألا أحصل على الدواء لأن طبيبا واحدا لا يكفي لكل هؤلاء المراجعين الموجودين على كراسي الانتظار».

فهد مطهري مريض بالفشل الكلوي قال إنه وزملاءه المرضى يحتاجون ثلاث جلسات أسبوعية والأمر يستلزم تكاليف الذهاب والعودة برغم ضيق حال أغلب المرضى ودخلهم المحدود.

أما العم إبراهيم جعفري فيتساءل: «إلى متى تستمر المعاناة العلاجية في مراكز الغسيل الكلوي وصعوبة العودة ؟، لا ندري إلى متى نستمر على هذه الحال وما فائدة مستشفى ضمد إذا لم تتوفر فيه هذه الوحدات».

أما المريض خالد فيقول: «تعبت من السفر ثلاثة أيام في الأسبوع من أجل الغسيل نتمنى حل مشكلتنا والنظر إلى حالنا بعين العطف والرحمة وإنهاء مشكلتنا بأسرع وقت ممكن».

عدد من النسوة العجزة المصابات بالفشل الكلوي كن في طريقهن إلى وحدات الغسيل الكلوي عبر سيارة إسعاف جمعية البر الخيرية، وذكرن أن الرحلات الشاقة زادت من وطأة أوجاعهن.

خدمة أسر نزلاء السجون

المصدر: جريدة عكاظ السبت 4 جماد الاول 1434 هـ 16 مارس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130316/Con20130316581098.htm

عكاظ (تبوك)
دشنت أمس الأول بمدينة تبوك فعاليات ورشة العمل التي نظمتها لجنة رعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم «تراحم» بمنطقة تبوك بمشاركة متخصصين في إدارات السجون والضمان الاجتماعي بحضور وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية المساعد للبرامج المساندة عبدالله صالح آل عبدالسلام.
وأوضح رئيس لجنة رعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم بمنطقة تبوك حسن حمود الشهري أن اللجنة تضطلع بمهام تخدم النزلاء وأسرهم، داعياً أهالي المنطقة إلى التفاعل مع اللجنة، فيما أشار أمين عام اللجنة الوطنية لرعاية السجناء محمد عائض الزهراني إلى أن منطقة تبوك تعد المنطقة العاشرة التي تعقد بها هذه الورشة بغية تنسيق العمل بشكل مؤسسي، مبيناً أن الأسر هي المحور الرئيسي للوصول إلى صيغة للربط الآلي ما بين إدارة الضمان الاجتماعية وإدارة السجون، وأن الضمان الاجتماعي له دور رئيس عبر ما يقدمه في كل عام من دعم للأسرة المستفيدة من الضمان.
من جهته أكد مدير إدارة سجون منطقة تبوك العميد منصور بن سلمان المطلق أن إدارته تعمل على إنجاز جميع المعاملات المتعلقة بأسر السجناء، وأن انعقاد الورشة يأتي لمناقشة جميع ما يتعلق بعمل اللجنة.

لقاء الأمير خالد الفيصل مع الشباب تحوّل إلى عادة سنوية حميدة ..

صالح كامل لـ عكاظ" :

منتدى جدة سيقدم حلولا وبدائل متعددة للإسكان

المصدر: جريدة عكاظ السبت 4 جماد الاول 1434 هـ 16 مارس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130316/Con20130316580973.htm

حمدان الحربي
وصف رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بجدة ورئيس منتدى جدة الاقتصادي في نسخته الثالثة عشرة رجل الأعمال الشيخ صالح بن عبدالله كامل، الحدث العالمي المتمثل في منتدى جدة الاقتصادي بـ«الشجرة المثمرة»، التي يحاول البعض أن يلقيها بالحجارة. وأكد أن السمعة الكبيرة والشهرة الدولية التي تحققت للمنتدى على مدار 13 عاما، ستدفع إلى المزيد من النجاح في الفترة المقبلة، وأن الانتقادات -أيا كانت- لن تؤدي إلى إيقاف الركب الناجح للمنتدى، مشددا على أن الغرفة ستتكفل بإقامة المنتدى سنويا لترسيخ مكانته كحدث اقتصادي عالمي هو الثاني بعد منتدى (دافوس)، بغض النظر عن المكاسب والخسارة لتحقيق أهداف وطنية.

وقال كامل في حوارٍ مع «عكـاظ» إن الدورة الثالثة عشرة للمنتدى التي تنطلق مساء اليوم، تسعى إلى تقديم حلول واقعية لأزمة السكن والنمو السكاني، حيث سيتم الخروج بتوصيات مهمة ستوضع على طاولة الجهات المسؤولة، مشيرا إلى أن متحدثين من 60 دولة شاركوا على مدار الدورات الماضية، بينهم 23 رئيس دولة وعدد كبير من الوزراء، حيث وصل عدد الحضور إلى 24 ألف شخص، وسط توقعات بتحقيق نجاح منقطع النظير في النسخة الحالية التي تحظى بمشاركة 10 وزراء نصفهم من المملكة.

وكشف رئيس المنتدى لـ«عكـاظ» التفاصيل الكاملة للمنتدى قبل ساعات من انطلاق الحدث برعاية صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل بن عبدالعزيز أمير منطقة مكة المكرمة، وتحدث عن كل شيء في حوار مهم .. فإلى التفاصيل:

• «عكـاظ»

نبدأ من النقطة الساخنة، خلال فترة رئاستكم لمجلس إدارة غرفة جدة تم عقد المنتدى الاقتصادي أربع مرات، ويكون عادة في نهاية كل منتدى مجموعة من التوصيات التي يعلن عنها، ولكن الكثير من التوصيات لم يتم تنفيذها، لماذا؟ وما فائدة استمرار المنتدى إذا كانت التوصيات التي يخرج بها المنتدى لا يتم تنفيذها أو الأخذ بها؟

كامل:

ـ منتدى جدة الاقتصادي هو منصة لتبادل الآراء في مشاكل معينة، ولكن لم تجر العادة في المنتديات الاقتصادية على صدور توصيات أو قرارات، حتى نستطيع أن نقيس صدور قرار بعينه بناء على توصية من منتدى اقتصادي، لهذا هو ليس له تأثير مباشر وإنما التأثير غير المباشر هو الذي يقاس به المنتدى، فنجد أن الآراء التي طرحت على مدى 13 عاما أخذت طريقها إلى التنفيذ؛ لأن منتدى جدة الاقتصادي يتميز بأنه في كل عام تشارك فيه كوكبة من المسؤولين والوزراء الذين لهم شأن بالقضايا التي تناقش في المنتدى، فتتبلور هذه الأفكار في أذهانهم ومع أجهزتهم وتأخذ طريقها للتنفيذ، وأحيانا تطرح أفكار ويكون المسؤول عن اتخاذ القرار متواجدا فيتفاعل مباشرة مع ما يطرح، كما حدث في العام الماضي، عندما طرح شاب الأعمال مقترحات لإنشاء حاضنة أعمال لمشاريعهم وتفاعل معها صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل وأصدر أوامره لغرفة جدة فورا بتنفيذ هذا المقترح، كما شهدت جلستا وزير العمل ووزير التجارة مع الشباب في العام الماضي طرح ثلاث توصيات، وتبنى وزير العمل المهندس عادل فقيه إحدى هذه التوصيات مباشرة وقال إنها ستنفذ فورا.

فعندما يكون الطرح سهلا في اتخاذ قرار تنفيذه، خاصة عندما يكون المسؤول موجودا ومقتنعا في اتخاذ مثل هذا القرار، وأحيانا يكون الأمر مجرد تكوين لرأي عام في خصوص هذه القضايا، ونستطيع أن نرى أن مهمتنا أكثر من استصدار القرارات فهي تكوين رأي عام في أمور معينة.

مشاركة عالمية

• «عكـاظ»:

لكن الوضع يختلف في المنتدى الحالي، فقد أعلن المستشار الاستراتيجي المعرفي عن إصدار توصيات في نهاية المنتدى؟

كامل:

ـ نعم الوضع يختلف هذا العام؛ لأننا نناقش قضية لها أبعاد محلية كبيرة تتمثل في (المسكن.. والنمو السكاني)، فهي مشكلة سعودية وخليجية وعالمية، وهدفنا إيجاد حلول مبتكرة، وسيتم طرح رؤى وحلول تساهم في حل المشاكل الموجودة وسنضع مجموعة محددة من التوصيات في النهاية، وستتكفل شركة (إرنست ويونغ العالمية) المستشار المعرفي الإستراتيجي بجمع التوصيات التي تصدر في الجلسات الثماني من أجل وضعها على طاولة الجهات المسؤولة.

• «عكاظ»:

الأرقام تقول إن منتدى جدة الاقتصادي حقق شهرة واسعة في السنوات الماضية، إلى أين وصل المنتدى في رأيكم؟

كامل:

ـ حظي المنتدى منذ انطلاقته عام 2000م بمشاركة 24 ألف شخص من مختلف دول العالم بمعدل ألفي مشارك سنويا، وتوزع الحضور على 60 دولة تمثل قارات العالم الست، وتجاوز المتحدثون في جلسات الحدث الاقتصادي الأول بمنطقة الشرق الأوسط 600 شخص ينتمون إلى 40 دولة، كما وصل عدد المشاركين من المشاهير إلى 23 رئيس دولة، ووصل الرعاة إلى 320 شركة ومؤسسة، وحقق المنتدى شهرة واسعة وحظي بقبول إعلامي منقطع النظير، حيث وصل حجم النشر في السنوات الـ 13 الماضية إلى أكثر من 14 ألف خبر وتحقيق وحوار في وسائل الإعلام المحلية والعربية والدولية، وتفاعلت أكثر من 60 وسيلة من الإعلام المطبوع والمرئي مع الحدث، ونحن نسعى ليكون المنتدى هو الحدث الاقتصادي الثاني بعد منتدى دافواس العالمي.

البداية من هنا

• «عكاظ»

متى بدأتم بالضبط التجهيز لهذه النسخة الثالثة عشرة، ولماذا اختير موضوع الإسكان بالذات؟
• كامل:
ـ اللجنة المنظمة أصرت خلال العام الجاري أن تبدأ عملها قبل أكثر من خمسة أشهر من الحدث الكبير لتلافي أي أخطاء حدثت في الماضي، وأشار إلى أن المنتدى يكتسب في هذه الدورة أهمية كبيرة بعد أن تجاوز عقدا من الزمان، حيث يحمل آمالا كبيرة تجاه مستقبل الاقتصاد، الأمر الذي دفع القائمين على المنتدى إلى أن يناقش المواضيع ذات العلاقة بمتغيرات العصر بشكل عام والحركة الاستثمارية في المملكة، وجاء اختيار موضوع الإسكان من خلال مجموعة من ورش العمل التي استعرضت مجموعة كبيرة من القضايا المحلية التي لها أبعاد عربية وعالمية.
10 وزراء
• «عكاظ»
كيف تنظرون لمشكلة الإسكان في ظل القرارات الأخيرة المتمثلة في الرهن العقاري وإنشاء ما يقارب من نصف مليون وحدة سكنية؟
ـ كامل:
الدراسة العلمية أكدت أن التركيبة السكانية للعالم بدأت في التغير منذ ثلاثة أعوام، وسيزداد هذا الانتقال تدريجيا ليسكن 70 في المئة من سكان العالم في المراكز الحضرية بحلول عام 2050، وقد كان الفهم الشائع بأن المدن الكبرى هي التي تتحكم في النمو العالمي للدول في العقود الأخيرة، وفي حقيقة الأمر أن معظم المدن قد نمت بنفس معدل نمو اقتصاد دولها، وبالمقابل، فإن المدن متوسطة الحجم التي يسكنها ما بين 150 ألفا إلى 10 ملايين نسمة هي التي ستساهم بأكثر من نصف النمو العالمي بحلول عام 2025 مستحوذة على حصة المدن الكبرى الحالية.
ولا شك أن القرارات الجديدة الصادرة بإنشاء نصف مليون وحدة سكنية وكذلك موافقة مجلس الوزراء على اعتماد الرهن العقاري ستؤدي إلى حل جزء كبير من مشكلة الإسكان محليا، لكن سيعطي المنتدى بدائل كثيرة وحلول متنوعة ويناقش آلية تنفيذ هذه المشاريع بما يخدم الصالح العام.
المشاركة الحكومية
• «عكاظ»:
هل تعتقد أن مشاركة الجهات الحكومية في هذا المنتدى سيكون لها مردود؟
ـ كامل:
نحرص في كل عام على المشاركة الحكومية وبشكل سنوي لا يخلو منتدى من منتديات جدة الاقتصادي منها، وفي هذا العام هناك عشرة وزراء مشاركين نصفهم من المملكة ويتقدم صاحب السمو الملكي الأمير الدكتور منصور بن متعب بن عبدالعزيز وزير الشؤون البلدية والقروية الوزراء السعوديين المشاركين في الجلسات، كما يشارك الدكتور شويش بن سعود الضويحي وزير الإسكان، الدكتور توفيق بن فوزان الربيعة وزير التجارة والصناعة، الدكتور محمد بن سليمان الجاسر وزير الاقتصاد والتخطيط، الدكتور فهد بن عبدالله المبارك محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي.
المشاركة الخارجية
• «عكاظ»:
وماذا عن المشاركين في المنتدى من خارج المملكة؟
ـ كامل:
وصل عدد المتحدثين إلى 42 شخصية بينهم خمسة وزراء هم: إلى جانب جان أوسوليفان وزيرة الإسكان والتخطيط في آيرلندا، وأرنو منتيبيرغ وزير الصناعة والطاقة المتجددة في فرنسا، لي بي تشان وزير الدولة العليا للتجارة والصناعة والتنمية الوطنية في سنغافورة، أردوغان البيرقدار وزير البيئة والتحضر في تركيا، وأغوينالدو فيلوسر بورخيس ريبيرو وزير المدن في البرازيل، إضافة إلى أربع عمد من تركيا وباكستان والولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل، ووفود تجارية تمثل ألمانيا ولبنان وتونس.
لقاء للقلب
• «عكاظ»:
وماذا عن لقاء صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل بن عبدالعزيز أمير منطقة مكة المكرمة مع الشباب؟
• كامل:

لقد وجه صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل على أن يكون لقاؤه بالشباب عادة سنوية حميدة، حيث ستشهد الجلسة الختامية حوارا مفتوحا لسموه مع الشباب عن موضوع الإسكان ومختلف الموضوعات التي تشغل تفكيرهم، وهو حوار تعودنا أن يكون دائما من القلب إلى القلب.

الميزانية والتغطية

• «عكاظ»:

قلتم في أحد المؤتمرات الصحفية أن ميزانية المنتدى تتجاوز 15 مليون ريال، هل نجحتم في تغطية التكلفة كاملة؟

ـ كامل:

سيتم الكشف عن ذلك بشفافية في نهاية المنتدى، فحجم الرعاة مرضٍ حتى الآن، وفي كل الأحوال نحن ملتزمون بهذه الحدث العالمي الكبير سواء نجح في تغطية تكلفته أو لم ينجح.

شجرة مثمرة

• «عكاظ»:

المنتدى يواجه انتقادات في بعض الأحيان، هل قد تؤدي هذه الضغوط إلى إيقافه؟

ـ كامل:

قلت قبل ذلك إننا نأخذ الجوانب الإيجابية، وكل عمل ناجح مثل الشجرة المثمرة التي ترمى بحجر، وإذا كانت هناك انتقادات من البعض فهناك إشادات كثيرة محليا وعالميا، وبصراحة أعتب على بعض وسائل الإعلام أنها تسعى لتدمير جهد وطني من خلال كلمات غير واقعية لا تستند إلى حقائق.

نحن نرى أن الاختلاف من سنة الحياة، والأهم ألا يفسد للود قضية، والمهم أن تقول رأيك وتسمع للرأي الآخر أيضا، وكل شخص لديه عقل وفكر. وفي النهاية الأغلبية هي التي تسير المركب، فإذا كان هناك رأي آخر فإننا نحترمه ونجله ونتناقش معه، ولكن نحن أيضا نعرف ديننا ونعرف الحلال من الحرام ولن نقرب من الحرام بإذن الله.

الأهداف الاستراتيجية

• «عكاظ»:

دعونا نتحدث عن أمر آخر، أعلنتم حين تسلمتم رئاسة مجلس إدارة غرفة جدة عن عدد من الأهداف الإستراتيجية التي تنوون تحقيقها، أين وصلتم في تحقيق هذه الأهداف؟

• كامل:

نعم أعلنت الغرفة التجارية الصناعية في بداية الدورة العشرين التي شرفت برئاستها، 13 هدفا استراتيجيا لمجلس الإدارة الحالي، تتمثل في تطوير خدمات منسوبي الغرفة، والعمل على مضاعفة عدد المشاركين مع نهاية السنوات الأربع المخصصة للدورة العشرين، رفع كفاءة الجهاز التنفيذي، وتطوير الأنظمة الإدارية والتقنية، دعم وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وتضمنت الأهداف أيضا تحسين بيئة الاستثمار والأعمال بجدة من خلال توفير الدراسات والمعلومات الاقتصادية وإزالة المعوقات، وتنمية الشراكات بين القطاعين الخاص والعام والعلاقات العامة مع الغرف السعودية والتوفيق والتحكيم ودعم التبادل التجاري الأجنبي، وتنمية بيئة الأعمال بمحافظة رابغ والقنفذة والليث، وكذلك تنمية السياحة في مدينة جدة اقتصاديا وثقافيا وترفيهيا وبناء شراكات إستراتيجية لدعم برامج تأهيل القوى العاملة السعودية في القطاع الخاص.

كما شملت الأهداف الإستراتيجية تطوير دور الغرفة لدعم الأعمال في تبني إستراتيجيات، وبرامج وثقافة المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال، وتطوير الاستثمار الصناعي في مدينة جدة وتنمية الموارد المالية للغرفة، والنهوض بجدة بيئيا وصحيا وتعليميا، إضافة إلى البحث عن الفرص الاستثمارية، والعمل على غرس أخلاقيات العمل وتأصيل الالتزام الأخلاقي.

• «عكاظ»:

ما الذي تم تحقيقه؟ وما الذي لم يتم تحقيقه؟

ـ تولى كل عضو من مجلس الإدارة ومعه مجموعة من داخل المجلس أحد الأهداف الإستراتيجية، واستطعنا ونحن نقف على مشارف نهاية الدورة العشرين أن نحقق أغلب أهدافنا، فقد ارتفع عدد المشاركين من 45 ألفا إلى 68 ألف شخص في غضون ثلاث سنوات، كما نجحنا على مدار السنوات الماضية في إعادة الهيكلة الإدارية للغرفة بالكامل، وعززنا من الخدمات التي نقدمها لقطاع الأعمال عبر 68 لجنة قطاعية ساهمت في حصر جميع المشاكل والمعوقات الموجودة في كل مجالات الأعمال، وصدر خلال العام الماضي فقط أكثر من 1250 توصية تم تفعيل ما يزيد على 80 في المئة منها، وهي نسبة يعرف الاقتصاديون على أرض الواقع أنها جيدة، واستقبلنا خلال السنوات الماضية مئات الوفود التجارية التي

عملت على مد جسور التعاون بين المملكة وشركائها في الخارج، كما نجحنا في تنظيم عشرات المنتديات والملتقيات والمعارض والفعاليات المهمة سنويا.

ثقافة التصاديق

• «عكاظ»

وما هي المعوقات التي منعت تحقيق هذه الأهداف؟

ـ كامل:

أكبر مشكلة تواجه غرفة جدة مع مجتمع الأعمال هي تعريف المشتركين بالخدمات التي تقدم لهم، وتغيير الثقافة الموجودة عند البعض بأن الغرفة ليست مجرد مكان لتصاديق الوثائق والمستندات فقط، حيث عملنا على مدار الفترة الماضية للتأكيد على أن غرفة جدة هي المحرك الاقتصادي لكل النشاطات والفعاليات في جدة، وأنه بإمكانهم الاستفادة من خدمات التكافل الاجتماعي ومركز تنمية الأعمال ومكتب التوظيف وحضور الندوات والمنتديات وورش العمل والاستفادة من الفرص الاستثمارية والخدمات المقدمة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وأتصور أننا نجحنا في القضاء على جانب كبير من هذه المعوقات وحققنا جانبا مرضيا جدا من أهدافنا.

دور ريادي

• عكاظ:

هناك من يرى أن الدور الريادي الذي كانت تقوم به غرفة جدة في فترات المجالس السابقة تباطأ كثيرا خلال تسلمكم رئاسة مجلس الإدارة، ما ردكم على مثل هذا الكلام؟

ـ كامل:

هذا الكلام غير صحيح، فغرفة جدة حتى قبل أن نأتي إليها نحن، هي صاحبة الريادة والأولويات، ويكفي أنها الغرفة الوحيدة التي أنشئت بقرار المؤسس جلالة الملك عبدالعزيز آل سعود (طيب الله ثراه)، كما أن دورها لا يمكن أن يتباطأ أبدا لأنها تعمل وفق عمل مؤسساتي رائع، وكل مجلس إدارة يتسلم المسؤولية يبدأ من عند آخر نقطة انتهى منها الآخرون.

انتهاء دراسة 100 طلب إقامة لـ"البرماويين"

اللجنة بدأت استقبال الطلبات أمس لتصحيح أوضاع الجالية وسط حضور كثيف

المصدر: جريدة الوطن الاحد 5 جماد الاول 1434 هـ 17 مارس 2013م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=137719&CategoryID=5

مكة المكرمة: ابتسام شقدار

بدأت اللجنة الأمنية التي شكلت لتصحيح أوضاع الجالية البرماوية أمس، استقبال طلبات التصحيح من أبناء الجالية، وسط حضور كثيف من البرماويين الذين يعيشون مرحلة جديدة بتصحيح أوضاعهم ومنحهم إقامات نظامية تمكنهم من الحصول على الخدمات التعليمية والصحية والعمل الشريف، إذ درست اللجنة نحو 100 معاملة وتم إصدار إقامات نظامية لعدد من البرماويين الذين ليست عليهم أية قيود جنائية وأحضروا كفلاء سعوديين.

وقالت مصادر مطلعة لـ"الوطن": "اللجنة بدأت في تصحيح أوضاع عدد من البرماويين الذين حصلوا على إقامات نظامية بجنسيات أخرى مثل البنغلاديشية والباكستانية بعد التأكد من شيخ الجالية البرماوية خوفا من وجود بعض

المستغلين لتصحيح الأوضاع، إذ إن الذين لديهم إقامات لا يتم تبصيهم مجددا بل يتم الاعتماد على البصمة القديمة ويتم تعديل الجنسية في الإقامة".
وكانت الجهات المختصة أعفت البرماويين من رسوم الإقامة لمدة 4 سنوات من تاريخ التصحيح، إذ إن تعديل أوضاع البرماويين يأتي تقديرا لظروف الجالية المعيشية، وتشجيعا لهم لتصحيح أوضاع إقامتهم في البلاد، إلى جانب حصولهم على إقامات نظامية تكفل لهم عيشا كريما.
وأوضحت المصادر أنه تم تجهيز مقر لاستقبال طلبات التصحيح بموقف حجز السيارات بكدي بمكة المكرمة، مبينة أن اجتماعا عقد بين عدد من الجهات الأمنية تمت خلاله مناقشة خطة التصحيح، وكيفية ضبط الوضع الأمني في مقر التصحيح، خصوصا في ظل الأعداد الكبيرة لهم وتصل إلى نحو 700 ألف برماوي.
من جهته، وصف الخبير الأمني اللواء يحيى بن سرور الزايدي، مدير شرطة منطقة مكة المكرمة السابق، تصحيح أوضاع الجالية البرماوية بأنه "خطوة موفقة"، متوقعا أن تكون لها انعكاسات إيجابية كبيرة.
وفي السياق ذاته، أكدت لـ"الوطن" مصادر مطلعة أن الأولوية في تصحيح أوضاع البرماويين ومنح الإقامات النظامية بدون رسوم لدى استقبال اللجنة للطلبات، لمن يستطيعون إحضار كفلاء من السعوديين يقومون بكفالتهم أسوة بالعمالة الأخرى، إذ سيتم إنهاء إجراءات الكفالة وعمل البصمات لمن سيتم تصحيح أوضاعهم للتأكد من عدم وجود سوابق جنائية عليهم أو أنهم مطلوبون للجهات الأمنية في قضايا جنائية، حيث يستثنى هؤلاء من التصحيح لحين انتهاء قضاياهم.
وقالت المصادر: "80% من أبناء الجالية يستطيعون إحضار كفلاء بحق إقامتهم الطويلة وممارستهم للعديد من الأعمال المهنية التي أوجدت علاقة بينهم وبين العديد من المواطنين الذين كانوا يستفيدون منهم في الأعمال المهنية مثل، الإنشاءات والتسليك والتمديد وغيرها من الأعمال".
من جهته، بين مدير مرور العاصمة المقدسة العقيد سليمان الجميعي، أن عددا من الدوريات تواجدت في مقر تصحيح أوضاع البرماويين لتنظيم الحركة المرورية وسط وجود كثافة كبيرة من المركبات وتم توجيهها لإيقاف السيارات في المواقف المخصصة لها.

"حراس الأمن".. رواتب متدنية وظروف عمل "غير لائقة"

المصدر: جريدة الوطن الاحد 5 جماد الاول 1434 هـ- 17 مارس 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=137732&CategoryID=5

جازان: أيمن سالم
يعيش حراس الأمن في شركات الحراسات المنتشرة في مختلف المناطق واقعاً صعباً من حيث ضآلة رواتبهم وهاجس المسؤولية المحمولة على عاتقهم في حراسة الشركات والجهات الحكومية والبنوك ومحلات بيع الذهب والمجوهرات.
وطالب عدد منهم بأن تتم مراعاة وضعهم عند تعاقد الجهات الحكومية والشركات مع شركاتهم والرجوع إلى مستحقات الحراس.
"الوطن" قامت بجولة في اكثير من المواقع لرصد معاناة حراس الأمن والوقوف على أوضاعهم ومطالبهم التي عجزت عن حلها الجهات المعنية، حيث أوضح إبراهيم موسى، أحد حراس سوق الذهب بجازان، أنه يعمل حارساً للسوق منذ أكثر من 8 سنوات متحملاً تلك المسؤولية التي وصفها بالصعبة، وخصوصاً في أوقات النهار التي ترتفع فيها درجات الحرارة إذ لا يوجد مكان يحتمي فيه من أشعة الشمس الحارقة سوى ظل الجدران، لعدم توفر موقع مناسب لهم، وفي حال لجوئه إلى أحد المحلات للاحتماء من الشمس، يغيبه المشرفون ويخصمون عليه اليوم بيومين بحجة الانسحاب من الموقع دون مراعاة لوضعه. وطالب موسى الجهات المعنية، بضرورة النظر في أوضاعهم وتحسينها أسوة بموظفي بقية الشركات والجهات الحكومية الذين يعملون في أماكن مهيأة.
أما المواطن محمد عارف، حارس في أحد البنوك، فأبدى استياءه الشديد من تهميش حراس الأمن وظلمهم دون أي اعتبارات على حد قوله. ويرى أن مكافأة حافز هي أفضل بكثير من رواتب حراس الأمن المنسيين، ولكن حرصه

وزملائه على توفير لقمة العيش ومطالب الحياة المعيشية من إيجارات ومصاريف الأطفال هي التي تدفعهم للعمل بعرق الجبين. وأشار إلى أن استمرار هذا الوضع في حراسات الأمن سوف يتسبب في عزوف كثير عنها، لأن رواتبهم لا تغطي الاحتياجات الأساسية، إضافة إلى أن بعض الشركات تتأخر في صرف الرواتب من شهر لشهرين. أما إبراهيم قاسم، حارس بأحد المستشفيات في جازان، فأكد أن حراس الأمن داخل المستشفيات مهددون بخطر الإصابة بالأمراض نتيجة اختلاطهم بالمرضى وهم يعملون برواتب لا تجاوز 1200 ريال دون تأمين أو بدل عدوى، فضلاً عما يواجهونه من إساءات من بعض المراجعين والزوار، مطالباً بأن يكون الحد الأدنى للرواتب 3000 ريال. إلى ذلك، حاولت "الوطن" التواصل مع مدير مكتب العمل بجازان للتعليق على شكاوى حراس الأمن، إلا أنه اعتذر عن التصريح لظروف سفره خارج المنطقة في مهمة عمل.

"عرفان" يطعن في تقرير "الصحة" وتأجيل القضية شهرين

4 قضايا جديدة خاصة بإعطاء حقن بطريقة خاطئة في مستشفيات أخرى

المصدر: جريدة الوطن الاحد 5 جماد الاول 1434 هـ- 17 مارس 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=137621&CategoryID=3

جدة: نجلاء الحربي
عقدت الهيئة الشرعية الصحية الطبية بجدة الأسبوع الماضي أولى جلسات قضية الطفل صلاح الدين يوسف عبداللطيف جميل "8 سنوات" الذي توفي بمستشفى عرفان وتم على إثره إغلاق المستشفى لمدة 60 يوما بقرار من وزارة الصحة. وشهدت أروقة الهيئة حضور كل من والد الطفل يوسف عبداللطيف ووكيل مستشفى عرفان وتم أخذ الدعوة ورصدها لرفعها ودراستها.
وأكد رئيس اللجنة الشرعية الصحية الطبية بجدة الشيخ نصر بن عبدالرحمن اليُمني لـ"الوطن" أن الهيئة عقدت أولى جلساتها للنظر في قضية الطفل صلاح الدين الذي توفي بخطأ طبي بمستشفى عرفان، حيث حضر والد الطفل ووكيل "عرفان" الجلسة الأولى، وتم أخذ الدعوة كاملة من الطرفين علما بأن وكيل المستشفى قدم طعنا خلال الجلسة في تقرير الخبراء التابعين لوزارة الصحة والذي يحمل في طياته الإدانة.
وأضاف أن والد الطفل طالب اللجنة بالتشدد في أخذ الحق العام ولم يبد حرصه على الحق الخاص، حيث تم تأجيل القضية لتعقد جلسة جديدة بعد شهرين من الآن.
وتعود تفاصيل الواقعة بعد دخول الطفل مع والدته إلى مستشفى عرفان، نتيجة معاناته من أنفلونزا شديدة لمدة 15 يوما، وبعد شفائه لوحظ انتفاخ في حنجرته، مما دفع طبيبه الخاص لطلب إجراء فحوصات طبية للغدة الليمفاوية في أحد المستشفيات نظرا لعدم توفر الأجهزة المطلوبة في العيادة الخاصة، وبعد زيارة المستشفى أوصى الطبيب بأهمية أخذ عينة من منطقة التورم، ووجه بالتنويم الكامل للطفل، ومن ثم استدعى فني التخدير، ونظرا لعدم تواجده تم استدعاء شخص غير مختص، وتمت عملية التخدير في غرفة فني أشعة، وعند حقنه بالمادة المخدرة ووضع الكمامة على وجهه تم إخراج والدته من الغرفة التي كانت ترافقه فيها، وبدأت بعدها الحالة في التدهور وفتح الطبيب الباب بحثا عن أجهزة إنعاش للقلب، ولكن الغرفة لم تكن مجهزة لذلك، ليكتشف الطبيب كارثة أخرى، وهي أن جهاز الأكسجين الخاص بالإنعاش كان مستبدلا بأنبوب به مادة مخدرة، ونتج عن ذلك دخول الطفل في غيبوبة لمدة 24 ساعة فارق بعدها الحياة.

ومن ناحية أخرى تلقت الهيئة 4 قضايا أخطاء طبية جديدة نتيجة حقن إبر بطريق الخطأ تسببت في حدوث إعاقة موقتة وشلل للمرضى، وتبين أن معظم هذه الأخطاء تكون إما بحقن المريض بإبرة في المنطقة الخطأ فتضرب العصب وتحدث الضرر للمريض، أو نتيجة وصف حقنة خاطئة عن طريق الطبيب.
وأوضح رئيس اللجنة الشرعية الطبية بجدة الشيخ نصر بن عبدالرحمن اليُمني لـ"الوطن" أن اللجنة تلقت 4 قضايا متعلقة بالحقن بطريق الخطأ بضرب العصب بمنطقة العضل والتسبب في حدوث إعاقة للمرضى، مشيرا إلى أن القضايا تخص 3 أطفال وشاب ثلاثيني. وأشار إلى أن قضية الشاب تم إنهاؤها بالصلح مقابل الحكم الخاص بدفع 35 ألف ريال له، حيث تم قبول الصلح بين الشاب المدعى وبين الممرضة المتسببة في حدوث الخطأ الذي أدى لإصابته بإعاقة. وأوضح أن هناك قضية أخرى عرضت على اللجنة كانت لطفل تم إعطاؤه إبرة بمنطقة خاطئة وتسببت في ضرب العصب وحدوث ضرر وإعاقة له، موضحا أن الطفل إذا كان ما دون السنتين فلا توصف له حقن مهما كانت حالته لأن ضربه بإبرة في هذا العمر يتسبب في ضرر كبير له، لذلك تم الحكم في قضية الطفل بالحق العام والخاص.

"دراسة": 41٪ من السعوديات يرغبن بالترشح لـ"الشورى"

النساء يردنها "شابة" متحمسة لقضاياهن والرجال يفضلونها "شخصية إعلامية"

المصدر: جريدة الوطن الاحد 5 جماد الاول 1434 هـ 17 مارس 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=137746&CategoryID=5

الخبر: بسمة محمد
كشفت دراسة حديثة عن رغبة جامحة لدى السعوديات للمشاركة في العمل السياسي عبر بوابة مجلس الشورى حيث أكدت نتائج الدراسة أن 41.2 % من السعوديات يرغبن في ترشيح أنفسهن لعضوية الشورى.
وبينت الدراسة التي أجريت على 200 رجل و2000 امرأة بالمنطقة الشرقية، وأجراها مركز الأميرة جواهر بنت نايف لدراسات وأبحاث المرأة بالتعاون مع مركز الأمم المتحدة الإنمائي، حول السماح بمشاركة المرأة في مجلس الشورى والمجالس البلدية؛ من حيث الانتخاب والعضوية ومشاركة المرأة بالقرار السياسي بشكل عام، أن ما نسبته 73.5 % من النساء أيدن مشاركة المرأة، و 69.9 % من الرجال يؤيدون مشاركة المرأة في مجلس الشورى. كما أثبتت النتائج أن 58.2 % من النساء و43 % من الرجال اتفقوا على أن المرأة ستؤدي مسؤوليتها على أكمل وجه.
فيما أجمع 51.6 % من النساء و45.2 % من الرجال على أن مشاركة المرأة بمجلس الشورى ستثري بشكل إيجابي، فيما توقع 22.8 % من النساء و30 % من الرجال سلبيات أكبر لدخول المرأة إلى المجلس.
ورأت 42.2 % من النساء أن من مواصفات المرأة التي سيتم ترشيحها لمجلس الشورى أن تكون شابة متحمسة لقضايا المرأة. أما 31.9 % من الرجال يفضلون أن تكون شخصية إعلامية.
فيما أجمعت 28.4 % من النساء على أن أهم القضايا التي يرغبن في طرحها من قبل عضوات المجلس هي زيادة فرص عمل النساء. ويرى 21.9 % من الرجال أن العنف ضد المرأة (الأسري – الاجتماعي) أهم قضية للطرح.
من جانبها، أشارت نائب الأمين العام لصندوق الأمير سلطان لتنمية المرأة هناء الزهير إلى أن غادة عصمان المستشارة بالأمم المتحدة أجرت مقابلات مع 25 شخصية بارزة، ناقشت معهم عدة قضايا من أهمها التشريعات والقوانين النسائية، والتقنيات الحديثة وغيرها من القضايا .
بدورها، أوضحت عضو مجلس الشورى الدكتورة نهاد الجشي لـ الوطن أن وعي المرأة بأهمية وجودها في موقع القرار السياسي مؤشر جيد ودليل على أنها واعية بكل القضايا المطروحة في وطنها.

وعن اختيار أهم القضايا لطرحها تحت قبة المجلس، أكدت الجشي أن اختيار الشخص للمواضيع ينبع من معاناته الشخصية أو ملامسة الموضوع لمحيطه الخاص أو العام، مشيرة إلى أن معيار الكفاءة هو المهم في اختيار المنضمين للمجلس. وشددت على ضرورة أن تمثل كافة شرائح المجتمع في المجلس.

"الادعاء" يطالب بالقصاص من قاتلة "تالا"

المصدر: جريدة الوطن الاحد 5 جماد الاول 1434 هـ 17 مارس 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=137616&CategoryID=3

ينبع: مخلد الحافظي
تشهد المحكمة الشرعية بمحافظة ينبع في العاشرة من صباح اليوم الجلسة الثانية للنظر في قضية العاملة الإندونيسية التي قتلت الطفلة تالا خالد الشهري " 5 سنوات"، وذلك بحضور مندوب من السفارة الإندونيسية وعدد من المحامين والمترجمين ووالدي الطفلة. ومن المنتظر أن يطالب الادعاء العام نيابة عن الأسرة بالقصاص من الخادمة.
وكانت هيئة التحقيق والادعاء العام استكملت خلال الأسابيع الماضية ملف التحقيقات حول حيثيات الجريمة التي أثارت الرأي العام، وشهدت تمثيل الجريمة واعتراف الخادمة بجرمها، فيما تتطلع إلى إصدار الحكم في القضية، عقب إحالتها إلى المحكمة، وكانت هيئة المحكمة استمعت لاعترافات القاتلة الثلاثاء الماضي وصادقت أقوالها، التي تضمنت قتل الطفلة وفصل رأسها عن جسدها بواسطة سكين، ولم تفصح العاملة عن الدوافع الحقيقة لتلك الجريمة البشعة، وقال خالد الشهري لـ"الوطن" أمس: إن الادعاء العام بينبع سيترافع عنه في القضية التي يطالب فيها بالقصاص من القاتلة، وقال إنه سيحضر الجلسة.

"التعثر" و"التأخر" يحاصران 22 مشروعا صحيا

شملت 10 مناطق.. ومكة المكرمة تتصدر بـ6 منشآت

المصدر: جريدة الوطن الاحد 5 جماد الاول 1434 هـ 17 مارس 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=137700&CategoryID=5

الرياض: تركي الصهيل
سجلت مشاريع وزارة الصحة في 10 مناطق، تعثرا وتأخرا وضعفا في مستوى الإنجاز، شملت 22 مشروعا. وتصدرت منطقة مكة المكرمة في المشاريع الصحية المتعثرة أو المتأخرة بـ 6 مشاريع.
ووفق مراجعة قامت بها "الوطن" لقوائم المشاريع الصحية تحت الإنشاء في كل المناطق، تبين أن هناك 22 مشروعاً متعثراً أو متأخراً في المناطق العشر التي تقام فيها تلك المشروعات، وتوزعت كالآتي: مكة المكرمة 6 مشاريع، تبوك 4 مشاريع، ومشروعان لكل من الرياض والمنطقة الشرقية والمدينة المنورة وجازان، ومشروع واحد في كل من حائل وعسير والباحة ونجران.

وفيما أقرت "الصحة" تغريم مقاولين متأخرين، سجلت مشاريع تدنيا في الإنجاز بلغ أدناها نسبة 7% في مشروع بالطائف، على الرغم من تسلم المشروع قبل أكثر من 7 سنوات. كما سلمت مشاريع -منها "بدر الجنوب" بنجران- بعد 10 سنوات مع وجود "عيوب".

كشفت مراجعة قامت بها "الوطن" لقوائم المشاريع الصحية تحت الإنشاء في مناطق المملكة الـ 13، عن وجود 22 مشروعا في 10 مناطق، سجلت عليها ملاحظات تأخر وعلى بعضها تدني في مستويات الإنجاز، وصلت في أدناها 7% لأحد المشاريع في الطائف رغم تسلم المشروع منذ أكثر من 7 سنوات.

وحظيت منطقة مكة المكرمة على النصيب الأعلى من المشاريع المتعثرة والمتأخرة بـ 6 مشاريع، فيما لم تسجل على مشاريع القصيم الإنشائية الـ8، أو الحدود الشمالية الـ5، أو مشاريع الجوف الصحية الـ5، أية تأخير.

وفي منطقة الرياض، ورغم تسلم مقاول مشروع إنشاء مستشفى "شمال الرياض"، للموقع في تاريخ 1428/9/14، إلا أن نسبة الإنجاز لم تتجاوز الـ50%، وقد يعود ذلك لتوقف المشروع لفترة ما، قبل أن يتم استئناف العمل به، فيما ينتظر أن يتم تسليم المشروع مطلع العام المقبل.

واعترفت وزارة الصحة، في تقرير لها، حصلت "الوطن" على نسخة منه، بوجود عدد من المقاولين المتأخرين في تنفيذ مشروعاتها، وبعضهم تم تغريمه ماليا. ومن بين مشاريع الرياض المتعثرة والمتأخرة مشروع إنشاء مستشفى حوطة سدير، والتي وصلت نسبة الإنجاز فيه 55%، وكان من المفترض أن يقوم بتسليمه في 1432/1/3 بعد أن كان قد استلم الموقع في 1429/1/4.

وفي مكة، غرمت وزارة الصحة المقاول المسؤول عن إنشاء مستشفى جنوب القنفذة مع الإشراف، بعد أن تسلمته بشكل ابتدائي خلال الفترة الماضية، على الرغم من أن تاريخ الاستلام المتوقع كان في 1429/3/26.

وفيما كان منتظرا أن يسلم المقاول المسؤول عن إنشاء مستشفى الليث في جدة المشروع في تاريخ 1432/2/29، إلا أن تدني الإنجاز والذي سجل 46% فقط حال دون ذلك، وقررت وزارة الصحة تمديد مدة المشروع الذي بدأ العمل به في 1429/4/7.

وعلى الرغم من السنوات الـ 9 التي بدأت في 1424/8/9، مع تسلم مقاول مستشفى قباء بالحارث بالطائف لأعمال الإنشاء إلا أن المشروع لم يكتمل بعد، ووصلت نسبة الإنجاز فيه لـ 95% فقط، في وقت كان مقررا أن يقوم بتسليم المشروع في 1433/5/2، وهو ما حدا بوزارة الصحة لتطبيق الإجراءات النظامية بحقه.

الحال، لم يكن مختلفا كثيرا تجاه مشروع مستشفى نمرة بالقنفذة، والذي استلمه المقاول في 1424/4/9، وبلغت نسبة الإنجاز فيه 94% بعد مضي 10 سنوات من تسلم المشروع، في وقت كان من المقرر أن يسلم المشروع فيه في تاريخ 1430/12/3.

المشهد في مشاريع منطقة مكة المكرمة الصحية المتعثرة والمتأخرة، كان متقاربا نوعا ما، ويتضح ذلك من خلال مراجعة تفاصيل عقد إنشاء مستشفى أم الدوم بالطائف، والذي رغم تسلم المقاول لأعماله في تاريخ 1428/9/21، إلا أن نسبة الإنجاز فيه لم تتجاوز الـ 85%، في وقت كان مقررا أن يتم استلام المشروع في 1431/12/20، بينما تستعد وزارة الصحة لاتخاذ الإجراءات النظامية بحق المقاول، طبقا لتقريرها، لمبرر أن العمل يسير بشكل بطيء في المشروع.

أما الأكثر ضبابية، فكان لمشروع مستشفى المعالي بالطائف، والذي لم تتجاوز نسبة الإنجاز به 7%، رغم تسلم المقاول للمشروع في تاريخ 1429/7/26، إذ قررت الوزارة إيقاف العمل، وسحب المشروع من المقاول.

وفي المنطقة الشرقية، حالت طبيعة التربة دون إحراز تقدما في إنشاء مستشفى العمران في الأحساء، والذي بلغت نسبة الإنجاز فيه 27%، إذ توقفت أعمال المشروع الذي بدأ في 1431/1/5، لفترة، قبل أن يتم استئنافه، في وقت كان يفترض أن يتم تسليمه في تاريخ 1433/5/4.

وكان لاثنين من مشاريع المدينة المنورة الصحية البالغ عددها 8، نصيب من التأخر والتعثر، إذ قررت وزارة الصحة إيقاف العمل في مستشفى المدينة المنورة التخصصي، والذي بلغت نسبة الإنجاز فيه 28%، بهدف تعديل تصميم المستشفى، وتحصلت الوزارة على موافقة المقام السامي باعتماد أعمال ومدة إضافية للمشروع، الذي بدأ العمل فيه بتاريخ 1429/3/28، وينتظر أن يتم تسليمه بالكامل في 1435/8/27.

واستمرارا في طيبة، فقد طبقت وزارة الصحة غرامة التأخير والإشراف على مقاول إنشاء مستشفى خيبر، والذي استلم المشروع في تاريخ 1429/4/21، وكان من المفترض أن يسلمه للوزارة في تاريخ 1432/4/20.

ولم يكن المشهد مختلفا في منطقة حائل، والتي تعثر فيها إنشاء مستشفى حائل التخصصي، ومستشفى الصحة النفسية، ولم تتجاوز أعمال الإنشاءات في الأول 46% رغم تسلمه بتاريخ 1425/7/29، وفي الثاني 75% رغم تسلمه في 1429/10/21. وقامت وزارة الصحة بسحب مشروع "التخصصي" من المقاول، وفتحت مظاريف المنافسة الجديدة على المشروع، فيما طبقت على مقاول "الصحة النفسية" غرامة التأخير والإشراف.

أما في عسير، فلم تتجاوز نسبة الإنجاز في مستشفى الولادة والأطفال ببيشة الـ40%، فيما كان مقررا تسلم المشروع من المقاول في 1432/10/20 أي قبل عامين.
ورغم تحديد تاريخ 1430/1/27 للمقاول الذي تولى العمليات الإنشائية لمستشفى تيماء في منطقة تبوك، إلا أنه لم يسلم المشروع في الوقت المحدد بعد أن كان قد استلم العمل في الموقع في يوم 1427/2/28، وهو ما حدا بوزارة الصحة لتطبيق غرامة التأخير رغم استلامها للمستشفى ولكن بعد موعده المحدد، فيما ينتظر المشروع إيصال التيار الكهربائي له.
أما مقاول مستشفى أملج، والذي استلم المشروع في تاريخ 1429/4/15، فقد قررت وزارة الصحة تطبيق غرامة التأخير والإشراف عليه، لمرور تاريخ تسليم المشروع 1432/4/14، ولم ينه بعد العمليات الإنشائية مكتفيا بنسبة إنجاز 91%.
وكذلك الحال مع مقاول مستشفى ضباء الذي تجاوز بدوره تاريخ تسليم المشروع في 1432/3/14، وتم تطبيق غرامة التأخير والإشراف عليه، فيما تتجه "الصحة" للرفع بسحب مشروع إنشاء وتجهيز مركز السكر بمستشفى الملك خالد بتبوك، لتعثر المقاول الذي بدأ بالمشروع في تاريخ 1429/4/27، ولم يكمله بعد.
نسبة الإنجاز في أعمال إنشاء مستشفى "المخواة" في منطقة الباحة، لم تتجاوز الـ37%، رغم تسلم المقاول للمشروع في 1429/4/10، وهو ما دفعه للتقدم بطلب أعمال ومدة إضافية لعدم تمكنه من الوفاء بموعد التسليم 1432/8/9.
وفي جازان، استقر التأخر في مشروعي إنشاء مستشفى بيش العام، والذي رغم تسلمه إلا أنه طبقت بحق المقاول غرامة التأخير لتجاوزه موعد التسليم المقرر بـ 1430/1/30، وإنشاء مستشفى العارضة الذي لم تتجاوز نسبة الإنجاز فيه 40%، وجار العرض بسحب المشروع من المقاول.
وأخيرا، في نجران، فقد سجلت وزارة الصحة ملاحظات على مشروع مستشفى بدر الجنوب، والذي لم تشفع سنواته العشر التي بدأت في تاريخ 1423/8/23 حتى استلامه بتاريخ 1433/2/20 من وجود ملاحظات على أعمال إنشاء المقاول.

مصدر مطلع لـ الشرق: أطباء أجانب يزوّرون شهادات تدريب للحصول على البورد السعودي

المصدر: جريدة الشرق الاحد 5 جماد الاول 1434 هـ 17 مارس 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/03/17/766971

الدمام – سحر أبوشاهين
كشف مصدر مطلع لـ «الشرق، عن تحايل يمارسه بعض الأطباء المقيمين في المملكة للحصول على شهادات تدريب من مستشفيات تعليمية في بلدانهم، يستغلونها لاحقاً في التقدم لبرنامج الزمالة المعادل للماجستير والمؤهل للعمل كاختصاصي، أو برنامج الدكتوراة المؤهل للعمل كاستشاري. وعلمت «الشرق» أن التحايل يبدأ بشهادات تدريب مزوّرة تسوّغ لحاملها الحصول على البورد العربي، ومن ثم التقدم إلى الهيئة السعودية للتخصصات الصحية للحصول على البورد السعودي، وبالتالي يؤهلهم ذلك للترقي ونيل مميزات مادية لا يستحقونها. وحذر المصدر من خطورة ممارسة هؤلاء المزوّرين للعمل في مجال لم يحصلوا فيه على تدريب وليسوا مؤهلين لممارسة المسؤوليات المكلفين بها، التي تكون الأخطاء الطبية من نتائجه، لافتاً إلى أن هؤلاء موجودون في كل التخصصات الطبية من طب عيون، وباطنية، ونفسية، وعظام وغيره.
من جانبه، أكد المتحدث باسم الهيئة السعودية للتخصصات الصحية عبدالله الزهيان اكتشاف شهادات تدريب مزوّرة، تقدم بها أطباء أجانب لبرنامج الزمالة، وحصلوا بناءً عليها على شهادة الماجستير أو الدكتوراة في تخصصاتهم، مبيناً أن ذلك سيمنع تجديد الترخيص لمَنْ سبق أن حصل عليه تأسيساً على شهادة تدريب مزوّرة، وستتم إحالته على الجهات الأمنية

المختصة لتوقيع العقوبة النظامية عليه. وأشار إلى أن تزوير شهادات التدريب سيحرم المتقدمين مستقبلاً من الحصول على ترخيص مزاولة المهنة، مشدداًعلى أن المملكة ستكون خالية من الشهادات الصحية المزورة بصورة نهئية بحلول عام 2015م، نظراً لبدء تطبيق برنامج إلزامية توثيق الشهادات لجميع الممارسين الصحيين دون استثناء منذ مطلع شهر نوفمبر 2012م. وقال إن التوثيق سيشمل ممارسين صحيين لم يسبق أن طُلب منهم مسبقاً. وبيّن أنه بحلول العام 2015، سيتم الانتهاء من توثيق شهادات نصف مليون ممارس صحي، سعودي وأجنبي، يعملون بجميع التخصصات في القطاعين الحكومي والخاص.

وبيّن أن التوثيق لن يقتصر على الشهادات العلمية فقط، بل سيتعداها إلى شهادات التدريب للتأكد من صحتها وموثوقية الجهات الصادرة عنها. وكشف الزهيان عن متانة الإجراءات التي تتبعها الهيئة في هذا الصدد، ومنها تعاقدها مع شركة عالمية متخصصة لتدقيق الشهادات لديها قاعدة بيانات لـ 80 مليوناً من أصحاب السوابق، ولديها 3000 فرع حول العالم. وقال إن دقة اختبار الهيئة والموضوع من قبل كبار الاستشاريين في التخصص، يجعل تجاوز غير المؤهل له مسألة صعبة، لافتاً إلى أن التقدم للحصول على الترخيص سيكون إلكترونياً قريباً عن طريق موقع الهيئة الإلكتروني ما سيزيد من الدقة. وأضاف أن الهيئة لديها خطة خمسية للوصول بفروعها إلى كل المدن الرئيسة وغير الرئيسة.

الشرق
صحيفة يومية شاملة
www.alsharq.net.sa

تبادل السجناء بموجب اتفاقية الرياض 1983

السفارة السعودية في عمّان لـ الشرق: سنمنح نقوداً للسجناء في العراق ليحصلوا على مستلزماتهم

المصدر: جريدة الشرق الاحد 5 جماد الاول 1434 هـ- 17 مارس 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/03/17/766914

تونس – الشرق

اتهمت بسمة الخلفاوي، أرملة المعارض التونسي الذي اغتيل مطلع فبراير شكري بلعيد، سياسيين بمحاولة احتواء عملية اغتيال زوجها والحديث بكل فخر عن انتقال يعدونه ديمقراطياً.

وطالبت الخلفاوي، في كلمةٍ لها أمس الأول، السلطات التونسية بالإسراع في الكشف عن الجناة الحقيقيين الذين يقفون وراء الجريمة، مؤكدةً أنها لن تهدأ إلا حين يُكشَف عن الطرف الخفي الذي نفذ وموّل وحرض على قتل زوجها.

من جهته، منح مجلس الهيئة الوطنية للمحامين درع المحامين لعائلة بلعيد.

وحضر حفل تسليم الدرع، الذي أقيم أمس الأول بعد ندوة بعنوان «الجريمة السياسية»، والد بلعيد وأرملته.

كما حضر هذا التكريم، الذي جاء قبل يوم من إحياء أربعينية بلعيد، ممثلون عن الاتحاد الدولي للمحامين واتحاد المحامين العرب.

من جهته، جدد عميد المحامين التونسيين، شوقي الطبيب، تمسك الهيئة الوطنية للمحامين بمطلب كشف حقيقة اغتيال بلعيد والأطراف المتورّطة في هذه الجريمة.

كما شدد الأمين العام لاتحاد الشغل، حسين العباسي، تمسك الاتحاد بمطلب

شكري بلعيد تنظيم مؤتمر وطني لنبذ العنف، منبّها حكومة علي العريّض إلى ضرورة منع جميع أشكال العنف وخطر تواصل الاغتيالات السياسية.

وأوضح أن الاتحاد سينظم حواراً وطنياً ضد العنف يومي 8 و9 إبريل المقبل كان دعا إليه بلعيد.

صحة القصيم": مستعدون لتوضيح أي إشكال لذوي" منيرة".. ولهم الحق في التظلُّم على خطوات العلاج

المصدر: جريدة الشرق الاحد 5 جماد الاول 1434 هـ- 17 مارس 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/03/17/766975

الدمام – الشرق
أوضح الناطق الإعلامي لصحة منطقة القصيم محمد الدباسي في خطاب بعث به لـ«الشرق»،تعقيباً على مانشرته الشرق في عددها رقم 386 بتاريخ 11 /2/ 1434 تحت عنوان (منيرة ماتت أمس)، المتضمن قضية المريضة منيرة العايد - رحمها الله-، جاء فيه»نفيدكم أن الممرضة منيرة العايد(65 عاماً) من مرضى مستشفى المذنب العام وكانت تعاني من (مرض سكري، واكتئاب ثنائي مزمن قطبي، وتليف في الكبد واستسقاء في البطن، وارتفاع في ضغط الوريد البابي مع دَوالٍ بالمريء، وغيبوبة كبدية متكررة ، وربو شعبي مزمن، واعتلال بالكلى) وراجعت ونومت في مستشفيات (المذنب العام، والملك فهد التخصصي في بريدة، ومستشفى الدكتور سليمان الحبيب بالمنطقة على حساب وزارة الصحة) وقد تم خلال فترة دخولها هذه المستشفيات وخروجها بشكل دوري متابعة حالتها المرضية والتعامل معها كما يتم مع مختلف المرضى والمستفيدين تحت رعاية الأطباء والاستشاريين والأجهزة التمريضية والفنية والمساعدة وتم تزويد ذويها بأهم المتطلبات لحالتها التي كان ضمنها الحاجة الماسة إلى زراعة كبد وأعطوا التقارير المطلوبة والتوجيهات، وتم التنسيق والمتابعة مع عدة جهات مختصة للبحث من قبل ذويها والمعنيين بالمستشفى لذلك، هذا ما أردنا توضيحه للقارئ الكريم مؤكدين أن صحة القصيم مستعدة لتوضيح أي إشكال لذوي المريضة لو رغبوا في ذلك، كما أن لهم الحق في التقدم بأي شكوى أو تظلم أو ملاحظات على خطوات العلاج التي تمت للمريضة.»

حفر الباطن: معلم عربي يتسبب في كدمات" لطالب مدرسة أهلية" .. والتربية" تحقق

المصدر: جريدة الحياة الاحد 5 جماد الاول 1434 هـ- 17 مارس 2013م
http://alhayat.com/Details/493555

الدمام - «الحياة»
تعتزم إدارة التربية والتعليم في محافظة حفر الباطن، فتح تحقيق في واقعة اعتداء معلم عربي، اعتدى أمس، على طالب سعودي يدرس في إحدى المدارس الأهلية في حفر الباطن (تحتفظ الصحيفة باسمها)، متسبباً في إصابات طالت مواقع عدة في جسم الطالب. طالب والد الطالب فواز العجمي، وزارة التربية والتعليم، بـ «رد اعتبار ومحاسبة» المعلم، وهو

مصري الجنسية، الذي اتهمه بالاعتداء على ابنه (18 سنة)، موضحاً أنه أصيب بـ «جروح وانتفاخات في يديه ورأسه. فيما تحول ثوبه إلى اللون الأحمر القاني» بحسب قول الأب.
وبدأت المشكلة، بحسب رواية العجمي، التي قدمها إلى «الحياة»، باتصال تلقاه في الـ 11 من صباح أمس، من ابنه، يفيد بوجوده في شرطة حفر الباطن، وما أن قدم حتى شاهد ابنه «مضرجاً بدمائه. فيما كان في مقابله 3 معلمين، من الجنسية المصرية، قدموا ادعاء ضد ابني. الذي قمت به إلى المستشفى، لمعالجة جروحه وإصاباته.
وعدت إلى الشرطة في الثالثة عصراً، لرفع دعوى ضد المدرس، لكنهم أبلغوني أن مثل هذه القضايا، تعتبر قضايا تربوية داخلية، وحلها لدى إدارة التربية والتعليم في محافظة حفر الباطن، بحسب التعليمات الموجودة لديهم».
وأبدى العجمي، غضبه لما حدث، «حتى لو كان ابني قام بأي سلوك خاطئ، فلا ينبغي أن يعامل بهذه الطريقة»، مستدركاً «سألت زملاء ابني عما جرى، وأوضحوا أن سبب المشكلة أن ابني رفض القيام من مكانه، لينتقل إلى مكان آخر، ليبدأ المعلم بالتهجم اللفظي عليه، وانتـهى الأمر بالضرب».
وأضاف أن «قرار وزارة التربية والتعليم شدد على منع الضرب، فكيف إذاً تطور الأمر لاعتداء جسدي. وكأن فلذة كبدي الذي قمت برعايته طوال عمري، واخترت له الدراسة في مدرسة أهليّة، رغبة في رفع مستواه التعليمي، أضحى لعبة في يد مدرس أراد استعراض عضلاته على ابني، واعتدى عليه بشكل وحشي».

طالبَ "التربية" برفع تأهيل المعلمين والمعلمات

الشورى" يبدي قلقه من نسبة الإخفاقات الكبيرة في اختبار الكفايات"

المصدر: جريدة الرياض الاحد 5 جماد الاول 1434 هـ- 17 مارس 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/03/17/article818000.html

الرياض - عبدالسلام البلوي

أقلقت نسبة الإخفاقات الكبيرة في اختبارات "الكفايات" للمتقدمين للوظائف التعليمية، مجلس الشورى وطالبت اللجنة التعليمية التي درست أداء وزارة التربية والتعليم، الوزارة بزيادة الاهتمام ببرامج تدريب ورفع تأهيل المعلمين والمعلمات سنوياً، وتعزيز البنود الخاصة بذلك في ميزانية الوزارة.
وأكدت اللجنة أن التوصية تأتي في ضوء إخفاق نسبة كبيرة من خريجي الجامعات المتقدمين للعمل في مجال التعليم في اختبارات الكفايات، بل لم يجتز البعض منهم تلك الاختبارات رغم إعطائهم فرصة ثانية، مشيرةً إلى النقص الواضح في مستوى أداء بعض المعلمين والمعلمات الموجودين على رأس العمل وتدني مستوى وعطاء التحصيل العلمي والمهاري لطلابهم ولطالباتهن، ورأت ضرورة التدريب والتأهيل الأفضل للمعلمين في جميع التخصصات. إلى ذلك يُخضع مجلس الشورى اليوم الأحد تقرير لجنة الشؤون التعليمية بشأن تقرير وزارة التربية والتعليم للعام المالي 321433 للمناقشة وقد أكدت مصادر ل"الرياض" أن التقرير تضمن أربع توصيات تعالج عدداً من الملفات الهامة، الثانية تؤكد على الوزارة بضرورة إعطاء الأولوية في مشروعاتها ومعالجتها لمعاناة المعلمين للإسراع في تنفيذ قرار مجلس الوزراء القاضي بشمول المعلمات لمشروع النقل المدرسي، وتخصيص حضانة في المدارس والأحياء داخل وخارج المدن لحضانة أطفال المعلمات والموظفات وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في ذلك.
وأوضحت اللجنة ان توصيتها جاءت بعد مناقشات بين المجلس والقيادات العاملة في الوزارة خلال اللقاءات الأخيرة معهم، وحرصاً من اللجنة على سرعة معالجة أسباب ما حصل لبعض المعلمات من حوادث سير وأخطار أمنية ومشاكل عائلية خلال الذهاب والإياب من وإلى مواقع مدارسهن النائية ولما تحمله كل أم من المعلمات اللاتي لديهن أطفال في سن الرضاعة والحضانة من قلق شديد وهموم نفسية ذات انعكاسات سلبية محبطة لرسالتهن التعليمية بسبب ترك أطفالهن

المرضى او الرضع تحت رعاية غيرهن من خادمات غير مخلصات او قريبات غير مدركات لواجبات العناية الحقة بالأطفال فقد حرصت اللجنة على وضع التوصية السابقة.
وطالبت توصية اللجنة التعليمية الثالثة الوزارة، بمراعاة ظروف المدارس عند صدور تعيينات جديدة أو نقل للمعلمين حتى لا يتسبب ذلك في نقص للأداء التعليمي في المدارس الأهلية والحكومية.
ودعت التوصية الرابعة إلى إنجاز الترتيبات المطلوبة للبدء في تنفيذ مشروع أندية الحي في المدارس ومراعاة تخصيص وقت لطلاب كل مرحلة وأن تكون هذه الأندية للأنشطة التربوية وحسب الفئات العمرية.
وأكدت اللجنة أهمية مشروع الأندية والأمل في تحقيقها لأهداف طالما نادى بها المربون لإعادة الدور الحيوي للمدرسة وجعلها مركز إشعاع ثقافي واجتماعي ورياضي لمنسوبي الحي او القرية بدلاً من إغلاق أبوابها معظم ساعات اليوم والأمل من خلاله أن يتم تطوير المراكز الصيفية المدرسية.

ربط 617 جمعية و80 مكتب ضمان عبر السجل المدني

حصر الفقر في المملكة بمركز معلومات موحد

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 3 جماد الاول 1434 هـ 15 مارس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130315/Con20130315580907.htm

متعب العواد، راشد الثويني «حائل»
وزارة الشؤون الاجتماعية اللمسات النهائية لتأسيس مشروع مركز المعلومات الموحد لحصر ورصد حالات الفقر في المملكة، من خلال ربط الجمعيات الخيرية المنتشرة في مناطق ومحافظات ومدن وقرى وهجر المملكة والضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية في مركز المعلومات الجديد عن طريق السجل المدني للمواطن والمواطنة من المحتاجين.
كشف ذلك لـ«عكاظ» مدير عام الشؤون الاجتماعية في منطقة حائل سالم السبهان، موضحا أن مركز المعلومات الموحد تعمل عليه الوزارة حاليا وسيرى النور قريبا إن شاء الله، وسيتم من خلاله ربط الجمعيات الخيرية والضمان الاجتماعي والرعاية في مركز واحد بحيث تكون المعلومة واحدة عن طريق السجل المدني، وبذلك نكون قد حققنا هذا المطلب.
يذكر أن عدد الجمعيات الخيرية في المملكة حاليا يبلغ 617 جمعية خيرية منها 38 جمعية خيرية نسائية و 89 مؤسسة خيرية خاصة، فيما يتجاوز عدد مكاتب الضمان الاجتماعي في مناطق ومحافظات وقرى المملكة أكثر من 80 مكتبا تقدم خدماتها الاجتماعية في فروع رجالية ونسوية، وذلك بحسب دليل الجمعيات الخيرية في المملكة العربية السعودية لعام 1433هـ والذي أصدرته وكالة وزارة الشؤون الاجتماعية للتنمية الاجتماعية.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

شركات التأمين تماطل في حقوق المستشفيات و تربح المليارات

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 5 جماد الاول 1434 هـ- 17 مارس 2013م
http://www.aleqt.com/2013/03/17/article_740001.html

"الاقتصادية" من الرياض

عبّر قراء "الاقتصادية" عن عدم رضاهم عن خدمات شركات التأمين، خصوصاً فيما يتعلق بالنواحي الطبية، على الرغم من أن أرباحها تقدر بالملايين، مطالبين الجهات المعنية كوزارة التجارة ومؤسسة النقد ووزارة الصحة بالتدخل ووضع حد لـ "مماطلة" شركات التأمين في دفع المستحقات المالية.

ويرى سليمان العمران في تعليق على خبر "مديونيات شركات التأمين للمستشفيات مليارا ريال في 2012 "، والمنشور في عدد "الاقتصادية" أمس الأول، يرى أن أحد أهم أسباب فقدان الثقة بين المستشفيات وشركات التأمين هو غياب الترميز الطبي عن السوق الصحية في المملكة، "الترميز الطبي له دور فعال جدا في تنظيم عملية التأمين في القطاع الصحي، وتقليل عمليات التزوير والتلاعب".

ويضيف "وجود نظام ترميز مع أنظمة ومعايير واضحة مهم جداً لسوقنا الصحية. الموضوع كبير جداً ويحتاج إلى تطبيق الترميز الطبي العاشر بأسرع وقت. أعرف أن الترميز الطبي العاشر سيتم إقراره بعد شهرين ولكن أمنيتي أن يتم تفعيله بشكل صحيح لأن المشكلة أصحبت اقتصادية".

ويقول صالح بن اللحيدة ديون فاقت مليارين وخدمات رديئة، "قطاع التأمين الحل إما اندماجات واستحواذ، أو مزيد من الديون والإفلاسات الجماعية والخروج من السوق".

ويعلق أبو وليد ويقول "إن شركات التأمين تماطل في دفع حقوق المستشفيات وتقبض بالمليارات من المواطن المؤمن أو شركته التي تؤمن عليه، ورغم هذا يذوق المريض الأمرين حتى يحصل على موافقة من شركة التأمين حتى لو كان علبة دواء بنادول بخمسة ريالات، يعني بفلوسك و ندوسك"

ويقول محمود "أصلا المستشفيات تبالغ في الفواتير خصوصا عند وجود بطاقة التأمين".

ويعلق عبد الله الغامدي ساخراً " إذا ستسمعون عن قريب عن تشكيل لجنة في وزارة التجارة، أو ربما في وزارة الصحة لحل مشكلة هذه المطالبات كما هو الحال مع لجنة المساهمات العقارية، كلتا الحالتين فيهما وعليهما مليارا علامة استفهام".

وكانت "الاقتصادية" قد نشرت أمس الأول خبراً حول مديونيات شركات التأمين للمستشفيات والتي بلغت ملياري ريال في 2012. وقال الدكتور سامي العبد الكريم عضو مجلس الضمان الصحي ورئيس اللجنة الوطنية الصحية في مجلس الغرف السعودية إن بعض شركات التأمين تمارس دوراً غير مهني مع مقدمي الخدمات الصحية عبر المماطلة في دفع المستحقات المالية المستحقة لهم، والتأخير في البت في المطالبات بهدف الضغط على مقدمي الخدمة الطبية كي يضطروا إلى الموافقة على تسوية غير عادلة.

وأشار إلى أن هناك عدم ثقة بين شركات التأمين والمستشفيات والمراكز الصحية، حيث إن الشركات المؤمنة تتشكك في التقارير الطبية والفواتير وتعطل الموافقة عليها. واعتبر أن المشكلة "أزمة ثقة" أكثر من كونها مسألة مديونية غير مسددة مع تراكم المشكلات.

وتابع العبدالكريم "بعض شركات التأمين لا تجد من يقف في وجه مخالفاتها وتلاعباتها، حيث إن مجلس الضمان الصحي دوره الرئيس تنمية العلاقة التأمينية بين الأطراف الثلاثة الرئيسة (مقدمي الخدمة، شركات التأمين، العملاء. وأضاف "من المفترض أن يمارس هذا الدور مؤسسة النقد العربي السعودي لأنها هي التي رخصت لشركات التأمين مزاولة العمل في السوق التأمينية المحلية.

مطالب برفع الإعانة الشهرية واستشعار المسؤولية الاجتماعية تجاه الأيتام

المصدر: جريدة اليوم الاحد 5 جماد الاول 1434 هـ 17 مارس 2013م
http://www.alyaum.com/News/art/75613.html

خالد سجاف – الدمام

ضمن مبادرة أرامكو السعودية لرعاية الأيتام أقامت الجمعية الخيرية بالمنطقة الشرقية لرعاية الأيتام» بناء « مساء أمس الأول بمقر برنامج الأمير محمد بن فهد لتنمية الشباب محاضرة ألقاها الدكتور مريد الكلاب من دولة الكويت تحت عنوان (أيتامنا مسؤولية الجميع) أوضح فيها أن إعانة الأيتام الشهرية لا تكفي للوفاء بمتطلبات الحياة اليومية لليتيم في ظل زيادة الأسعار وارتفاع تكاليف المعيشة، فضلاً عن عدم كفايتها للاهتمام بالجوانب الحياتية لليتيم وتطوير ذاته وإثبات نفسه واعتماده عليها وكسر نظرة الشفقة التي ينظر بها المجتمع لليتم، مطالبين بزيادة الإعانة المالية التي تصرف شهريًا للأيتام من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية البالغة ٢٠٠٠ ريال، مؤكدين على أهمية الدمج الاجتماعي للأيتام مع الآخرين وعدم اقتصار تزويج الأيتام باليتيمات فقط .

وأكد الكلاب المتخصص في دورات التنمية البشرية وتطوير الذات خلال المحاضرة، على أهمية المسؤولية الاجتماعية تجاه الأيتام واستشعار الأفراد لدورهم إزاء هذه الشريحة الغالية من المجتمع، بقوله: « على الجميع تحمل مسؤولياتهم تجاه الأيتام كأشخاص لهم حق الحياة ومساواتهم بغيرهم من أفراد المجتمع، وأن يقدم لهذه الشريحة الرعاية المعنوية من خلال المخالطة والاندماج مع أقرانهم وأن يعاملوا معاملة طبيعية لا يشعرون من خلالها بالشفقة والتأسف على حالهم».

وأضاف الكلاب :»أن رعاية الأيتام تدخل على النفس السعادة والبهجة، علاوة على أنها تجلب البركة والخير على الأسر المتكفلة بالأيتام وتوفر حياة كريمة للأيتام تساعدهم على الانطلاق في حياتهم وخوض غمار تجاربهم التي تثري المجتمع وتساعد في بنائه ونهضته».

وانتقد الدكتور الكلاب القطاع الخاص وألمح إلى أن مشاركاتهم في دعم الأيتام مخجلة للغاية ومقصرين في البرامج الموجهة إليهم مطالبهم بتحمل المسؤولية و الأمانة الملقاة على عواتقهم وأن يكونوا شركاء مع الجهات الحكومية التي تعنى بالأيتام والأعمال الخيرية من أجل مواصلة المسيرة.

ومن خلال مداخلته قال عضو مجلس الشورى سابقاً ورئيس مجلس إدارة جمعية «بناء» الدكتور صالح الدوسري:» إن الجمعية لا تركز على النواحي المادية والدعم بل على التطوير والتأهيل، وشحذ همم المجتمع ليقوم كل شخص بدوره تجاه اليتيم وإلحاقه بالدورات التدريبية التي تمكنه من الاستعانة بنفسه وجعله قادراً على تحمل المسؤولية مشاركاً في بناء هذا الوطن لا يختلف عن أقرانه، مبيناً بأن مجتمعنا ولله الحمد يتصف بالقيم الدينية العليا التي تجعل منهم من يهتم بهذه الشريحة ويقدم لها كافة أوجه التعاون والشراكة المجتمعية للنهوض بمستوياتهم وجعلهم أعضاء فاعلين في مجتمعنا .

فيما نادى رجل الأعمال عبدالرزاق التركي «كفيف» بأهمية الدمج الاجتماعي للأيتام وزيادة الإعانة المالية التي تصرف لهم والاهتمام بجوانب التطوير والتدريب لدى الأيتام وإيجاد فرص وظيفية مناسبة لهم، مشيرا إلى أن المجتمع يجب أن يعي الدور الذي يجب أن يقوم به تجاه الأيتام فلا بد من استبدال نظرة الشفقة بنظرة أعم واشمل كدعوتهم لزيارة منازلنا وتزويجهم والمشاركة في أفراحهم . من جانبه لفت مدير دار الملاحظة الاجتماعية بالدمام عبدالرحمن المقبل في مداخلته إلى ضرورة مشاركة اليتيم في البرامج التدريبية وورش العمل لكسر عبارة «من أنا» وإلحاقهم بمراكز تدريبية متخصصة في تطوير الذات.

الشورى" أمام تحدي قبول أو رفض تعديلات وزارة العمل"

تعديل المادة (55) من نظام العمل.. الموظف على أعصابه"!

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 6 جماد الاول 1434 هـ 18 مارس 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/03/18/article818353.html

الرياض، تحقيق- نصر الأنصاري

ناشد عدد من العاملين في القطاع الخاص أعضاء مجلس الشورى بعدم تمرير بعض التعديلات التي اقترحتها وزارة العمل على نظام العمل، خصوصاً المتعلقة بالمادة (55)؛ كونها تشكل تهديداً حقيقياً للأمان الوظيفي، وتجعلهم في قلق نفسي مستمر، حيث نصّ النظام الحالي على أنّ عقد الموظف السعودي يتجدد تلقائياً بعد مرور ثلاث سنوات، فيما التعديل المقترح ينص على أن يكون العقد محدد المدة ويتم تجديده سنوياً، معتبرين أنّ هذه المادة لو تم تمريرها بالتعديل المقترح ستجعل أصحاب العمل يهددون الموظفين بعدم تجديد عقدهم دون سبب، في حال المطالبة بحقوقهم أيّاً كانت.

فصل تعسفي

وقال "عبدالله المحمد" إنّ النظام الحالي للمادة (55) جعل عقد الموظف محدد المدة يتجدد سنوياً لمدة ثلاث سنوات، ثم يتحول إلى عقد مفتوح يتجدد تلقائياً، ولا يتم إنهاء عقده إلاّ بمسببات نظامية محددة؛ مما كفل حق الطرفين، مبيّناً أنّ التعديل المقترح يسبب بالكثير من المشاكل لو تمت الموافقة عليه، مثل أنّ يكون هناك تعسف في عدم تجديد عقود السعوديين لأي سبب غير مشروع، حيث تنسف هذه المادة المواد الأخرى المتعلقة بالغياب والإهمال وغيره؛ لأنّها تجيز لصاحب العمل نظامياً عدم تجديد العقد بدون سبب، متسائلاً: هل يستطيع الموظف السعودي أن يطالب بأي حقوق له طالما بإمكان رب العمل عدم تجديد عقده بأي وقت؟.

الحلقة الأضعف

ولفت "محمد علي" إلى أنّ النظام الحالي يحقق الأمان الوظيفي ويحافظ على حقوق الموظف كونه الحلقة الأضعف، موضحاً أنّ المنشأه تستطيع كشف قصور العامل لديها خلال أول ثلاث سنوات من عقد الموظف، وعند ظهور علامات الإهمال والتسيب خلال تلك المدة يستطيع رب العمل إنهاء عقد الموظف، وهي فتره كفيلة بضمان حقوق رب العمل، مطالباً أعضاء مجلس الشورى بإيقاف هذه التعديلات للمادة (55)؛ لأنّها تساهم في عزوف الشباب عن العمل في القطاع الخاص، مضيفاً: "في حال خالف رب العمل النظام ولم يمنحني اجازاتي الرسمية، أو مطالبتي بالعمل ساعات إضافية دون تعويض، أو رفضه منحي التأمين الصحي لأفراد أسرتي، فلن أستطيع أن أشكوه؛ خوفاً من عدم تجديده عقدي، وطردي من العمل والتعذر بأي حجة يراها مناسبة".

شعور بالأمان

وأكّد "خالد العتيبي" على أنّ تعديل المادة (55) يضيف قوة إلى الطرف الأقوى في عقود العمل، ومن غير المنطق أن يترك الموظف الضعيف تحت مطرقة رب العمل، وهو من سيفرض كافة التفاصيل التي يرغب إضافتها في العقد، والموظف سيرضخ لكل الشروط الجائرة، ولن يستطيع أن يبدي أي إعتراض عليها، مطالباً بعدم ترك حرية التفاهم بين طرف قوي، وآخر ضعيف والإبقاء على المادة (55) دون أي تعديل؛ لأنّها تمنح الموظف الشعور بالأمان بشكل كفله النظام.

قصور وإهمال

وانتقد "عبدالعزيز بن عبدالله الخريجي" -محامي ومستشار قانوني- إعلان وزارة العمل مقترحات لتعديل المادة (55)؛ لأنّ نظام العمل وُضِعَ لصالح العامل وحمايته، كونه الحلقة الأضعف دائماً، مبيّناً أنّ النظام الحالي كفل لرب العمل عدم تجديد عقد الموظف السعودي خلال أول ثلاث سنوات، وهي مدة طويلة وكفيلة بكشف أوجه القصور والإهمال، كما أنّها منحت لرب العمل بعد ثلاث سنوات حق إنهاء عقد الموظف السعودي غير محدد المدة، وفقاً لأسباب مشروعة عديدة قررها النظام، مثل تدني الإنتاج وفقاً للتقييم الوظيفي، أو الإخلال بأنظمة صاحب العمل، أو التغيّب عن العمل، بالإضافة إلى أنّ العامل بعد مضي مدة سنة من علاقته يمكن التنبوء بتصرفاته المستقبلية

ضمانات وامتيازات
ونوّه "الخريجي" من أنّ نظام العمل وجد لتحقيق عدالة بين أطراف العلاقة -صاحب العمل والعامل-، فالنظام يتضمن نوعين من القواعد: قواعد خاصة يمكن الإتفاق خلاف مضمونها، وقواعد عامة آمرة لا يجوز الإتفاق خلافها، مضيفاً: "من هنا يتضح بأنّ الهدف الرئيس من نظام العمل تحقيق ضمانة وإمتيازات للطرف الأضعف في العلاقة العمالية التعاقدية؛ بأن حصن العامل ببعض القواعد القانونية، فالمادة الخامسة والخمسون إحدى النصوص التي تتضمن قاعدة آمرة كما سبق إيضاحها، ونصّت على أنّ عقد العامل السعودي محدد المدة بثلاث سنوات، وإذا إنتهت مدته واستمر الطرفين بالعمل بتنفيذه أصبح العقد غير محدد المدة، ونص كذلك على أنّ العقد إذ جدد لمرتين متتاليتين أو بلغت مدة العلاقة التعاقدية ثلاث سنوات تحول العقد لغير محدد المدة، ونرى بأنّ المنظم السعودي قد وفق في النص الآمر، ورتب إحدى المحفزات لعمل السعوديين بالقطاع الخاص، حيث تهدف القاعدة القانونية لتحقيق الإستقرار، والأمان الوظيفي".
الصالح العام
وقال "ثامر بن عبدالله الربيعة" -محامي ومستشار قانوني-:"تشهد المنظومة التشريعية في المملكة تطوراً تنظيمياً، وفي ظل ذلك؛ تسارع التعديلات المقترحة على كافة الأنظمة، وتتبارى الوزارات المعنية في تقديم مقترحاتها حول التعديلات التي ترى من خلالها تنفيذ نهج السياسة المنشود تطبيقها؛ تحقيقًا للصالح العام وخدمة المواطنين، إلاّ أنّ هذه التعديلات -باعتبارها نتاج جهد بشري- قد يعتريها بعض الزلل من وجهة نظر البعض، أو قد لا تتفق مع ما ينشده المواطن في تحقيق الاستقرار، والرفاهية، والرخاء"
وأضاف: "وزارة العمل تُعنى بصورةٍ واضحة بمصلحة المواطن السعودي بشكل مباشر وغير مباشر؛ لتوفير وظائف تقضي على آفة البطالة، وتخلق توازن فعال بين القطاع الخاص الذي يرفد التوظيف عموماً بوظائف متنوعة وعديدة، تحقق مرامي الوزارة في قضائها على البطالة، وتوطين الوظائف بتقليل العمالة الوافدة، ورغم مديح هذا التوجه باعتباره غاية في حد ذاته، إلاّ أنّ الوسائل قد لا تُبرَر، وقد يمتعضها الكثير، وهذا ما ظهر جليًا في التعديل المقترح للمادة (55) من نظام العمل المعمول به حاليًا، والذي تقدمت الوزارة لتعديلها". وأشار إلى أنّ الوزارة تهدف من تعديلها المقترح إلى غاياتٍ مشروعة، ورغم جميل غاية النص المقترح، إلاّ أنّ الوسيلة كان من الممكن معالجتها بصورة أكثر مرونة، تحقق للمتعاقد استقراراً وظيفياً يُمكّنه من أداء مهام عمله بشكل لا يُهدد استقراره الوظيفي والمادي والاجتماعي، وفي الوقت نفسه إيجاد آلية أكثر مرونة وفعالية تمنح رب العمل آلية تقويم تحفّز المتعاقد على إنجاز أعماله بصورة جيدة، فلا هي منحت العامل فرصة البقاء في العمل لأجل غير مسمى لمجرد تجديد عقده لمدة ثلاث سنوات متتالية؛ مما ينعكس سلباً على ادائه، ولا حصنت العامل من بطش رب العمل بإنهاء تعاقده لأسباب مشروعة، وهي في حقيقتها مقنعّة يرغب منها في التخلص من العامل أو إجباره على التنازل عن بعض حقوقه.
آفة البطالة
وأفاد "الربيعة" أنّه رغم كون التعديل المقترح يجعل من إرادة الطرفين مصدرًا لتمديد العقد وليس نص النظام -حسب النص المراد تعديله-، إلاّ أنّ هذا يُقلل من الضمانات التي يوفرها النص -المراد تعديله- للعامل، ولهذا انتقل الضمان الذي يوفره النظام من طرف العقد الضعيف "العامل" إلى الطرف الأقوى "رب العمل"، مضيفاً: "حريٌ بالنظام أن يُساند الطرف الضعيف في مواجهة الطرف الأقوى، وليس هذا فحسب، بل إنّ العامل في جميع الأحوال يكون مرغماً على العقد رغم ما به من سلبيات، أملاً في عملٍ يُحقق له استقرار مادي واجتماعي، ويبعده عنه آفة البطالة".
وقال إنّ المأمول من التعديل المقترح أن يكون أكثر مرونة وإنصافًا بخلق مراكز قانونية متوازنة، لا سيما وأنّ الفترة الحالية هي بحاجة إلى منظومة متوازنة من النصوص النظامية تحفّز الشباب على العمل في القطاع الخاص، تخفيفاً عن كاهل الوظائف العامة الحكومية، التي باتت تتسم بالندرة، ولهذا فإنّ أي نص يُهدِر أو يُهدد أي حق أو مكتسبات للعامل في مواجهة رب العمل سيؤدي لنتيجة عكسية، مفادها تدفق تيار من المواطنين إلى ساحة البطالة، وإلحاحهم في المطالبة بوظائف عامة أكثر أمانًا واستقرارًا، وترك المجال واسعًا أمام العمالة الوافدة في سوق عمل القطاع الخاص، وبالتالي تكون النتيجة غير المرجوة تماماً.
وأضاف أنّ الآثار القانونية المترتبة على النص المراد تعديله تختلف عنها في نص النظام المقترح، وهذه الآثار في العقد غير محدد المدة -النص المراد تعديله- أكثر نفعية، وأماناً، واستقراراً للعامل، بخلاف النص المقترح، الذي سيخلق أجواءً من التوجس والريبة تجاه العامل؛ مما يؤثر بالتأكيد سلباً على أدائه ونتاجه العملي، مطالباً الوزارة بخلق آليات أو حث رب العمل على إيجاد وسيلة أكثر فاعلية ومرونة تحفز العاملين الجادين، وتدعم تواجدهم على رأس العمل، وفي المقابل

تتعامل مع العمالة غير المنتجة التي تمثل عبئًا يُثقل كاهل رب العمل؛ مما يخلق أجواء تنافسية ومهنية رفيعة، تقود القطاع الخاص إلى الارتقاء بأدائه ونتاجه في منظومة الاقتصاد الوطني، واضطلاعه بمسؤولياته تجاه أبناء الوطن.

في تقرير أخير حصلت عليهاالرياض ..الخدمة المدنية:

أكثر من 155 ألف وظيفة حكومية شاغرة و79 ألف أجنبي بوظائف الدولة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 6 جماد الاول 1434 هـ 18 مارس 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/03/18/article818360.html

الرياض عبدالسلام البلوي

كشف التقرير السنوي الأخير لوزارة الخدمة المدنية للعام المالي 321433، عن وجود 155 ألفا و764 وظيفة شاغرة معظمها في سلم القضاء والادعاء العام وأعضاء هيئة التدريس، إضافة إلى الصحة والتعليم والهيئات والصناديق والمؤسسات العامة التي لم تشغل، ووظائف الهندسة والحاسب الآلي.

وحسب التقرير الذي حصلت عليه"الرياض" فإجمالي الوظائف المشغولة بالأجهزة الحكومية بلغ (مليوناً) و 539 ألفا يشغل السعوديين منها 919 ألفا و108 وظائف ويشغل غير السعوديين 79 ألفا و30 وظيفة وغالبها بالوظائف الصحية وأعضاء هيئة التدريس والتدريب.

وأبرز التقرير المعوقات التي تواجه أداء الخدمة المدنية وحصرها في أربع صعوبات أساسية، وهي استمرار زيادة الخريجين من الجامعات في تخصصات تم الاكتفاء منها بالوظائف الحكومية مع استمرار وجود نقص في بعض التخصصات المطلوبة، وتقوم الوزارة من خلال عضويتها بمجلس التعليم العالي بالتأكيد على الربط بين مخرجات التعليم وحاجة سوق العمل.

وأشار التقرير إلى عدم تجاوب بعض الجهات الحكومية مع الملاحظات الرقابية التي تبديها الوزارة بشأن التجاوزات في تطبيق الأنظمة واللوائح والقرارات المكملة لها، وترى الوزارة أنه لا تستبعد أن تقوم بإحاطة هيئة الرقابة والتحقيق في المخالفات مستقبلاً بتلك المخالفات.

ومن أبرز الصعوبات التي أوردها تقرير وزارة الخدمة، عدم وجود خطة شاملة للسعودة في الأجهزة الحكومية، ونقص البيانات التفصيلية الواردة من الأجهزة الحكومية خاصة مايتعلق بالقوى العاملة وتقوم الوزارة على إنجاز الحكومة الالكترونية" يسر" لحل هذه الإشكالية.

واقترحت الوزارة عددا من الحلول لمعالجة الصعوبات السابقة ومن ذلك تحديث المعلومات عن المتعاقدين غير السعوديين في الأجهزة الحكومية، وربط قاعدة المعلومات بالوزارة بالأجهزة الحكومية ليتم تحديث المعلومات آلياً فور صدور الوقوعات المتعلقة بمنسوبيها.

وطالبت الخدمة المدنية بمنحها صلاحية شغل الوظائف بغير سعوديين بكافة المؤسسات الحكومية وفق خطة متفق عليها، كما تقترح تشكيل فريق عمل من الجهات الحكومية التي يعمل بها أعداد كبيرة من المتعاقدين والوزارة لوضع خطة للإحلال.

الشعار

الهاجري لـ"الوطن": التقينا 18 سجينا سعوديا في العراق

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 6 جماد الاول 1434 هـ 18 مارس 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Politics/News_Detail.aspx?ArticleID=137919&CategoryID=1

الرياض: معيض الرفدي
التقى وفد سعودي ظهر أمس بـ 18 سجينا سعوديا في العراق برئاسة الوزير المفوض في السفارة السعودية في عمان الدكتور حمد الهاجري.
ووصف الهاجري لـ"الوطن" اللقاء بالمؤثر، مشيرا إلى أنه أول وفد رسمي يزور السجناء السعوديين في العراق، إذ طمأنهم أن حكومة خادم الحرمين الشريفين تعمل على إعادة كافة السجناء، وتسعى لتذليل كل ما يواجههم من عقبات، مؤكدا أنه سيتم مخاطبة الجهات العراقية المختصة للحفاظ على كرامتهم وحسن معاملتهم وبحث سبل الإفراج عنهم.
وقال الهاجري إنه تمت مقابلة كل سجينين على حدة لسماع شكواهم وأسلوب معاملتهم، مشيرا إلى أن مدير السجن مؤمن أبو بكر تقبل الملاحظات بصدر رحب ووعد بتنفيذ الممكن وفق أنظمة بلاده.
وحول مطالب السجناء، أوضح الوزير المفوض أنه تم تسليم بعض مطالبات السجناء، إضافة إلى تسليم كل سجين مبلغ مالي، عقب ذلك عقد لقاء مفتوح مع السجناء، مؤكدا أنه بصدد رفع تقرير متكامل لوزارة الخارجية.

"الصحة" تستوعب 50٪ من حملة "الدبلوم"

اشتراط التدريب في 8 مراكز لمدة عامين

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 6 جماد الاول 1434 هـ 18 مارس 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=137799&CategoryID=5

الرياض: محمد العواجي
انتهت وزارة الصحة في إطار دراستها لتزايد أعداد حاملي الدبلومات الصحية، لحلول تستوعب 50% منهم، بعد قضاء مدة تدريبية مشترطة. وعلمت "الوطن" أن وزير الصحة الدكتور عبدالله الربيعة رأى استحداث وظائف على الباب الأول لمن تبقى من الخريجين المستهدفين بالتعيين الصادر بحقهم مرسوم ملكي.
وطبقا لمعلومات الصحيفة، فإن الربيعة رأى أنه في حال تعذر استحداث وظائف، فإن الوزارة توافق على رأي اللجنة المتخصصة في دراسة أوضاع الخريجين باستحداث وظائف موقتة لكامل العدد شرط أن ينتهي بالتثبيت وفي حالة عدم توفر شواغر يتم استحداث وظائف ثابتة للكفاءات.
في المقابل، حصلت "الوطن" على خطاب وجهته وزارة الصحة لوكيل وزارة الداخلية رئيس اللجنة التحضيرية للجنة العليا لدراسة ظاهرة تزايد أعداد الخريجين، أوضحت فيه أن حصتها من الوظائف حال استحداثها تمثل واقعيا (50%) من تقديم الخدمات الطبية، وأن تحسين مستوى خريجي الدبلومات الصحية بحاجة إلى تدريب لمدة عامين، وشددت الوزارة على تحديد 8 مراكز تدريب يتوجب على المرشح الالتزام بمقراتها بصرف النظر عن مقر الوظيفة المعين عليها.

خلصت وزارة الصحة في سياق دراستها لواقع ظاهرة تزايد أعداد حاملي الدبلومات الصحية بعد الثانوية العامة، لـ 3 حلول، تلتزم من خلالها بتوظيف 50% منهم، بعد قضاء المدة التدريبية المشترطة. وعلمت "الوطن" أن وزير الصحة الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز الربيعة رأى استحداث وظائف على الباب الأول لمن تبقى من أعداد الخريجين المستهدفين بالتعيين الصادر بحقهم مرسوم ملكي الذي يتضمن سرعة معالجة أوضاع خريجي الدبلومات الصحية دون الجامعية، واشترط إقرار حل جذري وشامل يتوافق مع ما قضى به الأمر السامي باستيعاب الخريجين.

وطبقا لمعلومات الصحيفة، فإن الربيعة رأى أنه في حال تعذر استحداث وظائف، فإن الوزارة توافق على رأي اللجنة المتخصصة في دراسة أوضاع الخريجين التي شكلت بالمرسوم الملكي باستحداث وظائف موقتة لكامل عدد الخريجين كحل تدريجي بشرط أن ينتهي بالتثبيت على أي وظائف شاغرة أو مشغولة بغير السعوديين وفي حالة عدم توفرها يتم استحداث وظائف ثابتة لمن تثبت كفاءته منهم، كحل ثان لأوضاع هؤلاء.

في المقابل، حصلت "الوطن" على خطاب وجهه نائب وزير الصحة للتخطيط والتطوير الدكتور محمد خشيم لوكيل وزارة الداخلية رئيس اللجنة التحضيرية للجنة العليا لدراسة ظاهرة تزايد أعداد خريجي الجامعات المعدين للتدريس وحاملي الدبلومات الصحية، أوضح فيه "أن المحضر المرسل الذي تم فيه إدراج بعض المقترحات الجديدة لحل موضوع استيعاب خريجي الدبلومات الصحية بعد الثانوية العامة ممن اجتازوا التصنيف المهني من الهيئة السعودية للتخصصات الصحية"، تضمن رغبة الوزارة في إيجاد الحل الجذري لهؤلاء الخريجين.

وأشار إلى أن اجتماعات ناقشت الموضوع من جوانبه كافة مع فريق العمل المنبثق من اللجنة التحضيرية حول تأكيد وجهة نظر وزارة الصحة المقترحة لحل مشكلة استيعاب خريجي الدبلومات الصحية.

وأكدت الوزارة في خطابها أن حصتها من الوظائف حال استحداثها تكون بمقدار حجمها في تقديم الخدمات مع باقي القطاعات الحكومية والأهلية والتي تمثل واقعياً (50%) من تقديم الخدمات الطبية، مبينة أنه من واقع تجربة الوزارة في التدريب الصحي واختلاف التخصصات الطبية تؤكد على أن تحسين مستوى خريجي الدبلومات الصحية بحاجة إلى مدد تدريبية أكثر ولن تكون كافية لمدة عام من الناحية المهنية وبحاجة إلى زيادة مدة التدريب لعامين كاملين لضمان حصول المتدرب على مهارة الحد الأدنى لبعض التخصصات الطبية المستهدفة بإحلالهم محل المتعاقدين غير السعوديين حسب تخصصاتهم وبما لا يعرض سلامة المرضى لأي إشكالات مستقبلية ومن تثبت مهارته خلال تلك المدة أو إثناءها يتم تعيينه على الوظائف الشاغرة أو المشغولة بغير السعوديين حسب تخصصه مع تخصيص المبالغ المالية المترتبة على عملية التدريب.

ولفتت الوزارة إلى أن الوظائف الفنية لفئة الرجال لديها على الباب الأول قد تم إشغالها بالتعيين من السعوديين وبتوجيه من وزارة الخدمة المدنية، حيث أكدت عدم وجود شواغر لديها لهذه الفئة، مشيرة إلى أن الوظائف الشاغرة على التشغيل الذاتي لم تعد تستوعب أعداد الخريجين الحاليين العاطلين عن العمل ولم يتبق سوى عدد قليل من الوظائف التي لا تفي بحجم احتياج الخريجين ومحصورة بالتخصصات النادرة لتحسين مستوى الخدمة الطبية، وأن هناك آلية من وزارة العمل بشأن منع التأشيرات، لا تمكن الوزارة من إشغال هذه الوظائف بغير السعوديين للتعاقد عليها إلا بعد إجازة وزارة الخدمة المدنية بعدم توفر متقدمين في نفس التخصصات على قوائم الانتظار مما يشير إلى أهمية الاستحداث لمعالجة هذه الإشكالية.

وبينت الوزارة في خطابها أنه نظراً لاتساع نطاق الخدمات التي تقدمها على مستوى المملكة وعدم توفر مواقع مناسبة للتدريب حسب مقر الوظيفة تمكن من تحسين مستوى خريجي الدبلومات الصحية نظرياً أو عملياً، فإن تحديد مراكز التدريب من 7-8 مراكز يكون ضرورة قصوى ويتوجب على المرشح الالتزام بمقر التدريب بصرف النظر على مقر الوظيفة المعين عليها وكذلك مدة التدريب بما لا تزيد على سنتين لضمان جودة التدريب في تلك المراكز وبما يعكس كفاءة المتدربين من الناحية المهنية.

"بصمة" النساء الإلكترونية في المحاكم.. خلال أسبوعين

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 6 جماد الاول 1434 هـ- 18 مارس 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=137784&CategoryID=5

الدمام: علياء الهاجري
كشف مصدر مطلع في وزارة الداخلية، عن قرب تفعيل نظام البصمة الإلكترونية في المحاكم للنساء، وهو المشروع الذي أطلقه وزير العدل قبل عام وبضعة أشهر، وسيبدأ تفعيله بالمحاكم خلال الأسبوعين القادمين.
وأوضح المصدر في تصريح لـ"الوطن" أمس، أن مركز المعلومات بوزارة الداخلية أنهى بنود الاتفاقية الموقعة بين وزارتي الداخلية والعدل حول نظام البصمة الإلكترونية للنساء في المحاكم، التي تشمل ربط المعلومات والبيانات بين الجانبين وتوفير الأجهزة الخاصة بالمشروع، مؤكداً أنه سيبدأ تفعيله بالمحاكم خلال الأسبوعين القادمين.
وأضاف المصدر أن المشروع يعد الأول من نوعه في التثبت من هوية النساء المراجعات للمحاكم دون الحاجة لمعرف يؤكد هويتهن الشخصية.
وبدوره، ذكر مدير إدارة الإعلام والنشر بوزارة العدل إبراهيم الطيار في حديث لـ"الوطن"، أن نظام المعرف بالبصمة الإلكترونية نتاج مشروع اتفاقية بين وزارتي العدل والداخلية، ويتيح للمرأة مراجعة المحكمة دون "معرف"، فما عليها إلا تسجيل رقم الهوية ثم وضع إصبعها في جهاز البصمة الإلكترونية ليظهر اسمها وكافة المعلومات عنها، وهو ما يلغي طلب القضاة من المرأة إحضار معرفين عليها ويجعلها في مأمن من الحاجة لكشف الوجه.
وأوضح المحامي محمد السلطان أن تفعيل المشروع سيساهم بشكل كبير في الحد من حالات التزوير وانتحال شخصيات النساء خاصة في معاملات التوكيل والتنازل والبيع والشراء والخلافات الأسرية، ويساعدهن بشكل جيد في مراجعة المحاكم وإنهاء معاملاتهن بكل يسر وسهولة دون الحاجة لاصطحاب "معرف" لهن، وهو ما سيخفف الزحام في المحاكم كما أن نظام البصمة الإلكترونية سيثبت بشكل دقيق ويؤكد معلومات بطاقة الأحوال المدنية، كما يغني عن الحاجة لافتتاح أقسام نسائية في المحاكم لأجل التحقق من هوية المرأة، معتبراً المشروع نقلة نوعية في تحقيق الأمن عبر التثبت من صحة المدعي أو المدعي عليه.

مطالب بإعادة النظر في خدمات "ذوي الاحتياجات"

مقترح بمراعاة حاجة المعاقين في المشاريع البلدية والترفيهية

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 6 جماد الاول 1434 هـ- 18 مارس 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=137847&CategoryID=5

أبدى عدد من ذوي الاحتياجات الخاصة في المنطقة الشرقية، استياءهم من واقع الخدمات المقدمة لهم في الدوائر الحكومية، وغيرها من مؤسسات المجتمع الخدمية الأخرى، وهو الأمر الذي يسبب لهم الكثير من الصعوبات في حياتهم اليومية.

وكانت جامعة الملك فيصل في الأحساء ممثلة في كلية الهندسة، نظمت الأسبوع الماضي محاضرة بعنوان "حلول هندسية في خدمة المعوقين"، أعلن خلالها مدير الجامعة الدكتور يوسف الجندان عن انتظام 120 طالبًا من ذوي الاحتياجات الخاصة للدراسة في الجامعة، مبيناً أن حركة ذوي الاحتياجات الخاصة أمر أساسي. ولفت إلى أن الجامعة بصدد التعاقد مع خريجات من بناتنا المتخصصات في "برايل" للدخول إلى الجامعة كعضوات في هيئة التدريس في هذا المجال والأمر قابل للتطور ليحصلن على الماجستير كذلك.

فيما عبر مدير عام جمعية المعاقين في الأحساء عبداللطيف الجعفري عن تحفظه إزاء ما أسماه بـ "البطء الشديد" في تهيئة البنية العمرانية المناسبة لوصول المعاقين بكافة إعاقاتهم إلى داخل الإدارات الحكومية في الأحساء.

وقال لـ"الوطن"، إن جميع الإدارات الحكومية في المحافظة، دون المأمول في تقديم خدمات متكاملة لذوي الاحتياجات الخاصة، فيما لا زال المنفذ حالياً أقل من المواصفات المطلوبة بالرغم من تبني جمعية المعاقين قبل نحو 3 أعوام ندوة كبيرة، وجرى تقديم محاضرة هندسية متقدمة ومتخصصة في البنية العمرانية السهلة لذوي الاحتياجات.

وعبر عيد العتيبي وهو من ذوي الاحتياجات الخاصة، ومعاق حركيا، عن حزنه لواقع الخدمات بمحافظة الخفجي، وقال: لا يمكن لنا الذهاب بمفردنا لأي مكان، سواء كان الأمر يتعلق بدائرة حكومية أو أسواق أو حتى المساجد، دون طلب مساعدة من أحد، وهو ما يتطلب مزيدا من الاهتمام والحس الإنساني تجاه معاناتنا من قبل المسؤولين.

من جهته، ذكر المتحدث الرسمي للمجلس البلدي بالخفجي نواف الشمري لـ"الوطن"، أن المجلس بصدد تقديم اقتراح لرئيس البلدية بمراعاة حاجة المعاقين في المشاريع الخدمية والترفيهية التي تنفذها البلدية، وكذلك إلزام المنشآت التي تحت الإنشاء بمراعاة حاجة المعاقين وتهيئة المنشأة لهم.

استمرار لغز اختفاء "شروق" والعثور على "حقيبتها"

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 6 جماد الاول 1434 هـ- 18 مارس 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=137771&CategoryID=3

المدينة المنورة: فيصل الرويشد

تكثف شرطة المدينة المنورة حالياً جهودها لفك لغز اختفاء الطالبة شروق الحديدي "16" عاما" منذ يوم الأربعاء الماضي. وكان مركز شرطة أحد قد تلقى بلاغاً من والد الفتاة يفيد بعدم عودتها إلى المنزل عقب انتهاء دوامها المدرسي الأربعاء الماضي بمدرسة المتوسطة السابعة الواقعة بالحرة الشرقية بالمدينة المنورة.

"الوطن" التقت بوالد الفتاة، حميد الحديدي، الذي اكتفى بطلب الدعاء لها، رافضاً الحديث لسوء حالته النفسية وتأثره بقضية اختفاء ابنته. وأوضح عم الفتاة، حسين عوض، أن شروق طالبة في الصف الأول المتوسط، وأنها التحقت بالمدرسة في سن متأخرة. وأضاف أنها تذهب وتعود من المدرسة سيراً على الأقدام بمفردها، وذلك لقرب المسافة بين منزلها والمدرسة، والتي لا تتجاوز 100 متر، مؤكداً أن ابنة أخيه ليس لها أعداء، ولا تملك هاتفا جوالا. وأشاد عوض بجهود الجهات الأمنية في البحث عنها، مؤكداً أن كثيرا من أفراد المجتمع تعاطفوا مع قضية الفتاة.

وفي إطار عمليات البحث الجارية عثرت الشرطة على الحقيبة المدرسية الخاصة بشروق. واستدعت الشرطة مندوبا من إدارة التربية والتعليم بالمدينة المنورة بغرض الدخول إلى المدرسة، وتم تفتيش كامل أجزاء المدرسة ولم يعثر على الفتاة.

ومن جهته أوضح الناطق الإعلامي لشرطة منطقة المدينة المنورة، العقيد فهد الغنام لـ"الوطن"، أن والد الفتاة تقدم ببلاغ لمركز شرطة أحد بعد تأخر رجوع ابنته من المدرسة القريبة من المنزل، ولم يوجه اتهامات لأحد بأنه السبب في اختفاء ابنته، مشيراً إلى أنه تم اتخاذ الإجراءات اللازمة، وما زال البحث جاريا عنها، مؤكداً أنه لم يتم استجواب أي متهم في القضية حتى الآن.

عنف أسري يُدخل فتاة إلى مستشفى محايل عسير

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 6 جماد الاول 1434 هـ 18 مارس 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/03/18/768418

أبها – حسن العقيلي
تعرضت فتاة في محايل إلى عنف أسري، أدى إلى نقلها من قبل أسرتها إلى طوارئ مستشفى محايل عسير، يوم الجمعة الماضي، وهي تعاني من ألم وتورم في يدها.
وأوضح لـ»الشرق» الناطق الإعلامي باسم صحة عسير، سعيد النقير، أنه تم الكشف السريري على الفتاة، وأجريت لها الأشعة اللازمة، فاتضح وجود كسر في الأنملة الأولى للإصبع الصغرى، وكسر في أسفل السلامية الوسطى، فأجري لها العلاج التحفظي اللازم، وتم وضع جبيرة على الكوع، وكتب لها الطبيب بإمكانية الخروج، وعدم حاجتها إلى تنويم.
وأضاف النقير، أن لجنة العنف الأسري في مستشفى محايل، وبناءً على تعليمات رئيس لجنة العنف الأسري في صحة عسير، الدكتور قاسم الحمامي، طلبت تنويم الحالة، وإبقاءها حتى حضور مندوب هيئة الادعاء العام لأخذ أقوالها، خاصة أن الفتاة رفضت الخروج من المستشفى، وبناءً على ذلك وجّه مدير مستشفى محايل الدكتور معيض عسيري، خطاباً إلى شرطة محافظة محايل لإكمال اللازم من قِبلهم.
وأوضحت مصادر «الشرق» الخاصة أن مستشفى محايل العام في محافظة محايل، استقبل الأسبوع الماضي فتاة في عمر الزهور تعرضت إلى عنف أسري من قِبل والدها في حي الضرس، الذي يبعد عن مركز محايل قرابة ثلاثة كيلومترات، ما أجبر أسرتها على أخذها إلى قسم الطوارئ.

العلوي: حُرِمت من حافز بسبب تسجيلي في كشوف وهمية

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 6 جماد الاول 1434 هـ 18 مارس 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/03/18/768120

الأحساء ـ الشرق
فوجئت أميرة جمعة العلوي من محافظة الأحساء عند قيامها بتسجيل بياناتها في برنامج حافز أنها موظفة بإحدى الشركات في العاصمة الرياض، في الوقت الذي لم يسبق لها التقدم لأي وظيفة، وتؤكد أنها بعد فترة قصيرة تم إلغاء تسجيلها في تلك الشركة، معتقدة بأنه سيكون بمقدورها التسجيل في البرنامج والاستفادة منه ما دامت ليست على وظيفة رسمية، وحين قيامها بالتسجيل فوجئت مرة أخرى بقيد اسمها في شركة أخرى، لتصاب بالذهول مجدداً، علاوة على ذلك أنه لم يسبق لها التقدم على وظيفة لدى أي شركة، وبعد فترة كررت المحاولة للتسجيل لتفاجأ أيضاً للمرة الثالثة بأنها مقيدة في شركة وطنية كموظفة رسمية، وحين التوجّه لمكتب التأمينات الاجتماعية وجدت أنها فعلاً مقيدة بإحدى الشركات.

تتساءل العلوي: كيف تم قيد اسمها كموظفة في ثلاث شركات وطنية في أوقات مختلفة، ولماذا حرمت من الاستفادة من برنامج حافز بما أنها غير موظفة إطلاقاً؟. ولماذا تتحايل الشركات الوطنية في استغلال الأسماء؟. وكيف لمكتب العمل قبول التوظيف غير الشرعي؟

وزير التربية": منح المعلمين تأميناً صحياً وبدل سكن ليس بيد الوزارة"

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 6 جماد الاول 1434 هـ- 18 مارس 2013م
http://alhayat.com/Details/494074

الدمام - عمر المحبوب
اعتبر وزير التربية والتعليم الأمير فيصل بن عبدالله قرار تغطية المعلمين والمعلمات بـ«التأمين الصحي» ومنحهم «بدل سكن»، «قرار دولة»، رافضاً تحميل وزارته مسؤولية حرمانهم من هاتين الميزتين. وأكد أن ذلك «ليس بيد الوزارة»، وقال: «إن المعلمين والمعلمات يمثلون 57 في المئة من موظفي الدولة، ما يعني أن قرار التأمين متعلق بالدولة»، والأمر نفسه ينطبق على قرار منحهم «بدل سكن»، مشيراً إلى أن وزارته «لا تملك حق البت فيه أو اتخاذه». (للمزيد)
وكشف الأمير فيصل بن عبدالله أن وزارته «تجاوزت مشكلة شح الأراضي في جميع مناطق المملكة الذي كان يقف حجر عثرة أمام بناء المدارس». وذكر أن الوزارة كان لديها «خيارات أسهمت في التغلب عليها». ولم يبدِ الوزير رضاه عن بعض المشاريع المدرسية التي تم إنشاؤها أخيراً. إلا أنه أكد أن هناك «نقلة نوعية في المباني المدرسية الحديثة التي سترى النور في القريب العاجل». وأقرّ بأن الوزارة «تواجه تحديات كبيرة»، واعتبر رواتب المعلمين «الأفضل في المملكة»، وقال: «إن العمل برخص المعلمين سيتم قريباً».

مدير الشؤون الاجتماعية بالمنطقة الشرقية:

ضوابط دقيقة لاختيار الأسر الحاضنة للأيتام

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 6 جماد الاول 1434 هـ- 18 مارس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130318/Con20130318581538.htm

صالح العلياني (الدمام)
أفصح وكيل إمارة المنطقة الشرقية فيصل العثمان عن أن المملكة هي رائدة العمل الإنساني في العالم وذلك لما تمثله الشريعة الإسلامية في نظامها في كافة المعاملات.
وشدد العثمان أمس خلال حفل تكريم الداعمين للأيتام في المنطقة بمناسبة اليوم العربي لليتيم على الجهات والقطاعات في المنطقة دعم برامج اليتيم لما يحقق الأهداف المرجوة من هذا الدعم باختلاف أشكاله، كما أثنى العثمان على الدور الكبير الذي يقوم به المسؤولون في الشؤون الاجتماعية في تقديم البرامج التأهيلية لليتيم والتي من شأنها أن تبني الشخصية العاملة في المجتمع في المستقبل.

من جهته، أوضح مدير الشؤون الاجتماعية في المنطقة الشرقية سعيد الغامدي أن البرامج المقدمة لليتيم نابعة من المسؤولية الدينية في المقام الأول وأنه يتم اختيار الأسر الحاضنة بعناية فائقة وأن هناك عشرات المواطنين في قائمة المنتظرين لاحتضان الأيتام.

وأكد الغامدي أن الشؤون الاجتماعية تستقبل بشكل يومي طلبات الراغبين من الأسر في احتضان هؤلاء اليتامى التي تحرص الشؤون الاجتماعية لإخضاع هذه الطلبات إلى ضوابط مشددة في اختيار الأسرة الحاضنة بالإضافة إلى دعم هذه الأسر ماديا يصل إلى 3000 ريال شهريا، مبينا أنه يتم تقديم كافة البرامج التأهيلية لليتيم منذ احتضانه في المهد إلى أن يبلغ سن الرشد.

حمدان أسير العناية الفائقة في بيشة منذ عدة أشهر

مواطن يشكو تأخر نقل ابنه بالإخلاء الطبي

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 6 جماد الاول 1434 هـ- 18 مارس 2013م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130318/Con20130318581638.htm

محمد العمودي (بيشة)

شكا والد مريض من تأخر نقل ابنه الذي يرقد في العناية المركزة بمستشفى الملك عبدالله في محافظة بيشة، رغم صدور الموافقة على نقله عاجلا بواسطة طائرة الإخلاء الطبي وعلاجه على نفقة الدولة في مدينة الملك فهد الطبية بالرياض، قبل أكثر من أسبوعين.

وناشد المواطن بازل الشمراني الجهات المعنية بالإسراع بنقل ابنه حمدان لأحد المستشفيات المتخصصة داخل أو خارج المملكة لتلقي العلاج، بعد أن تعذر على مستشفى بيشه متابعة علاجه وتأهيله طبيا، موضحا أن حالة ابنه سيئة للغاية منذ عدة شهور.

من جانبه أكد الناطق الإعلامي في صحة بيشة عبدالله الغامدي أن نقل المريض في مثل هذه الحالات لا يتم إلا بموافقة مدينة الملك فهد الطبية وتحديد يوم ورقم ملف وغرفة لاستقباله. وبين أن حمدان يعاني من إصابات شديدة في الرأس وانخفاض في درجة الوعي مع نزيف دموي وكسر في الفقرة العنقية السادسة وضعف في عضلات الشق الأيسر من الجسم، نتيجة تعرضه لحادث مروري قبل عدة أشهر.

وكان وزير الصحة قد وجه بنقل المريض بتاريخ 1434/4/18هـ، بناء على توصية اللجنة الاستشارية المختصة بنقله إلى مدينة الملك فهد الطبية بالرياض.

الانتهاء من 350 طلباً وتسليم الإقامات اليوم

فحص طبي شامل لـ البرماويين"

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 6 جماد الاول 1434 هـ- 18 مارس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130318/Con20130318581758.htm

علي بن غرسان (مكة المكرمة)
وجه صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل أمير منطقة مكة المكرمة بتوفير طاقم طبي للكشف على أطفال الجالية البرماوية وكبار السن لتحديد وضعهم الصحي في المخيم المقام لتصحيح أوضاعهم في كدي، حيث باشر فريق طبي مهام الكشف على كافة الأطفال وكبار السن أمس داخل المخيم أثناء مراجعتهم للحصول على أقامات جديدة.
وكشف لـ«عكاظ» أمس رئيس لجنة تصحيح وضع الجالية البرماوية ومدير الحقوق في إمارة منطقة مكة المكرمة عبدالله آل قراش أن اللجنة أنهت خلال اليومين الماضيين إجراءات 053 متقدما بطلب تصحيح وضع من مجهولي الهوية وستسلم لهم الاقامات النظامية اليوم، مشيرا أن العمل في المقر يتم وفق دوائر الكترونية تمنع أي تجاوزات سواء في القسم الرجالي أو النسائي.

الإقامات والرواتب تجدد أزمة النظافة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 6 جماد الاول 1434 هـ- 18 مارس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130318/Con20130318581761.htm

عبد الله الذبياني، أحمد العفيفي (مكة المكرمة)
توقف العشرات من عمال مشروع النظافة في العاصمة المقدسة أمس، عن العمل بحجة عدم تجديد إقاماتهم وتأخر رواتبهم، مما دفع الأمانة إلى الاستعانة بمقاول آخر منعا لتراكم النفايات في أحياء الهنداوية والطنطباوي والأحياء الجنوبية من العاصمة المقدسة. وأوضح وكيل أمانة العاصمة المقدسة للخدمات المهندس عبدالسلام مشاط، أن العمال توقفوا عن العمل جزئيا في بعض الأحياء بنسبة 50 في المئة إلا أن المعدات كانت تعمل، قائلا «على الفور استعانت الأمانة بمقاول آخر كان قد تمت الاستعانة به في أزمة النظافة التي واجهتها العاصمة المقدسة قبل نحو أربعة أشهر، حيث قامت الأمانة مباشرة بطلب دعم المقاول البديل الذي نشر ما يقارب من 300 عامل نظافة في تلك الأحياء، والعمل سريعا على تفريغ الحاويات منعا لتكدس النفايات. وأعاد المهندس مشاط السبب وراء توقف العمال إلى تأخر تجديد الإقامات، نافيا أن يكون تأخر مرتباتهم الشهرية سببا في ذلك، مبينا أن مرتباتهم المتأخرة لم تتجاوز الشهرين فقط وأن العمل جار على تسليمهم، مرجحا عودة العمال إلى مباشرة أعمالهم اليوم.
ولفت إلى أن اللجنة المشكلة في أمانة العاصمة المقدسة انتهت من إعداد كراسة شروط ومواصفات العقود الجديدة الخاصة بخمس شركات تتولى مهمة النظافة في مكة المكرمة وتم طرحها الآن للإعلان وسيتم فتح المظاريف خلال شهر رجب المقبل، مشيرا إلى أن مواصفات العقود التي سيبدأ العمل بتنفيذها وفق المواصفات التي أعدتها اللجنة سوف تساهم في إنهاء أزمة النظافة.

السجن 8 أشهر و200 جلدة لمحاولتها الانتحار

الحكم بالقصاص على قاتلة الطفلة تالا

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 6 جماد الاول 1434 هـ 18 مارس 2013م
http://www.aleqt.com/2013/03/18/article_740248.html

مريم الجهني من المدينة المنورة

أصدرت المحكمة الشرعية في ينبع، أمس، حكما بالسجن 8 أشهر و 200 جلدة على العاملة الإندونيسية قاتلة الطفلة "تالا" لمحاولة الانتحار، وحكما بالقصاص جراء قتلها "تالا".

وأكدت مصادر لـ"الاقتصادية" أن حكم القصاص لكون ارتكاب جريمة قتل تالا كان عمدا وعدوانا، فيما يتم احتساب مدة حكم السجن منذ بداية إيقاف الخادمة، والجلد 200 جلدة مفرقة على 50 جلدة لفترات متفاوتة لإقدامها على محاولة الانتحار.

وكانت العاملة المنزلية كارني "37 عاماً" من الجنسية الإندونيسية قد أقدمت ظهر الأربعاء 10 ذو القعدة 1433هـ على قتل طفلة كفيلها "تالا" الذي تعمل لديه منذ سبعة أعوام، بنحرها بواسطة ساطور.

وبدأت فصول الجريمة عندما عادت والدة الطفلة، التي تعمل معلمة في إحدى مدارس ينبع، مع بناتها الثلاث للمنزل بعد نهاية الدوام الدراسي فطرقت الباب على العاملة، إلا أنها رفضت الفتح لها مهددة بقتل الطفلة، ما دفع الأم إلى الاتصال بزوجها الذي أبلغ عمليات الدفاع المدني للاستعانة به من أجل فتح باب المنزل، فكانت المفاجأة، في العثور على الطفلة غارقة في دمائها ورأسها مفصولة عن جسدها على السرير إثر نحرها بواسطة ساطور من قبل العاملة المنزلية التي اعترفت بجريمتها، محاولة الانتحار بشرب كميات من مواد التنظيف، فيما وقع لوالدها الذي يعمل مهندسا في إحدى الشركات حادث وهو عائد إلى المنزل توفي على إثره سائقه، وذلك قبل أن يعلم أن العاملة نفذت جريمتها وقتلت تالا.

رئيس لجنة الإدارة: توصية "بدل السكن" انتهت بانتهاء عضوية مقدمها

شوريّون" يطالبون بفحص المخدرات" لموظفي الدولة وتغيير الإجازة الأسبوعية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 7 جماد الاول 1434 هـ- 19 مارس 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/03/19/article818608.html

الرياض - عبدالسلام البلوي

في تصريح شابه شيء من التناقض مع تصريحات سابقة قال رئيس لجنة الإدارة والموارد البشرية بمجلس الشورى الدكتور محمد آل ناجي بأن توصية صرف ثلاثة رواتب كبدل سكن سنوي لموظفي الدولة انتهت بانتهاء عضوية مقدمها المهندس محمد القويحص وأكد "وفقاً لنظام مجلس الشورى فإن التوصية تنتهي بانتهاء عضوية مقدمها".

وأضاف آل ناجي: اللجنة لم تتلقَ أي توصية بهذا الشأن من أي عضو حالي مبيناً أن اللجنة لا تعمل على العودة إلى التقارير السابقة لتبني توصيات إضافية بل تدرس ما يرد إليها من توصيات يتقدم بها أعضاء المجلس.

وحول ضخامة الوظائف الشاغرة التي كشف عنها تقرير وزارة الخدمة المدنية قال آل ناجي: أثير مع وزير الخدمة المدنية لدى استضافته في فترة ماضية موضوع الوظائف الشاغرة وقد أصدر المجلس عدداً من القرارات كقرار يطالب الخدمة بوضع حلول جذرية للوظائف الشاغرة وتكوين لجنة وزارية لمراجعة الوظائف الشاغرة وتحويرها، لافتاً إلى أن تقرير الوزارة القادم 331434 يتضمن آليات تعمل عليها الوزارة لشغل تلك الوظائف.

إلى ذلك ناقش مجلس الشورى أمس الاثنين تقرير "الخدمة المدنية" الأخير وطالب أحمد آل مفرح بتطبيق الفحص الطبي ل"المخدرات" على طالبي العمل وأيضاً من هم على رأس العمل من الموظفين كما هو معمول في القطاعات العسكرية، وقال "إن نسبة 25% من مضبوطات المخدرات على مستوى العالم تضبط في المملكة"!.

وجدد العضو سعود الشمري في مداخلته إثارة تغيير الإجازة الأسبوعية من الخميس والجمعة إلى "الجمعة والسبت" وقال إنه تقدم بتوصية إضافية على تقرير وزارة الخدمة المدنية، مشيراً إلى أن المملكة هي الدولة الوحيدة التي تختلف إجازتها الأسبوعية عن دول العالم وهي مرتبطة اقتصادياً واجتماعياً بالعديد من الدول وأن الإجازة الحالية لا تتوافق مع إجازات تلك الدول، ونبه الشمري المجلس إلى أن العمل في المملكة كان 6 أيام قبل أن يضاف يوم الخميس كيوم إجازة، وأنه لا يوجد أي عائق في التحول.

وانتقد عدد من أعضاء مجلس الشورى التقرير السنوي للمؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية، وعارض رئيس اللجنة المالية سعد مارق توصيات اللجان التي تطلب بصندوق مستقل لمعالجة خسائر ديون "السعودية" وقال: التوصية لم تقم على قاعدة معلومات تفصيلية عن تلك الخسائر، علماً أن أسعار التذاكر للرحلات الداخلية زادت بنسبة 200%، وتساءل عضو المجلس خالد العقيل عن الأسباب الحقيقية لخسائر الخطوط السعودية رغم الحوافز والاستثمارات التي تحققها الخطوط السعودية.

وأشارت العضو دلال الحربي إلى سوء الخدمات الأرضية ومعاناتها من سوء التنظيم والخدمة، كما أن أسعار التذاكر الداخلية ليست مخفضة، وقال العضو محمد النقادي إن تعامل الخطوط السعودية غير صحيح مع الجهات الحكومية.

ومن جهة ثانية انتهى الشورى من مناقشة تقرير اللجنة الصحية بشأن مستشفى الملك خالد التخصصي للعيون وقال رئيس اللجنة محسن الحازمي إن التقرير كان بحاجة إلى معلومات إضافية وقد حصلت عليها اللجنة، مبيناً أن تسرب الأطباء الاستشاريين من المستشفى يعود إلى عدم السماح لهم بممارسة الطب في القطاع الخاص.

وداخل أعضاء على تقرير "التخصصي للعيون" منتقدين الخدمات التي يقدمها ووصفها البعض بأنها دون المستوى فيما أشار آخرون إلى طول قوائم الانتظار على المرضى.
وقالت العضو خولة الكريع أن المستشفى يعاني من تجاوزات مالية وإدارية وطبية حسبما كشف تقرير ديوان المراقبة العامة، وأشارت إلى أن هناك أكثر من 52 ألف مريض على قوائم الانتظار ما يعني أن المريض البسيط سوف يضطر إلى الانتظار لعامين للحصول على موعد، وأشارت إلى أن هناك 32 استشاريا سعوديا قدموا استقالتهم من المستشفى.
العضو محمد الرحيلي من جانبه قال في مداخلة على تقرير "العيون" إن التقرير يعطي صورة وردية للمستشفى والحقيقة بأن تسرب الموظفين الذي لاحظه ديوان المراقبة العامة كان بسبب سوء الإدارة في المستشفى، واعتبرت عضو المجلس فاطمة القرني سرعة المستشفى في إغلاق ملف المريض خلال سنتين بمثابة استيلاء على حق المواطن في الحصول على العلاج، وقالت العضو سلوى الهزاع إن المستشفى لا يوجد فيه غرفة إنعاش للصغار ولا للكبار.
وكان مجلس الشورى قد استهل جلسته أمس بالتصويت على توصيات لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن التقرير السنوي لرعاية الشباب وطالب الرئاسة بالتوسع في برامجها الاجتماعية والشبابية ليستفيد منها أكبر عدد ممكن من شباب المملكة مع توفير الدعم للازم لذلك وفق خطط وبرامج محددة فنياً وزمنياً، كما أقر توصية تنص على دعم اللجنة الاولمبية السعودية إدارياً ومالياً بتنفيذ برامجها الفنية للرفع من مستوى الانجاز في المحافل الدولية.

مستشفى يصر على تنويم رضيع مكسور رغم غياب الطبيب المختص المنشأة تؤكد نقله إلى الرياض خلال اليومين المقبلين

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 7 جماد الاول 1434 هـ- 19 مارس 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=137943&CategoryID=3

أبها: محمد الفهيد
اتهم المواطن فلاح عبدالله الشهراني مستشفى القوات المسلحة في المنطقة الجنوبية بتجاهل حالة مولوده "عبدالإله" البالغ من العمر 28 يوما بعد أن تسببت ممرضة في المستشفى في إصابته بكسر في منطقة الفخذ أثناء الولادة، حسب قوله.
وقال الشهراني لـ"الوطن" إن المستشفى تسبب في إصابة مولودي بكسر في فخذه أثناء ولادته، ومع ذلك استمر في تعذيب هذا الرضيع فلم يحوله إلى مستشفى متخصص في مثل هذه الحالات، بل أبقاه قرابة 28 يوما وهو يعاني من هذا الكسر وأجرى له الطبيب المعالج عددا من عمليات التجبير ولكن دون فائدة. وأضاف أن الطفل كان من المفترض نقله إلى مستشفى متخصص ولكن للأسف فقد ظهر لي في خطاب وجهه المستشفى إلى مدينة الأمير سلطان الطبية العسكرية بالرياض أن المستشفى ماطل كثيرا في نقل ابني وتحويله إلى مستشفى متخصص بعد أن ذكر المستشفى العسكري بالخميس أنه لا يملك طبيبا مختصا في هذه الحالات. وتساءل المواطن الشهراني: كيف يمكن أن يصل الإهمال إلى هذا الحد، وكيف ينوم المستشفى مولودي فيه وهو لا يملك طبيبا قادرا على معالجته؟
ومضى الشهراني يقول "خاطبت المقام السامي الذي استفسر عن حالة ابني في تاريخ 1434/4/13 وطلب تقريرا مفصلا عن حالته، إلا أن المستشفى لم يرد على تلك الاستفسارات إلا بعد 23 يوما، كما كان خطاب المقام السامي الموجه إلى وزارة الصحة واضحا ونص على أن ينقل ابني إلى أحد مستشفيات القوات المسلحة في الرياض لعلاجه، لكن لا حياة لمن تنادي، فالمستشفى يوصي بإبقاء ابني منوما فيه، ولم يحاسب المقصرين الذين تسببوا في تعطيل نقله". وأضاف "شكلت الشؤون الصحية في عسير لجنة استشارية ونظرت في موضوع ابني ورأت أن يعالج في المستشفى المنوم فيه نفسه حاليا، ولكني أريد أن أسأل هذه اللجنة: لماذا لم يتم علاج الطفل وكيف يتم علاجه وليس لديهم طبيب متخصص في حالته؟".

وناشد الشهراني أن يتم علاج ابنه في مستشفى متخصص في الرياض يوجد فيه طبيب مختص بعلاج كسور الأطفال وإنهاء هذه المعاناة التي تستمر منذ ولادته.
"الوطن" اتصلت بمدير برنامج مستشفى القوات المسلحة بالجنوب العقيد عبدالله الغامدي الذي قال إنه تمت الموافقة على نقل الرضيع وذلك بمتابعة من إدارة مستشفيات المنطقة الجنوبية ومدير مستشفى القوات المسلحة في الجنوب ومدير الخدمات الطبية. وسيتم نقله إلى مدينة الأمير سلطان العسكرية الطبية في الرياض لمتابعة حالته وعلاجه على أن يتم ذلك خلال اليومين المقبلين.

7 قضايا بجامعة "الشمالية".. و"المدير": لا تزعجوني

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 7 جماد الاول 1434 هـ- 19 مارس 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=138077&CategoryID=5

رفحاء: فواز عزيز
رغم سخونة الملفات والقضايا الملحة المثارة ضد جامعة الحدود الشمالية وآلية عملها، وتعثر مشاريعها، إلا أن كل ذلك لم يحرك ساكنا لدى إدارتها ممثلة بمديرها الدكتور سعيد آل عمر، إذ كان "الصمت" هو العنوان الأبرز لكل مرة تخاطب فيها "الوطن" إدارة الجامعة أو ذراعها الإعلامي.
وسجلت "الوطن" وعلى مدار الـ6 أشهر الماضية، 7 قضايا ذات صلة بـ"جامعة الحدود الشمالية"، من تعثر مشاريعها، وعدم تفعيل مكتب مديرها في فرع رفحاء، وشكوى عدد من الموظفين أمام ديوان المظالم ممن عطلت ترقياتهم، وآلية شغر الوظائف، ورفض الإدارة لاستقطاب حاملي الشهادات العليا من أبناء المنطقة، وغيرها، وكان الجواب في كل مرة "لا تعليق"، فيما جاء آخر أجوبة الدكتور آل عمر على تساؤل للصحيفة بالقول "أرجو عدم الإزعاج".
"أرجو عدم الإزعاج والتواصل مع جهة الاختصاص".. بهذه العبارة رد مدير جامعة الحدود الشمالية الدكتور سعيد آل عمر على آخر تساؤلات "الوطن" التي وصلت من الزميل عيد الحماد، بعد عدة مرات حاولت فيها الحصول على رأي الجامعة في مطالب الطلاب وهيئة التدريس والموظفين، واستفسارها عن تعثر مشاريع الجامعة التي لم تنجز منذ 5 سنوات، واستفسارات عديدة قوبلت بالإهمال.
ورغم مطالبة مدير الجامعة "الوطن" بالتواصل مع جهة الاختصاص، إلا أن جهة الاختصاص "إدارة العلاقات العامة والمتحدث الرسمي" دائماً تبرر تأخرها بالرد بعدم توجيه الجامعة لها بالرد، أو بتأكيدها انتظار ورود الرد من مكتب مدير الجامعة. وقد طلب المتحدث الإعلامي مرةً تأجيل الاستفسار حتى عودة مدير الجامعة من سفر لعرضه عليه، وتم ذلك إلا أنه لم يرد على الاستفسارات رغم مرور أكثر من شهرين حتى الآن.
ونشرت "الوطن" نحو 10 مواد صحفية دون رد الجامعة، لأنها ترفض التجاوب مع الاستفسارات، بعد أن تُطلب إرسالها على الإيميل، حيث استفسرت الصحيفة عن مشاريع الجامعة المتعثرة ولم ترد، وعن عدم تفعيل مكتب مدير الجامعة في فرع رفحاء ولم ترد، وعن شكوى عدد من موظفي الجامعة في "ديوان المظالم" ضد مدير الجامعة لتعطيله ترقياتهم ولم ترد، واستفسرت عن آلية شغر الوظائف وعن تخلي الجامعة عن الشركة المسؤولة عن اختبار ومقابلة المتقدمين على الوظائف ولم ترد، وعن امتناع طلاب إحدى الكليات عن الدراسة اعتراضاً على كفاءة هيئة التدريس ولم ترد، كما تم الاستفسار عن رفض مدير الجامعة لاستقطاب حاملي الشهادات العليا من أبناء المنطقة رغم استقطابها للوافدين ولم ترد.
يذكر أن الجامعة لم تتجاوب مع "الوطن" منذ 6 أشهر، رغم طرق الصحيفة لكل الطرق في محاولة الحصول على رأي الجامعة في أي قضية تنشرها من باب "المهنية"، حيث أتاحت الفرصة للجامعة للرد على شكاوى المواطنين والموظفين وتبرير تعثر المشاريع، إلا أن الجامعة لم ترد.

الإسكان يستهلك 2٪ من أراضي المملكة

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 7 جماد الاول 1434 هـ- 19 مارس 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=138013&CategoryID=2

جدة: محمد المرعشي

أكد عضو هيئة المهندسين السعوديين، جمال برهان، أن مساحة البناء بغرض السكن لا تتجاوز 2% من إجمالي مساحات الأراضي في المملكة، وذلك حسب تصاريح البناء الصادرة من وزارة الشؤون البلدية والقروية. وقال برهان في تصريح إلى "الوطن" إن مقاطعة شراء الأراضي هي الحل في مواجهة ارتفاع الأسعار المفتعل، الذي أشار إلى أنه يتجاوز الـ"300%" في بعض المواقع في جدة خلال السنوات الخمس الأخيرة، بينما المعدل العالمي السنوي يتراوح بين 2 – 5% سنوياً، إذا كانت هناك بيئة جاذبة. وأضاف أن الحلول الحالية قد لا تكون مجدية، وأنها تكرار لأخطاء الطفرة الاقتصادية الأولى، مشيراً إلى أن فكرة بناء المجمعات السكنية عالية الكثافة قد لا تنجح في معالجة مشكلة السكن، نظراً لأن المواطنين تعودوا على فكرة البناء الفردي التي رسخ لها صندوق التنمية العقاري.

كشف عضو هيئة المهندسين السعوديين جمال برهان لـ"الوطن" أن مساحة البناء لا تتعدى 2% من إجمالي مساحات الأراضي في المملكة، وذلك حسب تصاريح البناء الصادرة من وزارة الشؤون البلدية والقروية.

وقال برهان إن مقاطعة شراء الأراضي هي الحل في مواجهة ارتفاع الأسعار المفتعل الذي أشار إلى أنه يتجاوز الـ"300%" في بعض المواقع في جدة خلال الخمس سنوات الأخيرة، بينما المعدل العالمي السنوي يتراوح بين 2 – 5% سنويا إذا كانت هناك بيئة جاذبة.

وأضاف أن الحلول الحالية قد لا تكون مجدية وأنها تكرار لأخطاء الطفرة الاقتصادية الأولى، مشيرا إلى أن فكرة بناء المجمعات السكنية عالية الكثافة قد لا تنجح في معالجة مشكلة السكن، نظرا لأن المواطنين تعودوا على فكرة البناء الفردي التي رسخ لها صندوق التنمية العقاري، والذي اتهمه برهان أيضا بالتسبب في ارتفاع أسعار العقار عبر شرط تملك الأرض والانتظار لسنوات طويلة قبل الحصول على قرض، وقال برهان إن شقق إسكان الشرفية دليل على عدم نجاح تلك التجربة، مبينا أن عددا من الدراسات ترى أن مجمعا يحوي 1000 وحدة سكنية هو مجمع فاشل.

وأوضح برهان أن المقاولات في المملكة ليست مصنفة في بناء المساكن وأن المقاول يبني الجامعة ويبني المنزل، مؤكدا أنه لا بد أن يكون هناك فصل بين مقاولي الإنشاءات العامة وتلك التي تقوم ببناء المساكن.

ولفت إلى أن هناك مشكلة تتمثل في غياب الجمعيات التعاونية، مشيرا إلى أنه هناك جمعيتين فقط في المملكة وتوشك على الإغلاق بينما في مصر وحدها 3200 جمعية تعاونية مهتمة بالسكن.

مجلس الوزراء يوافق على تعديلات في نظام العمل ويعتمد دليل التخطيط الشامل لقطاع النقل

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 7 جماد الاول 1434 هـ- 19 مارس 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/03/19/769733

الرياض – واس
وافق مجلس الوزراء في جلسته التي عقدت أمس برئاسة ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز بالرياض على تعديل نص المادة 39 من نظام العمل، وأقرّ المجلس اعتماد دليل التخطيط الشامل لقطاع النقل في المملكة، وكذلك أن تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية عن طريق الجمعيات الخيرية ومراكز التنمية الاجتماعية بإعداد وإقامة برامج ودورات توعوية للشباب والفتيات المقبلين على الزواج في جميع مناطق المملكة.
وأوضح وزير الثقافة والإعلام، الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجة، عقب الجلسة، أن المجلس، استعرض تقارير حول مجريات الأحداث وتطوراتها، على الساحات العربية والإقليمية والدولية .
ونوّه المجلس، بالمضامين الوافية، للكلمة التي وجهها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز خلال اجتماع الدورة الثلاثين، لمجلس وزراء الداخلية العرب، الذي عقد في الرياض، مرحباً بما صدر عن المجلس، من قرارات ستسهم في تعزيز مسيرة التعاون والتنسيق الأمني العربي المشترك، ومكافحة الجريمة، بأشكالها المتعددة وفي مقدمتها جريمة الإرهاب .
وثمّن المجلس ما قرره وزراء الداخلية العرب بالإجماع بإنشاء جائزة عربية، باسم فقيد الأمن العربي، صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز آل سعود رحمه الله .
وتناول المجلس عدداً من الموضوعات في الشأن المحلي، منوهاً بحصول المملكة على المرتبة 12 في جودة الطرق، من بين 144 دولة، في تقرير التنافسية الدولية، الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي في سويسرا لعام 2012-2013م .
وواصل المجلس مناقشة جدول أعماله، وأصدر القرارات التالية :
تعديلات في نظام العمل
بعد الاطلاع على المعاملة المرفوعة من وزارة الداخلية في شأن ظاهرتي تراكم العمالة الأجنبية السائبة وهرب بعض خدم المنازل من كفلائهم، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (50/114) وتاريخ 1433/10/22هـ قرر مجلس الوزراء:
أولاً : تعديل نص المادة 39 من نظام العمل، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ 51) وتاريخ 1426/8/23هـ ، لتصبح بالنص الآتي : المادة 39:
لا يجوز – بغير اتّباع القواعد والإجراءات النظامية المقررة – أن يترك صاحب العمل عامله يعمل لدى الغير، ولا يجوز للعامل أن يعمل لدى صاحب عمل آخر، كما لا يجوز لصاحب العمل توظيف عامل غيره، وتتولى وزارة العمل التفتيش على المنشآت، والتحقيق في المخالفات التي يتم ضبطها من قبل مفتشيها، ومن ثم إحالتها إلى وزارة الداخلية لتطبيق العقوبات المقررة بشأنها.
لا يجوز لصاحب العمل أن يترك عامله يعمل لحسابه الخاص، كما لا يجوز للعامل أن يعمل لحسابه الخاص، وتتولى وزارة الداخلية ضبط وإيقاف وترحيل وإيقاع العقوبات على المخالفين من العاملين لحسابهم الخاص «العمالة السائبة» في الشوارع والميادين والمتغيبين عن العمل «الهاربين» وكذلك أصحاب العمل والمشغلين لهؤلاء والمتسترين عليهم والناقلين لهم وكل من له دور في المخالفة وتطبيق العقوبات المقررة «.
ثانياً : إلغاء المادة « الثالثة والثلاثين بعد المائتين» من نظام العمل.
ثالثا : الموافقة على قواعد التعامل مع الوافدين من مخالفي الأنظمة، بالصيغة المرفقة بالقرار.

تعاون رياضي مع الصين
قرر مجلس الوزراء الموافقة على اتفاق تعاون بين حكومتي المملكة والصين في مجال الرياضة، الموقع عليه في مدينة بكين يوم 1433/2/12هـ ، بحسب الصيغة المرفقة بالقرار.
بطاقة التأمين الموحدة
وافق المجلس على انضمام المملكة لاتفاقية بطاقة التأمين الموحدة عن سير السيارات عبر البلاد العربية، الموقعة في مدينة تونس بتاريخ 1395/4/15هـ ، الموافق 1975/4/26م ، وفقاً للصيغة المرفقة بالقرار.
دورات توعوية للمقبلين على الزواج
بعد الاطلاع على ما رفعته وزارتا الصحة، والشؤون الاجتماعية في شأن اقتراح عقد دورات توعوية للمقبلين على الزواج تشرف عليها وزارة الشؤون الاجتماعية، أقر مجلس الوزراء عدداً من الإجراءات من بينها ما يلي :
تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية عن طريق الجمعيات الخيرية ومراكز التنمية الاجتماعية بإعداد وإقامة برامج ودورات توعوية للشباب والفتيات المقبلين على الزواج في جميع مناطق المملكة ومحافظاتها من أجل تأهيلهم تأهيلاً شاملاً في الجوانب الشرعية والصحية والنفسية والاجتماعية ، من خلال نخبة متميزة من المدربين والمدربات، ويكون حضور هذه الدورات اختياراً لطرفي عقد الزواج.
تتولى وزارة الشؤون الاجتماعية مهمة الإشراف على تلك الجمعيات والبرامج والدورات المقدمة، والنظر في مدى ملاءمتها للأهداف المرسومة لها.
تخطيط قطاع النقل
بعد الاطلاع على ما رفعه وزير النقل في شأن الدراسة التي أعدتها وزارة النقل بعنوان «متطلبات التخطيط الشامل لقطاع النقل بالمملكة» ، أقر مجلس الوزراء عدداً من الإجراءات من بينها ما يلي :
أولاً : اعتماد دليل التخطيط الشامل لقطاع النقل في المملكة ، بالصيغة المرفقة بالقرار.
ثانياً : قيام وزارة النقل – وفقاً للإمكانات المالية المتاحة – بما يأتي :
متابعة تطبيق دليل التخطيط الشامل، والتنسيق في ذلك مع الجهات ذات العلاقة، وذلك من خلال اللجنة الإشرافية العليا المشكلة برئاسة معالي وزير النقل وعضوية ممثلين عن عدد من الجهات ذات العلاقة.
تأمين الكوادر الفنية اللازمة لقيادة عملية التخطيط الشامل.
تأسيس وإدارة بوابة إلكترونية وطنية للتخطيط الشامل للنقل.
تعيينات
قرر مجلس الوزراء الموافقة على تعيين الآتية أسماؤهم أعضاء في مجلس إدارة الهيئة السعودية للحياة الفطرية – من المهتمين بأغراض الهيئة – لمدة ثلاث سنوات ابتداءً من تاريخ صدور القرار، وذلك على النحو التالي :
الدكتور يوسف بن صالح الحافظ .
الدكتور عبدالعزيز بن علي المقوشي.
الدكتور خالد بن عبدالله العبدالقادر .
المهندس عبدالعزيز بن صالح العبودي.
كما وافق على تعيينات بالمرتبتين الخامسة عشرة والرابعة عشرة ، وذلك على النحو التالي :
تعيين عبدالرحمن بن عبدالمحسن بن حمد المنصور على وظيفة وكيل الوزارة للشؤون القروية بالمرتبة 15 بوزارة الشؤون البلدية والقروية.
تعيين محمود بن مقبل بن سليمان الرشيد على وظيفة وكيل الوزارة للتخطيط والتطوير بالمرتبة 15 بوزارة الداخلية.
تعيين سمو الأمير بندر بن عبدالله بن ناصر بن فرحان آل سعود على وظيفة وكيل الوزارة المساعد للشؤون البلدية بالمرتبة 14 بوزارة الشؤون البلدية والقروية.
تعيين منصور بن سليمان بن راشد الطيار على وظيفة مستشار قضايا بالمرتبة 14بوزارة الداخلية.

آلاف عاطل في السعودية العام الماضي.. 35٪ إناث 603 و65٪ ذكور

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 7 جماد الاول 1434 هـ- 19 مارس 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/03/19/769349

أبها – عبده الأسمري

نفذت الغرفة التجارية الصناعية في أبها دراسات على المسوحات التي قامت بها مصلحة الإحصاءات العامة عن البطالة في المملكة بشكل عام، وركزت الغرفة على منطقة عسير بشكل خاص، وكان آخر تلك المسوحات خلال الأشهر الماضية، حيث قامت الغرفة بحصرها وإعداد تحليل لها للوقوف على حجم المشكلة في منطقة عسير خاصة والمملكة بصفة عامة، حيث درست مقارنة أولية بين معدلات البطالة في المنطقة والمملكة عن عام 1433هـ، وكانت نسبة البطالة 10.7% في المنطقة و 12.1% في المملكة، وبلغت نسبة بطالة الإناث 29.5% في عسير و 35.7% في المملكة، فيما كانت نسبة البطالة 6.2% في المنطقة، و 6.1% في عموم المملكة. كم استعرضت غرفة أبها تطور نسب البطالة بين السعوديين خلال الفترة من 1427 وحتى 1433هـ.

قوة العمل

وأوردت الغرفة في دراستها تطور قوة العمل في المملكة وتطور أعداد المشتغلين السعوديين خلال الفترة من عام 1427هـ إلى عام 1433هـ، حيث ارتفع إجمالي قوة العمل خلال الفترة بحوالي 1.1 مليون، حيث كانت حوالي 3.9 مليون في عام 1427هـ ووصلت إلى حوالي خمسة ملايين عام 1433هـ بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ حوالي 4.2% خلال الفترة، وخلال نفس الفترة تطورت أعداد المشتغلين في المملكة من حوالي 3.4 مليون عام 1427هـ إلى حوالي 4.4 مليون عام 1433هـ، بارتفاع بلغ حوالي 966 ألفاً، وبمتوسط معدل نمو بلغ حوالي 4.2% خلال الفترة.

603 آلاف عاطل

وفي تحليل لمعدل البطالة، نجد أن أعداد البطالة في المملكة خلال العام الماضي 1433هـ وصلت إلى حوالي 603 آلاف عاطل عن العمل، لذا وصل معدل البطالة 12.1% بعد أن كان 12.2% عام 1432هـ، ويتضح أن أدنى معدلات البطالة كان خلال عام 1429هـ، حيث كانت نسبة البطالة حوالي 9.9%، وأوضحت غرفة أبها في دراستها أن تطور نسب البطالة في منطقة عسير خلال الفترة من 1427 وحتى 1433هـ، حيث ارتفع إجمالي قوة العمل في المنطقة خلال الفترة من عام 1427هـ إلى عام 1433هـ بحوالي 82 ألفاً، حيث كانت 300352 عام 1427هـ وصلت إلى 382007 عام 1433هـ، بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ حوالي 4.1%، وخلال نفس الفترة تطورت أعداد المشتغلين في المنطقة من 266357 عام 1427هـ إلى 341251 عام 1433هـ، بارتفاع بلغ 74894، وبمتوسط معدل نمو بلغ حوالي 4.2%.

وكنتيجة لارتفاع متوسط معدل النمو في أعداد المشتغلين عن متوسط معدل النمو في أعداد قوة العمل، انخفض معدل البطالة من 11.3% عام 1427هـ إلى 10.7% عام 1433هـ،

وقد بلغت معدلات البطالة أدنى مستوياتها خلال الفترة في عام 1430هـ، حيث بلغت حوالي 8%.

بطالة الإناث

وتطورت نسب البطالة بين الإناث في منطقة عسير خلال الفترة من 1427هـ وحتى 1433هـ، حيث بلغت نسب البطالة بين الإناث ذروتها عام 1432هـ ووصلت إلى 31.2%، وقد بلغت نسبة البطالة بين الإناث العام الماضي 1433هـ 29.5%، بعد أن كانت 19.8% عام 1427هـ. أما تطور نسب البطالة بين الإناث على مستوى المملكة خلال نفس الفترة فقد ارتفعت نسبة البطالة بين الإناث على مستوى المملكة ووصلت إلى ذروتها العام الماضي 1433هـ، حيث وصلت إلى 35.7%، بعد أن كانت في عام 1427هـ 26.3%.

بطالة الذكور

وبلغت نسب البطالة بين الذكور في منطقة عسير خلال الفترة من 1427هـ وحتى 1433هـ، حيث بلغت نسب البطالة بين الذكور ذروتها عام 1428هـ، حيث وصلت إلى حوالي 12%، وقد بلغت نسبة البطالة بين الذكور العام الماضي 1433هـ 6.2% في المنطقة، بعد أن كانت 9.6% عام 1427هـ.

أما تطور نسب البطالة بين الذكور على مستوى المملكة خلال نفس الفترة، فقد وصلت إلى ذروتها عام 1427هـ، حيث بلغت 9.1%، وفي العام الماضي 1433هـ وصلت إلى 6.1%، وهو أدنى مستوياتها خلال الفترة.

تخطيط استراتيجي

من جانبه، علّق المستشار الاقتصادي الدكتور فؤاد بوقري قائلاً «إن مصلحة الإحصاءات العامة جهة موثوق في بياناتها وأرقامها ويُعتمد على مسوحاتها، ويشير وجود نسب متباينة للبطالة في السعودية إلى عدم الإلمام الصحيح بمفهوم البطالة وتداعياته وسلبياته إذا لم تتم معالجته بشكل مناسب ومؤسساتي».

وأضاف بوقري «إن ارتفاع نسبة البطالة يرجع لسببين رئيسين هما أن هنالك آلافاً من الشباب يتخرجون من الجامعات والكليات والمعاهد سنوياً، وما إن يتخرج الشاب حتى يصطدم بعدم وجود وظائف مناسبة أو تدريب كافٍ، فينضم عدد جديد إلى نسب البطالة الموجودة حالياً، وهنالك سبب آخر يتمثل في قصور واضح من الشركات والجهات الحكومية في إيجاد وظائف مناسبة لهؤلاء الخريجين. وبالتالي فإن الحل يكمن في إيجاد نظرة إجمالية وضرورة التحاق الشباب بوظائف في المنشآت الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة، وكذلك تأسيس مشاريع لهم مما يجعلهم خارج هذه الأرقام، ولابد من توجيه الشركات الكبيرة بتوفير وظائف مناسبة لمئات الشباب سنوياً». وزاد بوقري «إن وزارة العمل قامت بتنفيذ عدة برامج تدريبية وربطت الشركات بقرارات للسعودة، إلا أن الموضوع بحاجة إلى تكاتف وتعاون كل الجهات المعنية والمختصة بموضوع البطالة من أجل إيجاد خطط استراتيجية لموضوع البطالة توضح من خلال الأعداد الحقيقية للعاطلين في السعودية والوظائف المتاحة ومدى إسهامها بفاعلية في التوظيف وتخفيض نسب البطالة، مع متابعة الأعداد التي تتخرج سنوياً في المعاهد والكليات والجامعات ومقارنتها بالمتوفر من وظائف، ومدى مواءمة الوظائف لاستيعاب هؤلاء الخريجين، عندها سيكون هنالك خفض حقيقي لنسب البطالة خلال الأعوام المقبلة.

بيانات انتقائية

وأكد الخبير الاستراتيجي والاقتصادي الدكتور علي التواتي «أن بيانات البطالة في السعودية انتقائية ولا يمكن أن يتم وضع حلول إلا إذا كانت هناك نسب تتم بشكل مؤسساتي وعملي وتتم خلال نهاية كل شهر في دراسة يجب أن تتولاها وزارة التخطيط تبين نسب البطالة شهرياً وتتضمن نسبتها في المناطق والمدن والانتشار الجغرافي والأعمار من سن 15 عاماً وحتى سن التقاعد، وتحدد المهن والوظائف المشغولة بسعوديين والمشغولة بوافدين وهكذا، حتى يتم وضع حلول استراتيجية». واصفاً ما يخرج بالمتناقض رغم أن وزارة التخطيط هي الجهة المسؤولة عن تحديد النسب، ولكن يجب أن تكون بشكل شهري، ويتم بعد ذلك تحليل المعلومات بشكل عملي فإن لم نستطِع أن تخرج بشكل شهري فكل ثلاثة أشهر فمعظم دول العالم تخرج نسباً عملية للبطالة شهرياً، موضحاً أنه بعد ذلك يتم تحديد البطالة هل هي بطالة هيكلية تتعلق بهيكلة الاقتصاد الوطني ومن ثم تتم دراسة الأسباب من خلالها، وهل هي متعلقة بالأنماط السلوكية والقيم الاجتماعية، أو بالتدريب أو بالوظائف، وتتم بشكل هيكلي عام، أو أنها بطالة جزئية فيتعامل مع الحلول بشكل جزئي، ولابد من نسب بعيدة عن النسب السنوية المتناقضة والانتقائية التي لا تعكس المعطيات الموجودة حالياً، ولابد أن تدرس وتحلل ومن ثم يتم وضع حلول استراتيجية قصيرة وبعيدة المدى، ولا يمكن أن تكون هنالك حلول ناجعة في ظل عدم وجود نسب شهرية موثقة ومعتمدة.

تمكين المحاميات" من مزاولة المهنة في المحاكم

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 7 جماد الاول 1434 هـ- 19 مارس 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/03/19/769726

الرياض – يوسف الكهفي
تدرس وزارة العدل إمكانية مزاولة المحاميات المهنة داخل المحاكم العدلية، وكشف المستشار الإعلامي لوزير العدل عضو اللجنة الاستشارية لمشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير مرفق القضاء فهد بن عبدالله البكران لـ «الشرق» إنه تم تشكيل لجنة لدراسة إمكانية دخول المحاميات إلى المحاكم العدلية لممارسة المهنة، موضحاً أن اللجنة تدرس كيفية تقييم المحامية وخبراتها السابقة.
وقال «هناك أشياء في المحاكم يجب أن تتهيأ لدخول المحامية المحاكم، منها أماكن جلوسها ودخولها وغيرهما». وفي رده على سؤال «الشرق»حول موضوع الهوية الوطنية للمرأة، التي يفترض أن يكتفى بها في التعاملات التي تخص المرأة لدى كتّاب العدل والقضاة دون اللجوء إلى المعرّفين والشهود في إثبات شخصيتها قال البكران: «تصلنا شكاوى بهذا الخصوص، وأنا شخصياً أطرح نفس السؤال.. ما دامت البطاقة قد اعتمدت وهي بطاقة حكومية لماذا تلزم المرأة بأن تأتي بشاهدين ومعرّفين؟»، مبيناً أنه لم يصدر حتى الآن أمر رسمي بهذا الخصوص، ولكن هناك شيء من المرونة لدى بعض كتّاب العدل، حيث يقبل بعضهم البطاقة، ويسهّل الأمر على المرأة في إنهاء معاملاتها.

ثلاثة أشكال تتفاعل مع إلغاء قرار تعليم بنين الصفوف الأولية مع البنات

قانونيون: إبطال قرار التربية" صحيح.. والوزارة تجاوزت صلاحياتها

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 7 جماد الاول 1434 هـ- 19 مارس 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/03/19/769798

الرياض – خالد الصالح
فتح حكم المحكمة الإدارية بإلغاء قرار وزارة التربية والتعليم تدريس البنين في الصفوف الأولية في مدارس البنات، باب الجدل، على الرغم من كون الحكم الذي صدر أمس الأول من الدائرة الثانية في الرياض قابلاً للاستئناف، طبقاً لقانونيين. وتباينت ردود الفعل حول القرار، في استطلاع الرأي الذي أجرته «الشرق» مع رجال دين وقانونيين ونفسيين. وفي الوقت الذي اتفق القانونيون على صحة قرار الإلغاء، لأسباب قانونية، واتفق رجال الدين على إشكالية جمع الصغار في الصفوف الأولية من الناحية الشرعية، رأى نفسيون إيجابية الجمع بين الأطفال في الصفوف الأولية لما له من فوائد

نفسية، مستبعدين أي مشكلات تربوية يمكن أن تنحرف بالصغار إلى التحرش الجنسي أو الأفكار الجنسية، استناداً إلى حداثة سنّ الصغار وعدم تبلور القدرات الجنسية لديهم وهم في هذه السن الصغيرة جداً.

سوياً

وقال أستاذ علم النفس الإكلينيكي الدكتور عبدالله الحريري «كان الفتيان والفتيات يلعبون سوياً في الحواري القديمة، ولا يرجعون إلا في أوقات متأخرة ولم يكن أحد يقلق بسبب ذلك»، مؤكداً «ليس هناك ما يدعو للقلق من جمع الأبناء الصغار في صفوف موحدة، خاصة أنهم لايزالون في مرحلة ما قبل التكوين»، لافتاً إلى أن «مرحلة الغريزة الجنسية لم تتولد لديهم بعدُ في هذه السن».

وفي سياق مقارب وصف استشاري الطب النفسي الدكتور طارق الحبيب، فصل البنين عن البنات بأنه «ليس قضية، إنما القضية الحقيقية هي أن المرأة تعلم الطفل في السنوات الأولية أفضل بمراحل كثيرة من الرجل»، مبرراً رؤيته بكون المرأة «أرقّ من المعلم تصرفاً وسلوكاً»، وأضاف «المشكلة أن وزارة التربية والتعليم لديها معلمون قاربوا على التقاعد يقومون بالتدريس للأطفال الصغار الذين خرجوا من أحضان أمهاتهم»، وطالب الحبيب بضرورة أن «يكون المعلم في الصفوف الأولية امرأة وليس رجلاً».

قانون

لكن الرأي القانوني ذهب منحى آخر؛ في رأي المحامي والمستشار القانوني أحمد المحيميد، الذي وصف قرار المحكمة الإدارية بإبطال قرار وزارة التربية والتعليم بأنه «صحيح 100%». وبرّر صحة القرار بـ»كون وزير التربية والتعليم لا يمتلك الصلاحيات بالرفع والبت في مثل هذه الأمور من تلقاء نفسه ومن تلقاء وزارته دون الرجوع لمجلس الوزراء ليكون الرفع من خلاله».

ويدعم هذا الرأيَ رأيُ المحامي والمستشار القانوني أحمد الراشد، الذي قال إن «قرار الإبطال صحيح، لكون طلب تدريس طلاب الصفوف الأولى في مدارس البنات صدر بصفة شخصية عن وزير التربية والتعليم وليس من قِبل مجلس الوزراء أو من الملك مباشرة، ومن دون الاستناد إلى أمر سامٍ». وأضاف الراشد «يعدّ الطلب باطلاً لكونه لا يستند إلى أي منطق أو مبرر يحتم الموافقة عليه»، مبيناً أن «المملكة لا توجد لديها محاكم دستورية لنقض الأحكام التي تصدر عن مجلس الوزراء أو أي سلطة أخرى، ولذلك فإن أي طلب يُرفع من مجلس الوزراء يتم الأخذ به والعمل وفق مقتضاه».

الرأي الشرعي

الرأي الشرعي أبداه أستاذان في الدراسات الإسلامية؛ أحدهما أستاذ في جامعة أم القرى هو الدكتور محمد السعيدي، الذي لا يرى وجاهة في «التعليق على أحكام القضاء»، مشدداً على «ضرورة تخصيص مكانة سامية لها»، وقال «لا يجب تناول أحكام القضاء في وسائل الإعلام أو التشكيك فيها لأنها تؤثر في القضاة، ولأن الأمة التي تفقد ثقتها في قضائها تفقد كل شيء»، مضيفاً «يجب على وسائل الإعلام ألا تعمل على نقد الأحكام القضائية».

وفي السياق ذاته، انتقد أستاذ الدراسات الإسلامية في جامعة الملك فيصل في الأحساء الدكتور سليمان القرعاوي، «مناقشة مطلب جمع البنين مع البنات من الأصل»، مبيناً أن «الجمع لن يحقق أي فائدة تُذكر»، مستنكراً أيضاً «الجمع بين الإخوة حتى في المنزل، لأن هذا يحرك النوازع الجنسية لديهم، ويثير شهوتهم تجاه بعض»، على حدّ تعبيره.

18 سجيناً يعاتبون أول وفد سعودي يلتقيهم في سوسة... ويسلمون قائمة مطالب"

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 7 جماد الاول 1434 هـ- 19 مارس 2013م
http://alhayat.com/Details/494322

الدمام - عمر المحبوب - عرعر - صالح الحجاج
أنهى وفد سعودي، زيارته الأولى للسجناء السعوديين في العراق، والتي استمرت ليوم واحد فقط، زار خلالها الوفد 18 سجيناً سعودياً في سجن سوسة، الذي يقع في محافظة السليمانية شمال العراق. فيما لم يتح للوفد مقابلة سجينين آخرين، يحتجزان في سجن جمجمال، الواقع في المحافظة ذاتها، من دون أن يفصح الوفد عن أسباب عدم اللقاء الذي كان مجدولاً ضمن زيارة الوفد.
فيما لم يتم جدولة زيارة بقية السجناء السعوديين، في السجون العراقية الأخرى، والذين يقدر عددهم بأكثر من 60 سجيناً.
وأوضحت مصادر، تحدثت إلى «الحياة»، أن الوفد السعودي، الذي يضم 3 أشخاص، برئاسة نائب السفير السعودي في الأردن الدكتور حمد الهاجري، التقى 18 سجيناً سعودياً في سجن سوسة، واطمأن على أوضاعهم وأحوالهم داخل السجن، وتعرف على قضاياهم، وتسلم قائمة بأهم مطالبهم، وتلقى «عتاباً» من السجناء على عدم التواصل معهم. فيما أكد الوفد للسجناء أن هناك «اهتماماً رسمياً بأوضاعهم».
وعلمت «الحياة» أن أبرز مطالب السجناء السعوديين، تضمنت «تسهيل الاتصال بذويهم والالتقاء بهم، وإعادة محاكمتهم؛ نظراً لأن معظم قضاياهم هي تجاوز الحدود العراقية بطريقة غير شرعية. فيما صدرت في حقهم أحكام قاسية»، مؤكدين أنها «لا تتناسب مع طبيعة الجرم المرتكب». فيما طالبوا بضرورة «حسن معاملتهم وحفظ كرامتهم»، إضافة إلى أنهم طلبوا من الوفد السعودي العمل على «نقل جميع السجناء السعوديين في السجون العراقية الأخرى إلى سجن سوسة، نظراً لتميزه بالمعاملة الجيدة»، بيد أن هذا الطلب الذي تم التقدم به أكثر من مرة إلى السلطات العراقية، لاقى رفضاً متكرراً.
وأشارت المصادر إلى أن الوفد أكد للسجناء أن «حكومة المملكة تعمل على إعادة جميع السجناء إلى أرض الوطن»، وأن هناك «توجيهات صادرة من وزير الخارجية، ونائبه بالسعي لتذليل ما يواجه السجناء من عقبات، وزيارتهم والاطمئنان على أوضاعهم»، وكذلك «مخاطبة الجهات العراقية المختصة، للحفاظ على كرامتهم، وحسن معاملتهم، وبحث تسليمهم إلى السلطات السعودية، لقضاء ما تبقى من فترة محكومياتهم في سجون بلادهم». وكان الجانبان السعودي والعراقي، وقعا اتفاق تبادل السجناء، إلا أنه لم يدخل حيز التنفيذ بعد، بسبب عدم المصادقة عليه. ووصف مصدر مواكب لزيارة الوفد السعودي، لقاءه بالسجناء لأول مرة بـ «المؤثر»، نظراً لأنه «أول وفد رسمي سعودي يزورهم منذ سجنهم، قبل سنوات طويلة»، لافتاً إلى أن اللقاء تخلله «جانب من العتب من قبل السجناء، لعدم زيارة أي وفد رسمي لهم منذ سنوات»، إلا أن الوفد أكد لهم أن هذا اللقاء سيكون «بداية تواصل معهم، وستتبعه زيارات أخرى، وأن سفارة المملكة في الأردن، التي ترعى المصالح السعودية في العراق، تعمل على متابعة قضاياهم، وتلبية جميع حاجاتهم، وتطمين عائلاتهم».
وأوضح المصدر، أن الوفد «اجتمع مع كل سجينين على حدة، بغرض التمكن من مناقشتهم، وسماع شكواهم، ونقل همومهم. فيما جرى لاحقاً، لقاء موسع مع مدير السجن مؤمن أبو بكر، الذي تقبل ملاحظات الوفد والسجناء، ووعد بتنفيذ الممكن منها بحسب ما يسمح به النظام. فيما تسلم الوفد بعض مطالب السجناء التي سيتم رفعها إلى وزارة الخارجية السعودية، لدرسها».
وعقد الوفد لقاءً مفتوحاً، مع جميع السجناء، أكدوا لهم خلاله أن «المملكة تعمل على عودتكم إلى وطنكم، وأنه مهما كان الخطأ المرتكب منكم؛ فإن هذا لن يشكل عائقاً أمام المطالبة بعودتكم، وفي النهاية؛ أنتم مواطنون، وبلدكم ينتظر عودتكم». فيما قام الوفد بالرد على أسئلة السجناء، حول الجهود المبذولة، لبدء تبادل السجناء، وكذلك تم تسليم السجناء مبالغ مالية، لتأمين مستلزماتهم وحاجاتهم الضرورية.

التربية" توفد فريقاً للتحقيق في اعتداء معلم على طالب

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 7 جماد الاول 1434 هـ 19 مارس 2013م
http://alhayat.com/Details/494408

حفر الباطن – «الحياة»
كشف مدير التربية والتعليم في محافظة حفر الباطن عايض نافع الرحيلي، عن فتح ملف تحقيق في قضية اعتداء معلم عربي، على طالب يدرس في إحدى المدارس الأهلية في حفر الباطن، يوم السبت الماضي، ما تسبب في «كدمات» للطالب، نقل إثرها إلى المستشفى لتلقي العلاج.
وقال الرحلي، لـ «الحياة»، تعقيباً على ما نشرته الأحد الماضي، بعنوان «حفر الباطن: معلم عربي يتسبب في كدمات لطالب مدرسة أهلية.. و«التربية» تحقق»: «إن القضية محل اهتمام وتحقيق ومتابعة جادة»، لافتاً إلى أنه تم «استقبال ولي أمر الطالب صباح الأحد، والاستماع إلى ملابسات الأمور، وتكليف قسم التوجيه والإرشاد بزيارة المدرسة، والوقوف على أبعاد الموضوع، ورصد أطراف الحادثة، ومعرفة ملابساتها.
فيما قام قسم المتابعة بزيارة المدرسة صباح اليوم (أمس الاثنين)، للتحقيق في الحادثة، واتخاذ الإجراء المناسب حيالها بشكل عاجل، وفق النظم والتعليمات».
إلى ذلك، نظم قسم التدريب الطلابي في النشاط الطلابي في إدارة التربية والتعليم في محافظة حفر الباطن، أول من أمس، ملتقى «الإبداع الطلابي التدريبي لطلاب المرحلة الثانوية»، بحضور 30 طالباً، في مقر ثانوية غرناطة. وأوضح مشرف النشاط الطلابي عودة الدبسا، أن البرنامج يهدف إلى «بناء الثقة في النفس وتنمية مهارات الإبداع لدى طلاب المرحلة الثانوية، إضافة إلى كسر الخجل لدى الطلاب والتفكير بطريقة إبداعية ومهارات بناء الثقة في النفس، وتقدير الذات لدى الطالب، وكيفية تقوية جوانب الضعف وتعزيز جوانب القوة».

الشرقية": ممرضتان تبحثان في أروقة المظالم" عن رد اعتبار" منذ 5 أعوام

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 7 جماد الاول 1434 هـ 19 مارس 2013م
http://alhayat.com/Details/494356

الدمام – رحمة ذياب
أمضت ممرضتان تعملان في مستشفى حكومي في المنطقة الشرقية، 5 سنوات، في أروقة القضاء، على أمل حسم قضية «رد اعتبار»، رفعتاها على مسؤولتهما في العمل. وعقدت المحكمة الإدارية (ديوان المظالم) 25 جلسة للنظر في القضية. فيما تعقد اليوم الجلسة الـ26.
وكشفت الممرضتان إلى «الحياة» تفاصيل القضية، مطالبات بـ «سرعة البت فيها، وعدم تعقيدها»، على حد تعبيرهما.
وقالت الممرضة «هاجر»: «إن القضية تعود إلى 5 سنوات، عندما كنت أعمل في مركز «الدرن»، وكنت أتعامل مع مريض في قسم الطوارئ في المركز، وطلبت رئيسة القسم آنذاك، بسرعة تحويلي إلى قسم العدوى في البرج الطبي،

لمتابعة مريض مصاب بـ«أنفلونزا الخنازير». ورفضت بسبب الحالة التي كانت بين يدي. وأكدت ذلك بالوثائق، ولكنني تفاجأت في اليوم التالي بأن رئيسة القسم طلبت نقلي «تأديبياً»، وتم رفع خطاب باسمي أنا وممرضة أخرى، بحجة أننا «رفضنا العمل ومساعدة المرضى»، على رغم أننا كنا في مركز «الدرن»، وكان هناك ما يثبت صحة ذلك».
ولم تقتصر عقوبة الممرضتين على «النقل التأديبي»، بل شملت «حسم نحو 5 آلاف ريال، من راتب شهرين».
وأوضحت هاجر، أنه تم «الحسم خلال الشهر الأول من النقل، وعندما أدركت أن هناك من يقوم بإيذائي؛ طلبت نقلي إلى مركز صحي، وتم النقل بعد أن تدخلت وزارة الصحة في القضية، ولكن الحسم استمر لأكثر من شهر. وتابعت رئيسة القسم إيقاع العقوبات التعسفية إلى أن طلبت مقابلة أحد المسؤولين في الشؤون الصحية آنذاك، وقوبل طلبي بالرفض.
وكلفت بالعمل على فترتين لمدة 4 سنوات، على رغم أنني كنت أعمل بنظام خفض ساعات العمل. وتحملت العبء الإضافي، إلى أن تم نقلي إلى مركز صحي، بعد محاولات عدة، ومخاطبات استمرت أكثر من عام».
وقررت الممرضتان، التوجه إلى القضاء، لنيل حقوقهما، عبر مقاضاة رئيسة قسم التمريض في مركز «الدرن»، وأشارتا إلى أنهما تعملان في وزارة الصحة، منذ أكثر من 20 سنة. «لكننا لم نحصل على رد»، كما تقول هاجر، «تعقد المحكمة جلسة كل شهرين إلى ثلاثة أشهر، ونتفاجأ في كل مرة بالتأجيل، أو بأنه لا يوجد ما يثبت إدانة الطرف الآخر».
وأكدت أن ما قامت به هو «إجراء تعسفي في حقنا، ونطالب بحقوقنا، كونها أساءت إلى سمعتنا في مكان العمل، وقامت بالحسم علينا، من دون وجه حق، ونطالب بالتعويض عن الضرر، وما تم حسمه أيضاً»، مضيفة أن «قضيتنا هي «رد اعتبار» فقط، وهي ليست قضية جنائية، تتطلب كل هذا الوقت والسنوات، من دون أن يصدر فيها حكم قضائي».

الحقباني لـ«الحياة»: استحدثنا برنامجاً تقنياً لكشف ممارسات الفساد

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 7 جماد الاول 1434 هـ 19 مارس 2013م
http://alhayat.com/Details/494314

الرياض - عبدالعزيز العطر
أكد نائب وزير العمل الدكتور مفرج الحقباني أن الوزارة استحدثت برنامجاً إحصائياً تقنياً للتحقق من خلو المعاملات المنفذة في مكاتب العمل من الممارسات الفاسدة، إذ إن البرنامج كشف الموظفين والمنشآت الذين أحيلوا إلى الجهات الإدارية والأمنية ممن دارت حولهم شبهات قضايا فساد.
وكشف الحقباني في حديث إلى «الحياة» تقديم شركات استقدام لوزارة العمل أمس تصاريح مزورة، وأن الوزارة أوقفت التأشيرات الصادرة لتلك الشركات فوراً واستكملت بقية الأوراق، تمهيداً لرفعها إلى إمارة منطقة الرياض والمباحث الإدارية للمتابعة والتحقيق، مشيراً إلى أن بعض المعاملات التي كشفت الوزارة عن وجود شبه فساد فيها كان خلفها موظف واحد، وأخرى أكثر من موظف.
ولفت إلى أن إحالة المتهمين هي بداية لكشف الممارسات الخاطئة والقضاء عليها، وأن وزارة العمل تجد دعماً ومساندة من وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف في الكشف والقضاء على أي ممارسات فاسدة قد تحدث في مكاتب العمل، وقال: «عندما نحيل موظفين ومنشآت إلى الجهات الإدارية والأمنية فليس بالضرورة أن يكونوا فاسدين أو ثبت الجرم عليهم، بل إن الجهات الإدارية والأمنية هي من تقرر ثبوت التهم ومدى تورط أشخاص ومنشآت آخرين في تلك الممارسات الفاسدة».
وأضاف أن الوزارة خصصت فريقاً متخصصاً للعمل على برنامج كشف الممارسات الفاسدة، وأن الوزارة تحقق فوراً في أية ممارسة خاطئة أو فاسدة يكتشفها البرنامج، وقال: «في بعض الأحيان يكون ارتكاب المخالفة عن طريق الخطأ، وأحياناً أخرى يثبت للوزارة وجود شبة فساد في العملية، والوزارة عازمة على أن تواجه كل الممارسات الخاطئة والفاسدة»، مشيراً إلى أن الوزارة اتخذت في حق المنشآت المشار إليها كثيراً من الإجراءات، ومنها إيقاف الخدمات عنها، وإلغاء التأشيرات الصادرة لها، إضافة إلى كف أيدي من تدور حولهم الشبهات من الموظفين.

ولفت إلى أن الممارسات المشبوهة بالفساد قد تكون ناجمة عن وجود اختراق من خارج الوزارة، إلا أن الوزارة لم تتثبت من وجود اختراق حتى الآن، وأن الممارسات الخاطئة التي كشفت كانت من موظفين عاملين فيها، لافتاً إلى أن الوزارة لم تستطع كشف الممارسات الخاطئة في السابق لعدم وجود برنامج تقني، وأنها بعد التحول إلى التعاملات الإلكترونية أوجدت البرنامج للكشف عن الممارسات الخاطئة حال وقوعها، وقال: «الوزارة لا تمتلك مسألة التشهير بمرتكبي الفساد، إذ إن هذا الأمر يخضع لأنظمة تحكمها»، مهيباً المواطنين إبلاغ الوزارة بالممارسات الخاطئة والسلبية التي قد يرتكبها الموظفين العاملين في مكاتب العمل.
وأضاف أن التوجه العام للوزارة هو التحول الكلي للتقنية واستخداماتها وتخفيف الاعتماد على العنصر البشري لتحقيق الشفافية في التعامل مع عملائها، كما أنشأت الوزارة الإدارة العامة للمراجعة الداخلية التي تقوم بمراجعة الإجراءات التي تتم على طلبات العملاء في شكل دوري، للتأكد من صحة مسارها، واستكمالها للضوابط والشروط المحددة لكل خدمة، لافتاً إلى أن الوزارة تنسق حالياً مع كلية الملك فهد الأمنية لإعداد حقائب ودورات تدريبية للمفتشين لتطوير قدراتهم وإكسابهم مهارات الضبط والاستدلال.

لقاء عربي يطالب بتعزيز حقوق الأطفال وحمايتهم من العنف

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 7 جماد الاول 1434 هـ 19 مارس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130319/Con20130319582043.htm

عبدالله الغامدي (الرياض)
افتتح الدكتور عاطف عبدالمجيد الأمين العام للمنظمة الكشفية العربية والمدير الإقليمي أمس فعاليات اللقاء الكشفي العربي لمفوضي الإعلام بالجمعيات الوطنية، واللقاء الثالث لمسؤولي المواقع الكشفية الذي يقام تحت شعار (الكشفية والتقنية الذكية) بالمركز الكشفي العربي الدولي في القاهرة، بمشاركة أكثر من50 قائدا كشفيا.
وأكد عبدالمجيد في كلمته أهمية الإعلام الكشفي المتوازن المعزز لصورة الحركة الكشفية بما يحقق للفتية والمستهدفين احتياجاتهم عبر وسائل الوسائط المفضلة لهم، ويواكب الاستفادة من التقنية الذكية بصورة فاعلة لبلوغ المقاصد والغايات.
وألقت الدكتورة ثائرة شعلان مدير البرامج والمجلس العربي للطفولة والتنمية كلمة الشريك الرئيس للمنظمة دعت فيها إلى الاهتمام بالأطفال والجلوس معهم والاستماع إليهم وتسخير الإعلام الكشفي لمساعدتهم وأسرهم، مؤكدة على تنفيذ ما جاء في الاتفاقيات الدولية وحماية الأطفال من العنف والأذى.
واستعرضت ليلى علم الدين مدير العلاقات العامة والإعلام والتسويق بالمنظمة أهم ما سيقدم في اللقاء من جلسات وورش عمل منها التعرف على المرصد الكشفي العربي، وتمكين قادة الإبداع من منظور تواصلي، وأخلاقيات العمل الإعلامي الكشفي، والسياسة والاستراتيجية العربية للاتصال، واستخدام الجانب الإلكتروني في دعم الحركة الكشفية، ودور الإعلام في تعزيز حقوق الأطفال وحمايتهم من الإساءة.

مشلولة الحركة بأحد الأربطة بين نساء مريضات

مطلقة مصابة بجلطة تتنفس صناعياً وتنتظر العلاج

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 7 جماد الاول 1434 هـ 19 مارس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130319/Con20130319581997.htm

محسن الحازمي (جدة)

بجسد نحيل هده المرض وعلى سرير تقضي ليلها ونهارها، ما أشبهها بجثة هامدة، فليس من مات واستراح بميت إنما الميت ميت الأحياء، مطلقة، لا مال ولا بنون لها، ولا عائل، ولا مأوى لها سوى تبرع أحد فاعلي الخير الذي ألحقها برباط خيري بجدة.

ليت هذه المأساة كانت وحدها في حياة الخمسينية، لكن المصائب لا تأتي فرادى، فهي إلى جانب ذلك أصيبت بجلطة وتم نقلها لأحد المستشفيات الحكومية بجدة، وبعد أن فاقت من الغيبوبة خرجت لتعود لمقرها الوحيد "الرباط الخيري" الذي يشاطرها فيه عدد من المريضات اللاتي لسن بأفضل حال منها، سوى أن أمراضهن أقل حدة كالسكر والضغط والروماتيزم وغيرها.

تميط إحدى الساكنات بالرباط اللثام عن قصة الخمسينية قائلة: تعرفت عليها في الرباط امرأة صالحة ومطيعة لربها، نتقابل معظم اليوم أنا وهي والساكنات هنا، ودائما ندعو الله أن يجزي المتبرع بهذا الرباط خير الجزاء. وتستطرد قائلة: شق هدوء إحدى الليالي صراخ إحدى القاطنات بالسكن ممن يجاورنها، فهرعنا لنجدها فاقدة للوعي ولا حراك فيها، فطلبنا من المسؤولين نقلها للمستشفى على جناح السرعة، ليتم فحصها ويقرر الأطباء تنويمها بالعناية الفائقة لخطورة حالتها وإصابتها بجلطة، ومكثت بالمستشفى عدة أيام وأصبحنا نعودها يوميا ونقضي جل وقت الزيارة للنظر إليها من خارج الغرفة نظرا لمنع الزيارة عنها، ولا نملك لها سوى الدعاء، وبعد ليال معدودة فوجئنا بإخراج الأطباء لها من المستشفى لمتابعة حالتها بالسكن، ومنذ قرابة الأسبوعين ونحن في رعايتها، ولكن دون تحسن ولو طفيف في صحتها، سوى أنها تفيق لثوان معدودات وتغيب عن الوعي لساعات طوال، لا حركة ولا تنفس طبيعي لها، إذ تتنفس عن طريق أنبوب خاص، وهي محرومة حتى من نعمة الأكل إذ لا يتسنى لها ذلك إلا من خلال المغذيات، وساءت حالتها لدرجة أنها لا تتحكم حتى في عملية الإخراج، ما يجعلنا نتناوب على مساعدتها ليل نهار.

وأشارت إحدى جاراتها بالسكن إلى أن هذه الحالة تحتاج حسب رأي الأطباء لمتابعة واهتمام نظرا لصعوبتها، وإننا جميعا هنا كنساء مريضات لا حول ولا قوة لنا ولا نستطيع ذلك، فكيف يداوي السقيم الناس وهو عليل؟ ونطالب أصحاب القلوب الرحيمة والجهات المعنية بتوفير العلاج والبيئة الصحية الملائمة لها.

مؤكداً ل الرياض استحداث نظام تقني لمراقبة الفساد

نائب وزير العمل: مستعد أحلف أن الشركات الكبرى ليست مستثناة من التفتيش والسعودة

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 8 جماد الاول 1434 هـ- 20 مارس 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/03/20/article818994.html

الرياض - فيصل العبدالكريم

قال نائب وزير العمل الدكتور مفرج الحقباني إن الوزارة لا تستثني أي شركة مهما كان حجمها ودورها في السوق من العمليات الرقابية والخضوع للتفتيش من قبل المراقبين الميدانيين.

وأضاف: ليس هناك شركات مستثناة كما يزعم البعض، وأحلف على هذا، فقد خاطبنا الجوازات قبل 3 أيام لتشكيل لجان مراقبة للتفتيش داخل 8 شركات نعتبرها هي الأكبر. وكشف الحقباني ل "الرياض" أن الوزارة عملت خلال الفترة الماضية على استحداث نظام تقني يمكنها من مراقبة أية خروقات من قبل المؤسسات والشركات التي تتعامل بالسعودة الوهمية أو التستر على العمالة السائبة، مضيفا أنه يريد تشديد العقوبات واعتبار السعودة الوهمية من عمليات الاتجار بالبشر التي تدخل ضمن أشد العقوبات القانونية. وأوضح نائب وزير العمل في مؤتمر صحفي عقده أمس للحديث عن التعديلات التي أقرها مجلس الوزراء على نظام العمل، أنهم يعملون على تتبع منابع الفساد حيث يتم مراجعة برنامج نطاقات بشكل أسبوعي للبحث عن عمليات خرق للنظام كتجديد إقامات للعمالة أو أية عمليات ممنوعة ضمن النطاق الأحمر، مؤكدا أن الوزارة تقوم بالتعامل مع أي حالة فساد يقوم بها موظفون أو من في حكمهم عبر تحويلها للمباحث الادارية أو هيئة مكافحة الفساد.

وقال: لدينا عدة أساليب رقابية صارمة كالمستكشف الخفي الذي يمثله بعض المراقبين الذين يقومون بزيارات ميدانية لمكاتب الوزارة والاطلاع على سير العمل وطريقة التعامل مع المراجعين.

وكشف الحقباني أن عمليات المراقبة التي تقوم بها "العمل" تتم بشكل أوسع تدريجيا، ولا زالت مستمرة في تعيين مراقبين، مبينا أن هناك تعديلات في آليات التفتيش بعيدة عن الأساليب التقليدية التي تمكن البعض من التحايل على الأنظمة. وأوضح الحقباني أن تعديلات نظام العمل ستؤدي الى دور مشترك وتعاون بين وزارة العمل ووزارة الداخلية من حيث ضبط المخالفين، فإذا كان محل المخالفة داخل المنشأة فيتم ضبطها والتحقيق فيها من قبل مفتشي وزارة العمل، ويتم إيقاع العقوبات من قبل وزارة الداخلية، اما إذا كان محل المخالفة خارج المنشأة في الشوارع والميادين فيكون الضبط والتحقيق وإيقاع العقوبة من قبل وزارة الداخلية.

واضاف أن الوزارة قبل تعديل النظام لم تكن قادرة على أداء دورها بالشكل المطلوب، مما زاد خلال فترة تسلم الوزارة لهذه المهام أعداد المتسترين، وبعد التعديلات الجديدة في المادة 39 وإدراج مخالفات جديدة ضمن لائحة العقوبات في المادة 233 سيصبح بمقدورنا بالتعاون مع وزارة الداخلية كشف وضبط المخالفات. وأضاف: لا أخفيكم سرا، كنا نشعر بعبء التقصير، حيث كنا نتابع المخالفات داخل المنشآت وخارجها، وكان هذا أكبر من قدرتنا لذا زادت المخالفات، والتنظيم الجديد سيمنح سوق العمل مزيد من التنظيم وهو الحل الجذري لهذه المخالفات.

وأبان أن "العمل" رفعت تعديلات في نظام العقوبات إلى المقام السامي، كما رفعت التعديلات المنتظر إقرارها في نظام العمل وإلزام المنشآت بساعات عمل محددة ويومي إجازة أسبوعيا.

ميسورو حال يسجلون في الجمعيات الخيرية ويصطفون في طوابير بحثاً عن مساعدة

لا تزاحم الفقير على رزقه..!

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 8 جماد الاول 1434 هـ 20 مارس 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/03/20/article818920.html

تبوك، تحقيق - نورة العطوي

يثير تنوع وتعدد الأعمال والبرامج الاجتماعية والمبادرات الخيرية - التي تستهدف الفقراء والمحتاجين - "لهفة" ومطامع البعض من "ميسوري الحال"!، حيث يحاولون بطريقة أو بأخرى حشر أنفسهم بأنانية واستبداد؛ للحصول على تلك المخصصات، سواء كانت مادية أو عينية!.

ويشاهد الجميع التكالب والتزاحم عند أبواب الجمعيات الخيرية عند إعلانها عن صرف بعض المساعدات، وحتى عند أبواب أهل الخير من المحسنين؛ مما يدعونا للتساؤل عن مفهوم هؤلاء عن المساعدات؟، وكيف أقنعوا أنفسهم بأحقيتهم لها، وإقصاء المحتاج الفقير؟، ومن هو الفقير في نظرهم؟، وكيف هو حال ضمائرهم وهي تلقف هبات ومنح ليست لهم بأي حال من الأحوال؟.

حب المال

وذكر الشيخ "حجاب بن نحيت" - الشاعر المعروف - أنّه مع الأسف الشديد هناك الكثير ممن يدعون الفقر، ويترصدون لكل ما يُقدم من صدقات ومساعدات تصرف للمحتاجين، سواءً كانت مقدمة من الجمعيات الخيرية أو من محبي العمل الخيري، مبيّناً أنّ منهم من يعترف أنّه ليس فقير، ولكن يعتقد بأنّ له حق في هذه الخيرات، مشيراً إلى أنّ هؤلاء استسلموا لحب المال، وجعلوا حرية التحكم في قراراتهم لأهوائهم، وأنانيتهم البشعة دون خوف من أن يفقدوا ما بين أيديهم من النعم؛ بسبب جحودها وتصويرهم لأنفسهم بصورة الفقير المحتاج.

وقال: إنّ البعض يضايق المحسنين ويستدر عطفهم، خصوصاً في شهر رمضان المبارك، وهذا الأمر بلا شك يصعّب الوصول للفقراء أصحاب الحاجة الحق، الذين يخفت صوتهم، وتختفي قامتهم وراء هؤلاء، معتبراً أنّ وجود مثل تلك السلوكيات يدفع بعض المحسنين إلى الاحجام عن تقديم المساعدات، سواءً للأفراد أو للجمعيات، داعياً تلك الفئة بعدم البحث عن الصدقات والزكوات، وذلك بحسن الإنفاق وفق إمكاناتهم المادية، من دون أن يأخذهم الطمع فيما لدى الآخرين من خيرات، فالبعض لم يعرف أنّه أصبح فقيراً، ولا يزال يغطي بعض أجزاء جسمه بقطع يأخذها من أجزاء أخرى يتركها مكشوفة، أو يستعير ما يكسو جسمه من غيره، ويكون عالةً على غيره، و"لا يمد قدميه على قدر لحافه" بل يمدها إلى منزل جاره ويقول له: "غطوا قدماي"!.

جشع وأنانية

وأكّد "د.ناصر العبيد" - داعية وإمام جامع المطوع بالرياض - على أنّ هناك الكثير من الميسورين يزاحمون الفقراء على حاجاتهم وعوزهم، فيتقدمون للجمعيات الخيرية، أو للمنفقين، أو للوجهاء بخطابات على أنّهم محتاجون ومديونون، مشيراً إلى أنّك ترى أحدهم قادماً بسيارة فارهة التي تعادل قيمتها ما سوف يوزع على الفقراء الذين وقف معهم، وقد يتشكى من الديون التي لزمته نظراً لشرائه أرض ثمينة وبنى عليها فلةً لا وصف لها في الكمال.

وقال إنّ جشع وحيله وتلاعب هؤلاء وصل إلى برامج "تكافل"، و"حافز"، وحتى "الضمان الاجتماعي"!، بالإضافة إلى "سيناريو" التزوير، والرشاوى، مضيفاً:"إذا سألتهم تأبطوا بحجتهم البالية: (كل الناس كذا، فلماذا لا نقدم مثلهم؟)، ورسولنا - صلى الله عليه وسلم - قال: (من سأل أموال الناس تكثراً فإنما يسأل جمراً، فليستقل أو ليستكثر)، وحقيقةً أنّ مثل هذه التوجهات الأنانية هي التي تهدم في المجتمع، وتنخر فيه كلما اشتد ساعده في أي لبنة بناء كانت، وهي التي حرمت أهل الحاجة حاجتهم ومطالبهم، فنحن - للأسف - نشتكى أموراً كثيرة نطالب بعلاجها وإصلاحها، ثم نتفنن بالتلاعبات والحيل التي لاتمت للدين ولا للخلق".

وأضاف أنّه على الرغم من تأثير الوعظ والتخويف في بعض أصحاب هذه المطامع، إلاّ أنّه لن يأتي إصلاحها غالباً من دون حزم، ونظام، ومتابعة، وتدقيق؛ حتى لا تسلب وتضيع حقوق المحتاجين، في زمن أصبح بعض الناس فيه قليلي ذمم، مشيراً إلى أنّ هذا لا ينطبق على الجهات الحكومية فحسب، بل حتى على الجهات الخيرية والمنفقين من أهل الخير، إذ عليهم أن يدققوا أكثر حتى يصلوا لأهل الحاجة الحقيقيين، ففي حديث عبيدالله بن عدي قال:(أخبرني رجلان أنهما أتيا النبي - صلى الله عليه وسلم - في حجة الوداع وهو يقسم الصدقة، فسألاه منها، فرفع فيهما البصر وخفضه، فرآنا جلدين، فقال: إن شئتما أعطيتكما، ولا حظ فيها لغني ولا لقوي مكتسب)، وقال أهل العلم فيه دلالة على شرط التثبت من المحتاج، بل يجب أن تقدم حاجة من يعول أسرة، أو مسجون، أو صاحب مرض، على غيره ممن تحملها لتجارة، أو بناء، أو غيره؛ لأنّ أولئك صار الحرج عليهم باختيارهم بعد قضاء الله، والآخرون حدث عليهم دون اختيارهم.

إغاثة المحتاج

وقال "د.عوض الردادي" - عضو مجلس الشورى الأسبق -: "جُبل الناس على حب الخير، وقد حث الإسلام على إغاثة المحتاج، وعلى مر العصور أنشئت المبرات لهذا الغرض، وإن اختلفت الأسماء فالهدف واحد، وتزامن مع إنشاء هذه الأمور احتيالٌ من قبل ضعاف النفوس والمحتالين، فأخذوا يزاحمون الفقراء وأصحاب الحاجة، بطرق مختلفة وأساليب متنوعة".

وأضاف: "في عصرنا الحاضر ومع وفرة المادة عند البعض وحب الخير لديهم؛ سارعوا في دعم الجمعيات الخيرية التي تبحث بدورها عن الأسر المحتاجة، وتوزع المواد العينية، أو المبالغ المتوفرة لديها عليهم، إلاّ أنّ البعض يأتي وقد أنعم الله عليه ويزاحم الفقراء، ويقدم معلومات غير حقيقية، أو يظهر البؤس والفقر في هيئته؛ ليستدر العطف ويأخذ أموالاً بغير وجه حق، ولا تلام الجمعيات في ذلك، فليس لها إلاّ الظاهر أو ما يقدم لها من معلومات، وفي ظل غياب المعلومة يحرم الفقير ومعه أسرته".

وأشار إلى أنّ الدولة تقدم مساعدات عن طريق الضمان الاجتماعي وللأسف نجد من يقدّم معلومات غير صحيحة ويحصل على المعاش، وفي "حافز" تقدم من لا رغبة له في العمل، فقط همه أخذ المبلغ للمدة المحددة، وإن عرض عليه عمل يبدي عدم مناسبته، لافتاً إلى أنّ هذه التصرفات تأتي من مفهوم خاطئ وهو أنّ هذه أموال من بيت مال المسلمين، وأنّها حلال له، ولعل هؤلاء تشجعوا لعدم وجود عقاب رادع لهم، مضيفاً: "- بحسب علمي وعملي السابق وكيلاً لوزارة الشؤون الاجتماعية - لا يوجد في أنظمة الجهات الحكومية مواد عقابية لهم، كأن يستعاد منهم ما صرف لهم، أو التشهير بهم في الصحف".

عقوبات رادعة

ونوّه "د.الردادي" بأنّه للحد من هذه الظاهرة لابد من اشتمال الأنظمة على عقوبات واضحة ومحددة لمن يأخذ المخصصات بغير وجه حق، وثبت أنّه قدم معلومات غير صحيحة، حيث يوقع إقراراً من المتقدم بأنّه على علم واطلاع على هذه العقوبات، وتنشر الجهات الحكومية بين وقت وآخر هذه العقوبات في الصحف، وتضعها على مواقعها بشكل واضح، بالإضافة إلى اشتمال العقوبات على من يبيع الأجهزة التي تخدمها الجهات الحكومية لبعض الفئات، أو حتى من يستخدمها في غير ما خصصت له.

وقال إنّ الأموال الموجودة لدى الجمعيات الخيرية من الزكوات، وتبرع أهل الخير، جمعت لثقتهم فيها، وأنّها توصلها للمستحقين فعلاً، فلا يجوز أن يأخذها غيرهم، مضيفاً:"لاشك أنّ أخذ غير المحتاج يهز ثقة الجمعيات لدى المتبرعين، التي تتمتع - ولله الحمد - بسمعة ممتازة، وهي محل ثقة الجميع، ويشرف عليها ثقات من رجال ونساء يعملون دون مقابل، هدفهم مساعدة المحتاج، وأنا أهيب بمن منّ الله عليهم بالنعمة أن يحمدوا الله ويتركوا ما تقدمه الجمعيات لمن هم محتاجون فعلاً"، مطالباً الجمعيات بتحري الدقة في الحالات التي تتقدم، وإجراء زيارات متكررة لمن تخدمهم لتخرج المحتالين وغير المحتاجين، وتكشف المنشورات التي توضح أهداف الجمعية، وأنّ أموالها زكوات أو مخصصة من المتبرعين لفئات محتاجة، بالإضافة إلى رفع دعاوى لدى المحاكم الشرعية ضد كل من تقدم وأخذ معونات وهو غير محتاج إليها، وتوقيع المستفيد من خدمات الجمعية إقراراً بأنّه في حالة ثبوت كذب المستفيد أو أن يكون قدم معلومات غير حقيقية سترفع عليه الجمعية دعوى قضائية. ونصح "د.الردادي" من أنعم الله عليهم بالمال أن يستمروا في بذل الخير، ودعم الجمعيات الخيرية، وألا يتأثروا بالحالات الفردية التي زاحمت الفقراء، فالعاملون بالجمعيات رجالاً ونساءً فيهم الخير، وهدفهم الخير، ولم يتركوا بيوتهم وأسرهم وأعمالهم إلاّ لحب الخير، والفقراء أملهم بعد الله إخوانهم الأغنياء.

رغبة بشرية

وشدد "د.سعد بن عبدالله المشوح" - أستاذ علم النفس المشارك بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - على أنّ الذات تمثل المحرك الأساسي لرغبات البشر، موضحاً أنّ قدرات البشر تختلف في التعامل مع ذواتهم، بناءً على ما لديهم من خبرات واتجاهات، واستناداً إلى ما يعتقدون تجاه هذه الذات من صور حسنة أو سيئة؛ بمعنى أن الأفراد يرسمون صوراً متنوعة للذات، ويستمرون بهذه الصورة، مخالطين بيئاتهم بمختلف أنساقها، وأشكالها، وتنوعها الاقتصادي والثقافي، ومن ذلك شعور الفرد بأنّه يجب مشاركة الآخرين لحقوقهم، رغم أنّه يبعد كل البعد عن هذه الخصوصيات، حيث يشعر البعض أنّه بحاجة أو أحوج من الفقير في الصدقة، والزكاة، والإحسان، رغم أنّ لديه حصيلة مالية واجتماعية تغنيه عن مضايقة هذه الفئة.

وقال: إنّ هناك أسباب ثقافية، ودينية، واجتماعية، ونفسية، واضحة لظهور مثل هذه التصرفات، فالأسباب الدينية ترتبط بالشح، ودنو النفس، وممن ابتلاهم الله بهذه الخصلة، والتي وصفها الشارع الحكيم، ووردت الآيات الكريمة بهذا الشأن، كما أنّ الثقافة المحلية تستنكر هذه التصرفات وتشجبها، خصوصاً إذا كان الفرد ينتمي لمجتمعات مغلقة والكل لديه معرفة بالآخر، مبيّناً أنّ الأسباب النفسية وراء ذلك فهي ترتبط بنمط الشخصية، ورؤية الفرد لذاته بشكل متدنٍ، حيث يتعامل مع هذه النظرة بشكل مستمر، وقد يمر الفرد خلال مراحل حياته بفترات مؤلمة، أو عدم قدرته على التوافق في بيئته التي عاش فيها مسبقاً أو حالياً.

وأضاف أنّ ذلك يعود إلى ضعف الفرد على التوافق ضمن محيط بيئته، أو تكون بسبب خوف مفرط أن يخسر كل ما لديه، فهو شخصية دائماً تفكر في عواقب الأمور، ويخشى أن يُعرف ما لديه فيظهر ضعفه، وسوء حالته، وعدم قدرته على تحقيق الحاجات الأساسية لذاته ولأسرته، فنجده تارةً يستعطف الآخرين، وأخرى يشتكي سوء الحال وضيق اليد، مبيّناً أنّه بذلك يقهر الذات وينتقم منها؛ بجعلها في أبشع صورها، وذلك حينما يطلب من الآخرين العون والمساعدة، كما تلعب الأسرة دوراً فاعلاً في تقمص الأبناء لسلوكيات الآباء والأمهات في عدم الإنفاق على النفس، والبحث عن مالدى الآخرين أكثر مما لديهم.

جهات حكومية تعرقل قضايا "الإرث والديات"

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 8 جماد الاول 1434 هـ- 20 مارس 2013م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=138101&CategoryID=3

تبوك: خالد الرواضين

تعاني "المطلقات والأرامل" من تأخر إنهاء معاملاتهن في بعض الجهات الحكومية فيما يتعلق بقضايا "الديات والإرث"، الأمر الذي أدى إلى عرقلة قضاياهن لسنوات طويلة، دون إيجاد حلول عاجلة تسهم في إنهائها تقديراً لوضعهن الاجتماعي، فيما أوضح المتحدث الرسمي لديوان المظالم الشيخ بندر بن عبدالرحمن الفالح لـ"الوطن" أن الديوان لا يختص بقضايا "الديات والإرث".

وفي هذا السياق، تقول أم عبدالله "أرملة" إنها لا تزال تلاحق مرور تبوك منذ ثلاث سنوات، بعد إطلاقه للمدعى عليه الذي تسبب في حادث مروري أدى لوفاة زوجها، لافتة إلى أن قضيتها لدى محكمة تبوك لم تنجز حتى اليوم، بسبب عدم إحضار إدارة المرور للطرف الآخر في الحادث ليشهد الجلسات في المحكمة، بعد أن تم إطلاق سراحه من قبل الإدارة. وتساءلت الأرملة عن سبب التأخر في إيجاد حلول لمثل هذه القضايا التي تعاني منها الأرامل بشكل عام، قائلة "أشياء بسيطة تتحول إلى جلسات وقضايا لسنوات طويلة" بسبب عدم التزام بعض الإدارات الحكومية.

ويرى المحامي عاصم البلوي أن هناك بعض التعقيدات الإدارية التي تمارسها بعض الجهات الحكومية فيما يتعلق بالمعاملات اليومية البسيطة "للمطلقات والأرامل". وقال "يعود ذلك لأسباب ناتجة عن المراجع نفسه، أو قد يعود للجهة الحكومية التي لديها المعاملة"، ومن ذلك على سبيل المثال جهل المراجعة بالأنظمة وعدم استيفائها لما تطلبه الجهات الحكومية من أوراق، أو في حالة أن المراجعة لا تحرر دعواها بالشكل الصحيح عند ذهابها إلى المحكمة. وأضاف "من التصرفات التي تؤدي إلى تأخر إنهاء معاملات المطلقات والأرامل داخل أروقة الجهات الحكومية، جهلهن بإجراءات التقاضي، مما يؤدي إلى تأخر حصولهن على حقوقهن". وبين أن بعض الموظفين الحكوميين يمارسون أنواعا من التعقيد

الإداري، بسبب عدم فهمهم لنصوص الأنظمة والتعليمات، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى تعطل مصالح المواطنين، وخصوصا من شريحة المطلقات والأرامل.
وطالب المحامي علاء كساب بالوقوف بحزم ضد كل من يسعى للمماطلة بحقوق هذه الفئة، مشيراً إلى أنه لا يخفى على الجميع ما تعانيه المرأة في قضاياها، خصوصا "المطلقات والأرامل". وأضاف أن نظام التنفيذ الصادر مؤخرا والذي بدأ بتطبيقه على الأحكام الصادرة من تاريخ 18 / 4 / 1434 يعد من الإجراءات الصارمة والقاسية في حق كل من يحاول المماطلة في التنفيذ، ويحق لقاضي التنفيذ الحجز على المستحقات المالية لدى أي جهة وعلى الرواتب وكذلك سجن المماطلين لعدة سنوات، وبالتالي فإن كل ذلك سينعكس إيجابيا على سرعة حصول النساء بمن فيهن "الأرامل والمطلقات" على حقوقهن.
من جهته، أوضح مدير مرور تبوك العميد محمد النجار لـ"الوطن" أنه بعد الحادث المروري بثلاثة أيام يتم إطلاق سراح السائق بحالتين "كفالة حضورية" أو "تأمين الحق الخاص". وبين النجار أنه في حالة عدم حضور المدعى عليه للمحكمة الشرعية، تتم مخاطبة المرور، و"نقوم نحن بتكليف الكفيل بإحضار المدعى عليه للمحكمة في الوقت المحدد"، أما المتحدث الرسمي لديوان المظالم الشيخ بندر بن عبدالرحمن الفالح فأكد لـ"الوطن" أن الديوان لا ينظر في قضايا "الديات والإرث"، مبيناً أنه لا يفصل إلا في الدعوى المتعلقة بالحقوق المقررة في أنظمة الخدمة المدنية والعسكرية والتقاعد، وكذلك في دعاوى إلغاء القرارات الإدارية النهائية التي يقدمها ذوو الشأن، ودعاوى التعويض، ودعاوى المنازعات الإدارية.

"تزايد العنوسة" يدفع سيدات للمطالبة بالتعدد

أخصائية اجتماعية: جيل اليوم من الفتيات "هش"

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 8 جماد الاول 1434 هـ 20 مارس 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=138104&CategoryID=3

تبوك: صالح المرواني، ريم المسعودي
باتت العنوسة هاجسا يؤرق ذهن الكثير من الفتيات، ومع ارتفاع نسبتها في مجتمعنا بصورة باتت تصطنع العديد من المشاكل الاجتماعية، خرجت بعض الأصوات النسائية تطالب بتدخل الرجال المتزوجين للمساهمة في حل هذة المشكلة الاجتماعية، بحيث يقبلون بالتعدد الذي يعد أصلا من أصول الزواج في الشريعة الإسلامية.
وتذكر الممرضة تهاني في هذا الصدد، أنها وصلت لسن الـ38 عاما، ولم تتزوج بعد وأصبحت أحلامها منحصرة فقط في تكوين أسرة مع رجل يقدرها ويحترمها، بغض النظر إن كان متزوجا من أخرى أم لا. وأضافت أن التعدد أصبح مطلبا، ويجب أن تشارك فية المرأة قبل الرجل من خلال قبولها بهذا الواقع، الذي لا يتجاوز الشريعة، وتنازلها في حال توفر الشروط في الرجل المناسب. وأوضحت المعلمة مهاوي القحطاني "35 عاما"، أنها زوجة ثانية وتشجع على التعدد حفاظا على النفس من الحرام، وقالت "مجتمعنا الآن ممتلئ بالمغريات، مما يدعو إلى ضرورة التنازل عن فارس الأحلام المثالي، والرضا بالزواج من شخص متزوج وأب لأطفال"، مشيرة إلى أن العدل هو المهم، وقالت "إذا كان الزوج عادلا وقائما بشؤون منزله على أكمل وجه، فلا مانع من الزوجة الثانية والثالثة والرابعة".
أما نورة "موظفة قطاع خاص" فتذكر أنها تجاوزت الأربعين دون أن تتزوج، وستقبل بالارتباط بمتزوج حتى لو كان في الثمانين من عمره، مؤكدة أنها تطمح لأن تكون أما.
من جهة أخرى، التقت "الوطن" بإحدى الخاطبات "منال"، حيث قالت إنها تسعى إلى تزويج الرجال الزوجة الثانية سواء علانية أو مسيارا، وذلك للقضاء على العنوسة في المجتمع. وأضافت "خلال الشهر أسعى لتزويج نحو 20 زوجا، والطلبات في تزايد وغالبها مسيار، فهو يحفظ النفس من الوقوع في الحرام والخيانات وأقلها النظر"، مؤكدة أن البيوت

أصبحت تعج بفتيات فاتهن قطار الزواج، وترى أن من حقهن أن يتزوجن، حتى وإن كان ذلك من خلال التعدد، الذي هو أمر شرعي لا يخالف الفطرة، كما يحاول البعض تصويره.
وفي حديث مع الأخصائية الاجتماعية مها بخاري، أوضحت أن مسأله قبول الفتيات بالزواج من رجل متزوج لتصبح كل واحدة منهن الزوجة الثانية ترجع إلى أن الفتاة اليوم تريد الزواج فقط حتى لا تكتسب لقب عانس، بل هي لم تفكر في عواقب هذا الزواج، فترضى بأقل التكاليف وأبخس مهر، وتتنازل عن كثير من حقوقها. وبعد الزواج بشهر بل أقل تبدأ في الشكوى والتذمر. وأضافت: أما مسألة الحفاظ على النفس، فهذا يرجع للتربية من الأساس، فليس الزوج هو من يحافظ على الفتاة، فكثير من المتزوجات يرتكبن الحرام، والخوف من الله أولا هو مقياس الحفاظ على النفس. وأشارت إلى أن جيل اليوم من الفتيات جيل يسمى "الجيل البسكويتي" ليس عنده أدنى مسؤولية، فعند أول مشكلة تطلب الطلاق وأروقة المحاكم مليئة بالقضايا المتعلقة بظلم الزوج للزوجة الأولى، والضحية هم الأولاد في الغالب، وذلك بسبب التعدد الخاطئ.

"صحة نجران": 7 حالات مشابهة لمرض أبناء آل بحري

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 8 جماد الاول 1434 هـ 20 مارس 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=138106&CategoryID=3

نجران: خالد آل فاضل
أصدرت المديرية العامة للشئون الصحية في منطقة نجران أمس بيانا أوضحت فيه ما قامت به من جهود لإنقاذ المتبقي من أبناء المواطن ظافر آل بحري الذي فقد أربعة من أبنائه ويواجه الخامس نفس المصير بسبب معاناتهم من مرض وراثي. وجاء في البيان على لسان الناطق الإعلامي لصحة المنطقة محسن الربيعان، أن مدير عام صحة المنطقة صالح المؤنس قام بتشكيل لجنة من إدارة الطب العلاجي وإدارة مستشفى الولادة والأطفال لدراسة وضع الطفل الخامس عبدالله (5 أشهر وعشرون يوماً) وبالمتابعة اتضح أن لدى الطفل علامات مرض الضمور العضلي الشوكي وبمراجعة التاريخ الأسري تبين حدوث وفاة لأربعة من إخوانه بنفس علامات المرض، بعدها تم وضع الخطة العلاجية للطفل ممثلة في اعتماد الطفل بشكل كامل على جهاز التهوية (التنفس الصناعي) والتغذية الكاملة عن طريق الأنبوب الأنفي المعدي إضافة إلى الرعاية التمريضية، بالإضافة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لإحالة الطفل إلى مركز طبي متخصص خارج المنطقة، وبعد مخاطبة عدة جهات لم يرد أي قبول رسمي.
وأعلن الربيعان في البيان وصول عدد الحالات التي توفيت بنجران نتيجة لهذا المرض (7) حالات.
وكانت "الوطن" قد انفردت بنشر القضية في تاريخ 6-3-2013، ومطالبات الأب بعلاج ابنه عبدالله في الخارج بعد أن اعتذرت المستشفيات المتخصصة عن استقبال الحالة.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

مدير عقود الأنكحة لـ"الاقتصادية" :

قصر زواج مَن تقل أعمارهن عن16 عاما على المحاكم المختصة

المصدر: جريدة الاقتصادية الأربعاء 8 جماد الاول 1434 هـ- 20 مارس 2013م
http://www.aleqt.com/2013/03/20/article_740880.html

خلف الخميسي من الرياض

كشف لـ «الاقتصادية» الشيخ محمد البابطين مدير عام الإدارة العامة لمأذوني عقود الأنكحة، عن مشروع لقصر زيجات من هن دون السادسة عشرة على المحاكم المختصة، ومنع المأذونين من تولي ذلك إلا بموافقة خطية من المحكمة المختصة، كما يتضمن المشروع الإذن بزواج من هي دون السادسة عشرة بعد استكمال الضوابط الثلاثة المنصوص عليها في المشروع.

وأضاف البابطين أن «مشروع تنظيم زواج القاصرات» يتضمن التأكيد على ولي الفتاة بعدم إتمام زواجها بعد عقد قرانها مباشرة، وإنما تعطى الفرصة الكافية لتهيئتها من الناحية النفسية، وتدريبها لمتطلبات الحياة الأسرية، وتضمن المشروع وضع خطة إعلامية لتوعية المجتمع لزيادة جانب الوعي لدى أولياء الأمور. وأشار إلى أن المشروع بكامل تفاصيله معروض على هيئة كبار العلماء للنظر فيه.

وبين البابطين أنه يجب على ولي البنت أن يتقدم لقاضي المحكمة بطلب استثناء ابنته من السن المعتبر في المشروع، وأن يحضر تقريراً طبياً من اللجنة المختصة تتكون من إخصائية نساء وولادة وإخصائية نفسية وإخصائية اجتماعية، يصدر منهن تقرير يثبت أن هذه الصغيرة لديها اكتمال من الناحية الجسمية والعقلية وأن زواجها لا يشكل خطراً عليها، إضافة إلى أن يثبت لدى قاضي المحكمة موافقة البنت ووالدتها على هذا الزواج لاسيما إذا كانت الأم مطلقة.

كما يتضمن المشروع التأكيد على ولي الفتاة بعدم إتمام زواجها بعد عقد قرانها مباشرة، وإنما تعطى الفرصة الكافية لتهيئتها من الناحية النفسية، وتدريبها على متطلبات الحياة الأسرية، وتضمن المشروع وضع خطة إعلامية لتوعية المجتمع لزيادة جانب الوعي لدى أولياء الأمور. ولفت إلى أن هذا المشروع بكامل تفاصيله معروض لدى هيئة كبار العلماء للنظر فيه.

وأشار البابطين إلى أنه في حال الموافقة على هذا المشروع فإن أي مأذون يتجاوز حدود اختصاصه في هذا الجانب فهو عرضة للمساءلة والمحاسبة وفق ما تقضي به الأنظمة. وحرصاً من الوزارة على الوقوف على مثل هذه الوقائع أو غيرها فقد أضافت في وثيقة عقد النكاح خانة تفصح ميلاد الفتاة. وأضاف: «وفق ما نصت عليه لائحة مأذوني عقود الأنكحة، أن عمل المأذون يعد عملاً تطوعياً احتسابياً، ومن ثم فإن ما يطلبه المأذون من مبلغ مالي من أطراف العقد لقاء ما يقوم به يعد مخالفة نظامية تضعه تحت طائلة المساءلة».

ولفت البابطين إلى أنه من المناسب الإيضاح بأن مصطلح زواج القاصرات المتداول صحفياً مصطلح غير صحيح، حيث إن معنى القاصرات يشمل من كان كبيراً أو صغيراً من حيث العمر، وإنما صاحبه هذا الوصف لأمرٍ تعلق به اقتضى معه الحال سلبه جوانب من صحة تصرفاته لذلك السبب، والصحيح أن يقال «زواج الصغيرات وليس القاصرات».

سلم حديدي الطريق الوحيد للوصول إلى مكتب عملأبها

المصدر: جريدة الشرق الأربعاء 8 جماد الاول 1434 هـ- 20 مارس 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/03/20/770999

أبها – سحر أبوشاهين
يضطر مراجعو مكتب العمل في أبها ومن بينهم نساء ورجال كبار في السن ومعاقون، إلى ركوب سلم حديدي سيء الجودة ومُرهق لهم، بسبب تعطل المصعد الوحيد أغلب أيام الأسبوع وضعف سعته الاستيعابية التي لا تتجاوز أربعة أشخاص، إضافة إلى إغلاق المدخل الأرضي للمكتب، مما تسبب لهم في معاناة كبيرة باعتباره المنفذ الوحيد للدخول لإنهاء معاملاتهم.
كما اشتكت النساء من تعرضهن للإحراج نتيجة اضطرارهن استخدام السلم المشترك مع الرجال والذي يكون مزدحماً معظم اليوم.
من جهته، أرجع مدير مكتب العمل في أبها حسين المري، أسباب إغلاق المدخل الأرضي إلى إيقاف المراجعين سياراتهم بشكل غير نظامي رغم توفير مواقف تتسع لثلاثمائة سيارة، وأضاف «أغلقنا المدخل لمنعهم من سد مدخل الحي وإيقاف سياراتهم عن مداخل المنازل».
وعن سبب تعطل المصعد المستمر، أوضح أن السعة الاستيعابية للمصعد لا تتجاوز أربعة أشخاص، في حين يزدحم عند الصعود إليه حتى عشرة أشخاص، مما يتسبب في تعطله، مبيناً أن شركة الصيانة تعمل على إصلاحه حالياً.
وأضاف المري «المصعد مُخصص لكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة، ووفرنا السلم للشباب ويمكنهم اعتبار صعوده رياضة».
وأشار إلى أنهم يدرسون حلولاً للمشكلة كالرفع للوزارة بتوفير مصعد أكبر حجماً.

مليون وافد يدخلون المملكة سنوياً

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء 8 جماد الاول 1434 هـ- 20 مارس 2013م
http://alhayat.com/Details/494717

الرياض - فهد الموركي
كشفت وزارة العمل أن 615 ألف سعودي دخلوا سوق العمل خلال الـ18 شهراً الماضية، وأنه تم تعديل أجور 180 ألف سعودي خلال الشهرين الماضيين، لتصل إلى 3 آلاف ريال كحد أدنى، وقال وكيل وزارة العمل للشؤون العمالية أحمد الحميدان، في اللقاء الأول لقيادات وزارة العمل مع رجال الأعمال، في الرياض أمس: «إن المملكة تستورد مليون عامل سنوياً، وإن الوزارة ستطلق الشهر المقبل حواراً مجتمعياً شاملاً حول الأجور، كما ستقوم بحلول قصيرة المدى لمشكلة توطين الوظائف»، لافتاً إلى أن معدل البطالة في المملكة يبلغ 12 في المئة. (للمزيد)
وأكد أن هناك سوء استخدام لمزايا وزارة العمل، موضحاً أن الوزارة تعمل على برنامج لمعالجة القضايا العمالية المتراكمة، وتطوير منظومة التقاضي العمالي. ولفت إلى أن 90 في المئة من خدمات الوزارة تتم إلكترونياً، وتم تجديد 5 ملايين رخصة عمل إلكترونياً. وأضاف الحميدان: «سيتم إنشاء لجنة لبلاغات الهروب، وإطلاق نظام التأمين التعاوني ضد التعطل، وستتدخل الوزارة بقوة وحزم في قطاع التجزئة، لأنها تعتمد عليه مع وجود 200 ألف سعودي يعملون في

القطاع». من جهته، أكد مدير صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف) إبراهيم المعيقل، أن الصندوق سيطلق الأسبوع المقبل بوابة التسجيل للمنشآت للحصول على الدعم الإضافي، موضحاً أن الإحصاءات تشير إلى وجود سعوديين اثنين في مقابل 10 وافدين في القطاع الخاص، وأن 300 ألف سعودي يدخلون سوق العمل سنوياً.

وزير التربية: راتب المعلم السعودي أكثر من نظيره الفنلندي

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء 8 جماد الاول 1434 هـ- 20 مارس 2013م
http://alhayat.com/Details/494839

الرياض - ماجد الخميس

أكد وزير التربية والتعليم الأمير فيصل بن عبدالله أن المعلم السعودي يتمتع براتب شهري يتجاوز ما يحصل عليه المعلم في أرقى الدول الأوروبية، إلا أنه لم يفصّل في أي امتيازات أخرى، كما أنه لم يعقد المقارنة مع دول قريبة من المملكة مثل دول الخليج، وقال: «من أهم الدول التي تهتم بالتعليم هي فنلندا، إذ إن كل معلميهم في المرحلة الابتدائية يحملون شهادة الماجستير، ولكنهم يحصلون على راتب ثمانية آلاف ريال تقريباً، بينما المعلم السعودي الذي يبدأ العمل لدينا يحصل على مبلغ تسعة آلاف ريال».

وأشار الأمير فيصل في تصريح صحافي بعد زيارته معرض الأولمبياد الوطني للإبداع العلمي (إبداع)، المقام بفندق الفيصلية في الرياض أمس، إلى أن الحل لمشكلات التعليم هو المعلم، وهو المشكلة في الوقت نفسه، وقال: «أنا متأكد أن معلمينا هم الحل إذا مكّناهم، فنحن نحاول أن نحل جميع مشكلاتهم، ولكن لن تحل في يوم وليلة، خصوصاً أن أعدادهم كبيرة، ومشكلاتهم عمرها نحو 30 عاماً»، وأضاف: «نريد أن يشعر المعلم بمسؤوليته، وأن التدريس ليس وظيفة بل رسالة يؤديها، فلا يمكن أن يقوم التعليم من دون المعلم، وسنعمل كل شيء نقدر عليه لخدمتهم»، كما وعد من يحصل على شهادة الماجستير بامتيازات أكثر.

وأضاف: «مشكلات التعليم تكمن في ثلاثة محاور، هي المعلم والبيت والبيئة المدرسية، وبالنسبة إلى البيت لا نستطيع دخوله، ولكن في ما يخص المعلم والبيئة المدرسية أعدكم بمفاهيم جديدة وتنظيمات حديثة، تمكّننا من عمل دورنا».

المدينة : خلاف أسري يدفع فتاة للهرب

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء 8 جماد الاول 1434 هـ- 20 مارس 2013م
http://alhayat.com/Details/494773

المدينة المنورة - «الحياة»

شرعت شرطة منطقة تبوك في التحقيق مع الفتاة المتغيبة عن منزل ذويها في المدينة المنورة الأربعاء الماضي، بعد أن تم العثور عليها من جانب هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في تبوك، وأثبتت التحقيقات الأولية خروجها إلى تبوك بسبب تعرضها للأذى من ذويها.

وأصدرت شرطة منطقة المدينة المنورة بياناً توضيحياً بالواقعة على لسان متحدثها الإعلامي العقيد فهد الغنام أن هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في تبوك عثرت على الفتاة وتم تسليمها إلى شرطة تبوك وهي بصحة جيدة، وأثبتت التحقيقات الأولية أنها هي من سافرت إلى تبوك بمفردها نتيجة لخلاف عائلي مع أسرتها، وأنها لم تتعرض إلى الأذى، ولم ينقلها أي شخص، بل هي التي ذهبت عبر وسائل النقل العام، بينما سيتم تسليمها إلى ذويها فور الانتهاء من الإجراءات اللازمة.

ونفت الشرطة في بيانها ما نشر في إحدى الصحف المحلية حول قبض شرطة منطقة المدينة المنورة على شخص من جنسية عربية متهم في اختفاء الفتاة، وجاء في البيان «ما نشر في إحدى الصحف المحلية ليوم الثلثاء الموافق 1434/5/7هـ تحت عنوان (العثور على طالبة المدينة المختفية ...والشرطة تعيدها لذويها) إذ أوردت في نص الخبر أن شرطة منطقة المدينة المنورة تمكنت من القبض على شخص من جنسية عربية اتهم في اختفاء الطالبة، وأنه تم تسليمها إلى أهلها وهي بحالة جيدة، وعليه نؤكد للجميع أن هذا الخبر غير صحيح وعارٍ من الصحة، وأن الفتاة المشار إليها تم العثور عليها من قبل هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في تبوك وتم تسليمها إلى شرطة تبوك وهي بصحة جيدة، وحرصاً منا على إيضاح الحقيقية تم إعداد هذا البيان مؤكدين على الجميع عدم الخوض في مثل هذه الأمور إلا بعد الرجوع إلى المصادر الرسمية، والتأكد من صحة ودقة المعلومات قبل نشرها، سائلين المولى عز وجل أن يحفظ الجميع».

وتعود تفاصيل القضية إلى أن والد الفتاة المتغيبة أبلغ الأجهزة الأمنية الأربعاء الماضي، بتغيب ابنته البالغة من العمر 17 عاماً عن المنزل الكائن في حي العوالي، بعد ذهابها إلى المدرسة، فيما عممت شرطة المنطقة على جميع المراكز الجنائية والمنافذ للبحث عن الفتاة.

الحياة
AL HAYAT

العثيمين: إقامة دورات تدريبية للمقبلين على الزواج تخفض نسبة الطلاق

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء 8 جماد الاول 1434 هـ- 20 مارس 2013م
http://alhayat.com/Details/494576

الرياض - «الحياة»

أكد وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين أن القرار الذي اتخذه مجلس الوزراء أول من أمس بعقد دورات تدريبية للمقبلين على الزواج سيؤدي إلى خفض نسبة الطلاق وتحقيق السعادة الزوجية من خلال تهيئة الطرفين نحو نظرة واقعية للحياة الزوجية، وتجاوز العقبات والمشكلات التي تعترضهما ما يؤدي إلى تكوين أسرة متماسكة.

وأضاف العثيمين في بيان صحافي أمس أن القرار تضمن أن يكون تطبيق هذا البرنامج في شكل اختياري مدة 3 أعوام، يتم بعدها تقويم البرنامج للنظر في إمكان تطبيقه في شكل إلزامي للمقبلين على الزواج، مشيراً إلى أن البرنامج سينفذ من خلال الجمعيات الخيرية ومراكز التنمية الاجتماعية.

وأكد ثقة الوزارة بأن الجمعيات الخيرية ومراكز التنمية المعنية بتنفيذ هذه الدورات قادرة على ذلك في شكل يحقق الهدف المنشود من هذا البرنامج الذي سيكون له أثر ملموس في استقرار المجتمع وتماسك نواته الأسرية.

إلى ذلك، أوضح وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للتنمية الاجتماعية الدكتور عبدالله السدحان أنه سيتم عقد هذه الدورات قريباً عن طريق مراكز التنمية الاجتماعية والجمعيات الخيرية في مختلف مناطق المملكة ومحافظاتها على أيد متخصصة لتثقيف وتأهيل المقبلين على الزواج من شباب وفتيات تأهيلاً شاملاً في مختلف الجوانب الزوجية لتنظيم شؤون الحياة والخفض من عدد حالات الطلاق بما يضمن نجاح الأسرة والمجتمع.

وأشار إلى أن الوزارة ستتولى مهمة الإشراف على تلك الجمعيات والبرامج والدورات المقدمة، والنظر في مدى ملاءمتها للأهداف المرسومة لها، كما سيتم عمل حقيبة تدريبية جديدة خاصة بالمشروع يعدها متخصصون في الشريعة وعلم النفس والخدمة الاجتماعية وعلم الاجتماع لتكتمل جوانب التوعية حسبما وافق عليه مجلس الوزراء.

نائب وزير العمل الحقباني لـعكاظ" :

نظام الحماية من التعطل يعطي العامل راتبا مؤقتا لحين الحصول على وظيفة

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 8 جماد الاول 1434 هـ 20 مارس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130320/Con20130320582191.htm

فارس القحطاني (الرياض)

أوضح لـ «عكاظ» نائب وزير العمل الدكتور مفرج الحقباني أن مشروع نظام الحماية من التعطل عن العمل، تتمحور فكرته الأساس أن العامل الذي يعمل عندما يفصل من عمله غالبا يجد نفسه من عامل إلى عاطل، والنظام يقوم على أساس مساهمة صاحب العمل والعامل خلال فترة العمل، و في حال فصل العامل يحصل على راتب خلال فترة من الزمن حتى يجد عملا جديدا. وبين أنه قبل أسبوع استخرجت الوزارة قوائم لأكبر سبع شركات في المملكة وفروعها، وواجهنا تلك الشركات بأن مفتشي الوزارة سيزورونها للتفتيش عليها، وليست هناك أي شركة محمية أو معفية من التفتيش. وبين الحقباني أن قرار تعديل المادة 39 ليس له علاقة بشركات الاستقدام، وهي مثل غيرها من الشركات الأخرى، وهذا القرار سوف يساهم في دعم شركات الاستقدام لمحاربة العمالة السائبة.

وفيما يخص قرار حماية الأجور، أكد أن هناك لجنة بين وزارة العمل، ووزارة الداخلية، تبحث كيف يمكن الوصول إلى أقصى العقوبات التي يمكن أن تطبق على بائعي التأشيرات، والسعودة الوهمية، وقريبا سوف نصل إلى محضر مشترك لمحاربة هذه الممارسات، ونظام حماية الأجور سوف يساهم في أن يستلم العامل أجره في وقت محدد، وسيفضح المتستر المطلوب منه شهريا مسير عن تحويلاته المالية من حسابه إلى حساب العاملين في مؤسسته أو شركته، وسوف يساهم في تزويد الوزارة بالمبالغ المالية التي تحول من العمالة الوافدة للخارج.

وأضاف الحقباني أن برنامج نطاقات خاص بوزارة العمل ولا يتدخل معها أحد في البرنامج، لدينا فريق مشترك مع وزارتي التجارة، والداخلية، بهدف الترابط وتبادل المعلومات بيننا، وقريبا سوف نحقق هذا الهدف. وقال إن لدي قناعة تامة بأنه كلما كانت هناك شفافية وإجراءات واضحه ومعروفة، كانت فرص الفساد محدودة، لذلك وزارة العمل لجأت إلى التقنية لتكون الحل، ونحن محتاجون إلى نظام نستطيع أن نعرف ما يحدث من خلال المكتب، كما أنشأت وزارة العمل نظامها التقني، ووحدة للرقابة الداخلية أكثر تعمقا ودقة،لا تزال هناك بعض الممارسات ليست لها علاقة بالعمل التقني، بل هي بالتعامل الفردي بين الموظف والعميل، ولدينا المستكشف الخفي نرسله إلى المكاتب ونحاول قدر المستطاع أن يستكشف بهدف أن يسير العمل بشكل نظامي وسلس، ويتأكد أنه لا توجد بعض الممارسات المخالفة، لذلك تحيل الوزارة كل ممارسة مخالفة إلى الجهات المختصة في وزارة الداخلية، أو الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد،لافتا أنه تم رصد شركة استخدمت تصاريح مزورة، وتقدمت للحصول على تأشيرات، وأحالت الوزارة القضية إلى سمو أمير منطقة الرياض.

وقال «نسعى في وزارة العمل إلى اعتبار السعودة الوهمية أو أن يحصل المواطن أموال من العامل، جريمة تصل إلى قضية الاتجار بالبشر، ونسعى إلى الوصول إلى الإطار النظامي الذي يخول للوزارة وشركائها باعتبار هذه الممارسات خطيرة». وحول عدم مواكبة التطور في المعاملات الإلكترونية في مكاتب العمل بمكاتب الأفراد،بين الحقباني أننا نسعى إلى وضع الخدمة «أون لاين» وضع معايير الانضباط، ونحن في مرحلة شبة الانتهاء، والوزارة تسعى لفتح أكثر من فرع لتخفيف الضغط ، وبشأن تخفيض رسوم تأشيرات العمالة المنزلية بين الحقباني أن الوزارة ليست الجهة المعنية بها لوحدها وليس قراراها لوحدها.

و قدم نائب الوزير الدكتور مفرج الحقباني الشكر إلى خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، وإلى ولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز ـ حفظهما الله ـ ومجلس الوزراء على التعديلات التي أدخلت على المادة التاسعة والثلاثين. كما سأل المولى عز وجل أن يتغمد صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز بواسع رحمته الذي كان حريصا على تنفيذ هذا الأمر قبل وفاته.

أب يتحرش بابنته ويعتدي على طفلة يتيمة

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 8 جماد الاول 1434 هـ- 20 مارس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130320/Con20130320582173.htm

عبدالله آل يحيى (أبها)

صدمت طفلة يتيمة عمرها 8 سنوات كفلتها عائلة في خميس مشيط بمعاناة لم تكن في حسبانها لتتألم طوال طفولتها اليتيمة.

تقول كافلة الطفلة: «ذهبت أنا وزوجي إلى دار الحماية في أبها لكفالتها، ومع مرور الوقت اكتشفت أن لزوجي مآرب أخرى من كفالتها، حيث تحرش بها واعتدى عليها في ظل بعدي عنها وعدم متابعتي لها 5 مرات» على حد قولها.

وأضافت: «عندما ذهبنا بها إلى مستشفى النساء والولادة وعاينت المختصة حالتها ذكرت لنا أن الطفلة متحرش بها وأنها أرسلت في طلب الطب الشرعي لمعاينتها في أسرع وقت، إلا أن الطب الشرعي لم يحضر إلا بعد 11 يوما من الحادثة، كما أبلغت رئيس فريق الحماية والعنف والإيذاء بعسير لاتخاذ الإجراءات اللازمة ولكن لم يتم الكشف على الطفلة إلا بعد مدة طويلة ما أفقدنا التحليل الدقيق وإثبات الحالة».

وفجرت الزوجة فضيحة أخرى عندما ذكرت أن الأب تحرش بابنته ذات الـ 18 ربيعا، ولما لم تنفذ رغباته المجنونة حرمها من المال والكساء وأصبح يعاملها بقسوة واضحة، مشيرة إلى أنها تعيش تحت ضغط كبير كونها تسكن مع أشقائها الذين يخشون من الفضيحة، ولذلك قد تطرد من المنزل في أي لحظة فطالبت بعدم الكشف عن اسمها.

وفي هذا الأثناء، أكد المستشار يحيى الشهراني أن الطب الشرعي لا بد أن يباشر الحالة في وقت لا يتجاوز الـ 24 ساعة كحد أقصى، وإلا فإنه لا يمكن بعدها إثبات الحالة على المتهم.

ونفى مصدر مسؤول في صحة عسير (تحتفظ «عكاظ» باسمه) أن يكون هناك أي قصور من الطب الشرعي، مشيرا إلى أنه تلقى البلاغ من الشرطة (جهة الاختصاص) بعد 11 يوما من الحادثة وباشر الحالة في اليوم التالي، معتبرا بلاغ فريق الحماية والعنف والإيذاء غير كاف لمباشرة الحالة وأن الجهات التي يتم التعاون معها حسب النظام هي الشرطة وهيئة التحقيق والادعاء العام.

وبالاتصال على مديرة دار الحماية الاجتماعية في أبها رفضت الإدلاء بأي تصريح حول الحالة، مشيرة إلى أن المخول له بالتصريح المدير العام.

ومن جانبه، أكد مدير عام الشؤون الاجتماعية في عسير سعيد موسى الشهراني أنه تم تسليم الطفلة اليتيمة لكفيلتها بعد اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة حسب تقرير الطب الشرعي.

وطالب رئيس فريق الحماية والعنف والإيذاء الدكتور قاسم الحمامي بحماية حقوق المعنفين ومن بينهم الطفلة اليتيمة وابنة المتهم حسب ادعائها على والدها، مشيرا إلى أنه قام في لحظتها بالإجراءات النظامية كاملة، مشددا على أنه لا تهاون في حقوق الأطفال.

وأشار الناطق الإعلامي المقدم عبدالله آل شعثان إلى أن دور الشرطة يتمثل في تسليم القضايا لهيئة التحقيق والادعاء العام، وبعدها تصبح هي المسؤولة عن القضية.

ومن ناحية أخرى، كشفت «عكاظ» عن قيام المتهم بتهديد المجني عليهما (الطفلة اليتيمة وابنته) بعد خروجهما من المستشفى.

10 نزيلات يواجهن الطرد من السكن الخيري

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 8 جماد الاول 1434 هـ 20 مارس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130320/Con20130320582452.htm

أشواق الطويرقي (مكة المكرمة)

تواجه عشر مواطنات معسرات يقطن في السكن الخيري مصيرا مظلما، بعد أن أبلغهن قسم شرطة الكعكية بإخلاء المبنى، بسبب شكاوى جمعية أم القرى الخيرية النسائية المسؤولة عن إدارة السكن الذي يتشاطرنه مع نزيلات دار الوفاء للحماية الاجتماعية، لعدم التزامهن بقوانين السكن، وكثرة خلافاتهن مع بعضهن ومع ضابطات الأمن.

وأوضحت الساكنة (ع. ع) في حديثها لـ«عكاظ» أن الساكنات اللاتي يقطن في ثلاث شقق في المبنى، تلقين طلبا من شرطة الكعكية بالحضور إلى القسم وعندما ذهبن إلى للشرطة أخبرن بخطاب الإخلاء، إضافة إلى إحالتهن لهيئة التحقيق والادعاء العام للتحقيق معهن في الشكوى التي تقدمت بها جارتهن الثالثة ضدهن تتهمهن بالاعتداء عليها وتهديدها، ما تسبب في بقائها بالحرم خوفا من تنفيذ تهديداتهن ضدها.

ووصفت (ع. ع) المشكلة مع جارتهن (خ. ت) بمجرد خلاف عادي مشيرة إلى أن شكواها كيدية. وأكدت الساكنات أنهن لا يستطعن مغادرة السكن وسط موجة غلاء السكن التي لا يقوين عليها كنساء في مثل ظروفهن المعيشية المتردية، مبينات أن جميعهن يعشن على راتب الضمان الاجتماعي وفي أعناقهن مسؤوليات أعيت الرجال.

من جهتها أوضحت (خ. ت) في اتصالها مع «عكاظ» أنها تقدمت بشكوى إلى إدارة الجمعية ضد جاراتها مبينة أن الجمعية لم تنصفها حيث اتهمتها مسؤولة الجمعية بالإساءة إلى جاراتها وقامت بطردها والتلفظ عليها بألفاظ نابية، وأنه وبسبب استمرارهن بتهديدها والاعتداء عليها تقدمت بشكوى ضدهن إلى مركز الشرطة وإمارة المنطقة.

من جهتها نفت مديرة عام جمعية أم القرى الخيرية النسائية بمكة المكرمة والمسؤولة عن السكن إحسان مكي، ما ذكرته الساكنات عن تقديم الجمعية بلاغا ضدهن لشرطة الكعكية لإخلاء السكن، موضحة أن الجمعية عانت من كثرة المشاكل التي يثرنها والخلافات المتفاقمة بينهن وبين حارسات الأمن المكلفات بحراسة نزيلات دار الوفاء للحماية الاجتماعية بنفس المبنى، لعدم التزامهن بقوانين الإدارة في مواعيد الدخول والخروج والزيارات الخارجية واستقبال الضيوف من خارج السكن، مبينة أن إدارة الجمعية اتخذت قرار نقلهن من المبنى بناء على طلب مالك السكن الذي وجه بذلك، حفاظا على خصوصية وسلامة نزيلات دار الحماية، مبينة أن الجمعية ستتكفل بتأجير سكن بديل لهن على حسابها في حال لم يتوفر أي سكن شاغر من المباني الخاصة بالجمعية، منوهة إلى أنه تم استدعاؤهن إلى قسم شرطة الكعكية بسبب الشكوى التي تقدمت بها إحداهن على خلفية شجار وقع بينها وبين جاراتها وحاولت الجمعية التدخل لإصلاح الوضع بينهن، إلا أنهن اصررن على الاستمرار في الشجار والتشابك بالأيدي من فترة لأخرى، ما تسبب في إزعاج النزيلات ومعاناة ضابطات الأمن لفض وحل الخلافات بينهن، وعليه تقدمت الساكنة (خ. ت) بشكوى تتهم جاراتها بضربها وتهديدها بتكرار الاعتداء عليها إلى مركز الشرطة.

من جهته، أكد الناطق الإعلامي بشرطة العاصمة المقدسة المقدم عبدالمحسن الميمان، أن قسم شرطة الكعكية تلقى بلاغا من إدارة جمعية أم القرى الخيرية النسائية ضد الساكنات اللاتي يقطن بثلاث شقق بسكن دار الوفاء للحماية الاجتماعية، مطالبين بإخراجهن من السكن بسبب الخلافات والمشاكل المستمرة بينهن التي وصلت إلى حد التشابك بالأيدي لأكثر من مرة، وتعمدهن خرق نظام السكن وقوانينه.

نائب وزير التعليم استقبلهن ووعد بحل قضيتهن في القريب العاجل

المعلمات البديلات للشورى: لا نريد قيادة السيارة .. نريد حقنا بالتثبيت

المصدر: جريدة سبق الأربعاء 8 جماد الاول 1434 هـ- 20 مارس 2013م
http://sabq.org/4bzfde

محمد الزامل- سبق- الرياض:
استغرب عددٌ من المعلمات البديلات المستثنيات في تجمّعهن، اليوم، عند وزارة التربية والتعليم؛ للمطالبة بتنفيذ الأمر الملكي بتثبيتهن، من موقف مجلس الشورى من قضيتهن، وتهميشه لها على مدار السنوات الثلاث الماضية، عكس تجاوبه مع قيادة المرأة للسيارة.
وقالت بعض المعلمات البديلات لـ "سبق": "لن نتخلى عن مطالبنا بتنفيذ الأمر السامي الكريم بتثبيتنا، أسوةً بزميلاتنا دفعة واحد، ولا نريد اختبار القياس، ولا شروطاً أخرى". وأضفن: "نستغرب موقف مجلس الشورى من عدم حل قضيتنا، وتهميشها على مدار السنوات الثلاث، مع استغرابنا من تجاوبهم السريع مع قيادة المرأة للسيارة، والتي كان الأجدر منهم البحث في حل قضيتنا أولاً".
وقلن في رسالةٍ موجهةٍ لمجلس الشورى: "يا مجلس الشورى لا نريد قيادة السيارة، نريد فقط تثبيت المعلمات البديلات، أسوة بزميلاتهن بمَن على رأس العمل".
وكان عددٌ من المعلمات البديلات المستثنيات، قد اجتمعن صباح اليوم، عند وزارة التربية والتعليم، واستقبلن بمكتب نائب الوزير الدكتور حمد بن محمد آل الشيخ، وبحضور المتحدث للوزارة محمد الدخيني، وفي غياب المسؤول عن هذه القضية الدكتور سعد الفهيد. ونقلت المعلمات المستثنيات استياءهن من وضع القضية الحالية ومطالبتهن بحلها السريع.
وقال الدكتور "آل الشيخ": "مازالت اللجان تعقد ولم تنته من هذا الموضوع، مؤكداً أن هذه القضية ستحل في القريب العاجل".

هناك بطالة وهناك وظائف شاغرة

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 8 جماد الاول 1434 هـ- 20 مارس 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/03/20/article818905.html

عابد خزندار

وأيضا وظائف يشغلها الأجانب في الحكومة، ووفقا لصحيفة الرياض العدد رقم ١٦٣٣٨ الصادر بتاريخ ٦ جمادى الأولى ١٣٣٤ الموافق ١٨ مارس ٢٠١٣، كشف التقرير السنوي لوزارة الخدمة المدنية عن وجود ١٥٥ ألفاً و ٧٦٤ وظيفة شاغرة في سلم القضاء والادعاء العام وأعضاء هيئة التدريس، إضافة إلى الصحة والتعليم والهيئات والصناديق ووظائف الهندسة والحاسب الآلي، وأول ما يلاحظ في هذا التقرير وجود وظائف شاغرة في القضاء في الوقت الذي يشكو

فيه الكل من قلة عدد القضاة وتكدس القضايا لديهم، وبالتالي تأخر الحكم فيها لمدة قد تتجاوز العام، ويزداد الموقف تأزما مع صدور نظام قضاة التنفيذ حيث اتضح قلة عددهم، وجدة مثلاً ليس فيها إلاّ قاضي تنفيذ واحد، وهو قد يطالب بتنفيذ أحكام قديمة مضى على صدورها سنوات، الأمر الذي سيعجز عنه حتما، ويقول تقرير الوزارة إنّ هناك نقصاً في بعض التخصصات المطلوبة ولا أحسب أنّ من بينها تخصص القضاء، ونحن قد أسسنا كليات للشريعة منذ ستين عاما، وهناك معهد عالٍ للقضاء أسس منذ سنوات طويلة، ولهذا فأنا لا أفهم وجود شواغر في سلك القضاء، ولعلّ للوزارة وجهة نظر ما تقتضي وجود هذه الشواغر، كما أنه ليس مفهوماً وجود شواغر في سلك التعليم مع وجود الآلاف من العاطلين والمؤهلين لهذا العمل، أما تخصص الحاسب الآلي والهندسة، فليس من المستغرب وجود شواغر فيه لأنه تخصص صعب على خريجي التعليم الثانوي في بلادنا لضعفهم في الرياضيات وكراهيتهم لها، وإقبالهم على الكليات التي تخلو منها، والحل هو في زيادة حصص هذه المادة في التعليمين الابتدائي والثانوي، أما وجود أجانب في وظائف حكومية، فيقول التقرير إنه لا توجد خطة شاملة للسعودة في الأجهزة الحكومية، ولا أعرف من المسؤول عن ذلك ؟

العودة يمثلني..لا يمثلني

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 7 جماد الاول 1434 هـ- 19 مارس 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/03/19/769330

محمد علي البريدي

والله العظيم، أحترم كثيراً فضيلة الشيخ سلمان العودة، وأراه أخف الأضرار الموجودة على ساحة الإرباك الوعظي، وكنت على وشك أن أقول إنه يمثلني؛ لكنني تراجعت حينما فكرت في ماذا يمكن أن يمثلني فيه داعية مشهور جداً وله عديدٌ من المؤلفات والمعجبين؟.

•منذ زمن والمشايخ يؤكدون لنا أن في أعناقنا بيعة، وأنه يجب أن نموت وهي في أعناقنا؛ إذاً ماذا نفعل بها الآن طالما أن البعض أصبحوا يقولون إن الشيخ سلمان العودة، هو مَن يمثلهم، وهل بايعوه مثلاً دون أن نعرف، وعلى أي أساس؟ وهل يعني ذلك أن بيعتنا التي تمت بمباركة الشيوخ لم تعد صالحة أم أنهم نكصوا عنها؟

•المشايخ دائماً يقولون إننا في بلد شريعةٍ، وهذا حلو جداً ولطيف ورائع؛ فهل لدى فضيلة الشيخ سلمان، وكالات شرعية من بلد الشريعة؛ كي يدّعي البعض أنه يتحدث باسمهم وأنه يمثلهم بخطابه؟ خصوصاً أنه خطاب سياسي لا وعظي.

•أيام الإرهاب كنتم تقولون عن المفجرين إنهم خوارج، ومرةً فئة ضالة، وفي مرات كثيرة كنتم تقولون إنهم مجرد أدوات قتل، و»مشينا حالنا» معكم ومع كل هذه الأوصاف؛ فلماذا الآن أصبحتم تُطالبون بإخراجهم؟ ولماذا ألحقتم بهم صفة العاني مؤخراً فقط؟ وهل لذلك علاقة بالربيع العربي؟.

•ألم تساعدوا أنتم في القبض عليهم، وبعضكم سلّمهم إلى السجن بيديه، وبعضكم كان يخرج في التليفزيون أكثر من مرة في اليوم كي يحذر منهم، ويطالبنا كمواطنين بعدم التستر عليهم حتى لو كانوا من الأقرباء وحتى الأشقاء؟ فلماذا تنسون أنهم دخلوا السجن بفضلكم وبمباركتكم؟ إلا إن كنتم تحاولون التكفير عن خطيئة ارتكبتموها، وهنا يختلف الوضع تماماً.

ربما - أرجوكم تحركوا

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 6 جماد الاول 1434 هـ- 18 مارس 2013م
http://alhayat.com/OpinionsDetails/493834

بدرية البشر

ليس هناك أسوأ من شعار يتعارض مع تطبيقاته أو قانون يفشل في تحقيق عدالة نصه، وليس لديَّ مثال مؤلم مثل رسالة من قارئ كتب لي يقول: «والدي - رحمه الله - كان يحب التسبيح كثيراً... وكان يقول لقد فزت بالجنة وأصبح لدي كثير من القصور، ولكنه - رحمه الله - كان قاسياً شديد القسوة على والدتي، وكان يجرها جراً بشعرها وهي تصيح... هذه المشاهد لن أنساها». يبدو أن ذلك المظهر التقي عند الرجل لا ينعكس في سلوكه كما يريد أن يقول قارئنا العزيز، وهذا بالضبط ما يثيره لدينا اعتراض القوى التي تزعم أنها مسلمة، وتقابل بالتنديد إعلان الأمم المتحدة «لمكافحة العنف ضد النساء والبنات» بعد أن وافقت عليه 131 دولة.

في كل مرة تقطع قوى إسلامية الطريق على الهيئات والمنظمات العالمية التي ترعى حماية المرأة من العنف، بحجة أن بعض التفاصيل تخالف الإسلام، وأحب أن أذكركم قبل أن أدخل في النقاش بأن إعلان تحرير العبيد قد واجهه الاعتراض نفسه، فقد كان البعض يرى أن استعباد الإنسان لأخيه الإنسان حق يحميه الدين، لكن مثل هذا الدفاع لم يعد أحد يجرؤ على قوله.

في الوقت الذي تعتمد الهيئات والمنظمات على مكافحة العنف ضد النساء باستحضار صور من الواقع، مثل محاولة قتل مالالا يوسف زاي في باكستان لأنها دافعت عن حقها في التعلم، وحادثة اغتصاب جماعي لطالبة جامعية ركبت الباص في نيودلهي، وسائحة سويسرية اغتصبت أمام زوجها، يتكئون هم على خيال مريض يدافع عن حق الزواج من طفلة، بحجة أن الرسول صلى الله عليه وسلم تزوج عائشة وهي صغيرة، وينسون أن أول زواج للرسول صلى الله عليه وسلم كان من السيدة خديجة وهي في الـ 45، وأنه أخلص لها حتى ماتت، وكانت أول من لجأ إليها ولمشورتها عندما نزل عليه الوحي، كما أنهم يعرفون أن زواج الصغيرات كان قائماً بسبب كونه عرفاً سمحت به معطيات الزمن حتى جيل أمهاتنا، لكن الزمن تجاوزه اليوم ولم يعد ممكناً. الغريب أن هذه القوى الإسلامية المعارضة لحماية النساء شعارها هو «الإسلام كرّم المرأة وحررها ورفع من قيمتها»، لكنها من جهة أخرى هي أكثر المدافعين عن صور إهانتها واستغلالها في قضايا زواج الصغيرات والختان وزواج المسيار، والزواج بنية الطلاق غير المعلن.

هذه المرة وقفت بعض القوى الإسلامية المعارضة عند تفصيل تحفّظوا عليه، مرة تلميحاً، ومرة تصريحاً، وهو أن «إجبار الزوجة على النوم مع زوجها من العنف» فهم لا يرونه عنفاً بل يرونه حقاً! ماذا يريد أن يقول لنا الإسلاميون صراحة؟ إن الزوجة هي ملك لزوجها، ويحق له أن يجرها من شعرها في حال رفضت وينام معها عنوة؟ أو كما يقول بعض الفقهاء في تعريف المهر بأنه المبلغ الذي يدفعه الزوج للزوجة لقاء تأجير جسدها؟ هل يوافق - إنسان - على هذا المفهوم الذي يحط بالعلاقة الإنسانية بين زوجين بعد أن جعلها الله علاقة من «مودة ورحمة» فأصبحت داراً مستأجرة؟ طبعاً هذه القوى ستقف في المنتصف، فهي لا تجرؤ أن تقر هذا العنف لكنها ستحارب تقنينه، خوفاً من تقييد حق الرجل في زوجته. تقول لي إحدى القانونيات اللاتي أسهمن في صياغة «قوانين الأحوال الشخصية المغربية»، إن بعض الفقهاء كانوا يترددون في الموافقة عليها حين يفكرون بزوجاتهم، لكننا حين نذكرهم أن هذا قد يحدث بحق بناتهم يوافقون فوراً، لهذا أقول فكروا ببناتكم ولا تقفوا في منتصف الطريق، تحركوا لكن إلى الأمام أرجوكم!

2400 ريال « 350 يوما = ...؟

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 6 جماد الاول 1434 هـ 18 مارس 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=15962

علي سعد الموسى

سعر رغيف الخبز يقفز 100%.. هكذا يقول العنوان الرئيس على هذه الصحيفة بالأمس في قبض شارد على مخبز واحد يتجرأ لفك العقدة. وأعني بالعقدة، ارتباط ربطة الخبز التاريخي بالريال. ولكن: من هو الذي يحاول تخديرنا أن ربطة الخبز وريالها هو المؤشر كي يكون ريالاً في اليوم هو العقدة؟ كل ما يحصل بالسوق هو استغلال سخيف، وجشع يحتاج إلى الكبح بعد قرار وزارة العمل بفرض رسوم إلى (2400) ريال. نحن نعلم جميعاً أن هذا القرار لم يستهدف سوى أقل من ثلث قوة العمل، وأن القرار نفسه لم يضف إلى كاهل هذا الثلث سوى أقل من سبعة ريالات في اليوم الواحد، فما هي التبعات الواهمة الكاذبة التي ندفع ضرائبها على هذا القرار؟: الدجاجة تصبح أقل حجماً ولكنها تكسب أربعة ريالات فوق السعر القديم. طبق البيض يكسب من القرار ثلاثة ريالات إضافية في ظرف أسبوع. عامل الأجرة اليومية في (العمارة) يطلب ثلاثين ريالاً إضافياً فوق الأجرة السائدة قبل القرار. سائق سيارة (السطحة) الذي سحب سيارتي للورشة يطلب ضعف أجرته المعتادة، متعللاً بالحرف بقرار الوزارة. حاوية الماء إلى خزان منزلي تشترط عشرين ريالاً إضافياً، رغم أن سعر الماء من المحطة مثل سعر الوقود لم يتغير هللة واحدة. أستاذ الدروس الخصوصية لأطفالي (الذي استغنينا به عن المدرسة) يطلب الشهر الماضي ضعف رسومه السابقة.

سأعترف لكم، أنني لا أدير من حياتي المالية اليومية ريالاً واحداً غير مصروفي الشخصي، وأنني تركت هذا الأمر براحة (بال وضمير) إلى زوجتي التي تتدبر شؤون حياتنا المالية بعقل (معالي المحافظ) بالغ التحفظ. هي أمامي الآن تبرهن بالفواتير أننا دفعنا في الأشهر الأربعة الأخيرة ما يقرب من الثلث فوق مصروفنا من قبل كعائلة صغيرة من الطبقة المتوسطة. نحن ندفع في اليوم الواحد ما يقرب مئة ريال فوق الأسعار القديمة لكل شيء، لأن عامل الخدمات يدفع بعد القرار سبعة ريالات بسبب قرار الوزارة. قرار الوزارة لـ 2400 ريال بات شماعة للدجل والكذب، يدفع فيها، وبموجبها، كل رب أسرة وكل مواطن ما يقرب من مئة ريال في اليوم من أجل زيادة في رسوم سبعة ريالات للعامل الوافد في ذات اليوم الواحد.. هذه المعادلة بالأرقام تبرهن دلالة الجشع والابتزاز، وفي آخر السطر: أنا مع قرار الوزارة.

اليوم العالمي للمرأة ... واقع وتطلعات

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 5 جماد الاول 1434 هـ 17 مارس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130317/Con20130317581282.htm

أ. نجيب الخنيزي

يحتفل العالم بالثامن من مارس في كل عام، باليوم العالمي للمرأة، يتم فيه استعراض ما حققته المرأة من تقدم، وما هي طبيعة المعوقات التي لاتزال تمنعها من نيل حقوقها كاملة، على قدم المساواة مع الرجل. وقد جاء في ديباجة «الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة» أن التمييز ضد المرأة يشكل انتهاكا لمبدأي المساواة في الحقوق واحترام كرامة الإنسان، ويعد عقبة أمام مشاركة المرأة، على قدم المساواة مع الرجل، في حياة بلدهما السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ويعوق نمو رخاء المجتمع والأسرة ويزيد من صعوبة التنمية الكاملة لإمكانات المرأة في خدمة بلدها والبشرية، وقد جاء تعريف العنف في المادة الأولى من اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة بأنه أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عليه أو يرجح أن يترتب عليه أذى أو معاناة المرأة، سواء من الناحية الجسمانية أو النفسية أو الجنسية، بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة.

رغم الاتفاقيات والتشريعات والبروتوكولات الملحقة الدولية المتعددة المتعلقة بحقوق المرأة التي صدقت عليها غالبية الدول في العالم، فإن التمييز والاضطهاد متعدد الأشكال الواقع على الأطفال والنساء في العالم هو في تصاعد وتزايد مستمرين ولم تفلح الإجراءات والأهداف العامة وفي مقدمتها مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفولة العام 1990 ومؤتمر المرأة في بكين العام 1995 وما تلاهما من مؤتمرات في الحد من مضاعفاتها الخطيرة وإيجاد بيئة جديدة يتمتع فيها الأطفال والنساء بوضع صحي وتعليمي واجتماعي مناسب. وقد قدم تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة العام 1995 فكرة معيار تمكين المرأة، لقياس مساهمة المرأة التي يعكسها الدخل لكل فرد، وحصة المرأة في المراكز المهنية والتقنية، وحصتها في قاعة المجالس النيابية، وقد وجد أن ترتيب العالم العربي أقل من أية منطقة أخرى في العالم، عدا افريقيا جنوب الصحراء. كما أن نصف الإناث في الوطن العربي أميات ومعدل الوفيات من النساء الحوامل وحديثات الولادة ضعف نظيره في أمريكا اللاتينية، وأربعة أضعافه عن شرق آسيا. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002 أكد ثلاثة نواقص أساسية تواجه جميع الدول العربية وهي نقص الحرية، ونقص تمكين المرأة، ونقص المعرفة. وفي سياق متصل، أكدت المنظمة العربية للتربية والثقافة أن عدد الأميين العرب بلغ أكثر من 70 مليون أمي (ثلثاهما من النساء) في العام 2005 وبنسبة تتجاوز 35%، وهو ما يساوي ضعف معدل الأمية في العالم. جاء في تقرير التنمية العربية الإنسانية للعام 2009 أنه مازالت أنماط القرابة الأبوية والتمييز الذي يجيزه القانون والإخضاع الاجتماعي والهيمنة الذكورية المتأصلة تكبل المرأة العربية على العموم، وهي، بحكم منزلتها الضعيفة في ما يتعلق بصنع القرار داخل العائلة تتعرض باستمرار لأشكال العنف الأسري والممأسس. وتشمل تلك الممارسات المدرجة في الفئة الأولى كل أشكال الاعتداء الجسدي التي تراوح بين الضرب والاغتصاب والقتل.. أما النوع الثاني فهو وقوع المرأة ضحية لممارسات ثقافية واجتماعية تلحق بها مثل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (الختان)، وتزويج الفتيات في سن الطفولة وحقوق الولاية والتي كرسته الأنظمة وقوانين الأحوال الشخصية في غالبية البلدان العربية، كما تندرج جرائم قتل النساء بدواعي الشرف ضمن الممارسات البشعة التي تتعرض لها النساء. المرأة العربية لاتزال تخضع إلى إجراءات تمييز ظالمة وتصادر حقوقها وكرامتها الإنسانية، وذلك بسبب القوانين والإجراءات الحكومية والأعراف والتقاليد السائدة التي يكرسها الفهم الجامد للدين والمجتمع الأبوي الذكوري. إن تغيير واقع المرأة والطفولة في البلدان العربية يتطلب اتخاذ إجراءات جذرية لإصلاح البنى السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، ومن بينها سن التشريعات والأنظمة العصرية التي تحد من اضطهاد ومنع المرأة من نيل حقوقها كافة، وبما يتفق مع إمكانياتها وخصائصها الإنسانية، والتي أكدت عليها التعاليم

والمثل الدينية، والمبادئ والمفاهيم الأخلاقية، والقيم والمعايير الكونية، كما نصت عليها القوانين والتشريعات العالمية ألتي وقعت عليها (مع إبداء تحفظات معينة) غالبية الدول العربية.

الخلع" مقاصده العدل وليس المال»

المصدر: جريدة عكاظ السبت 4 جماد الاول 1434 هـ- 16 مارس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130316/Con20130316581012.htm

صالح إبراهيم الطريقي

«الخلع» في الإسلام يطالب الزوجة بإعادة المهر طالما هي من لا تريد الحياة معه، والمقاصد هنا تحقيق العدل، وهو نفس المقصد في تحريم الربا لأن المقاصد عدم ابتزاز الناس، ولكن إن اقترض رجل من رجل مليون «يورو» كانت قوته الشرائية تساوي «6 ملايين ريال» على أن يعيده بعد عامين، وحين رد «المليون يورو» كانت قيمته الشرائية 4 ملايين ريال فقط، فطالب المقرض بأكثر من مليون «يورو»، هل سيعتبر ربا، أم لن يكون ربا لأن المقاصد العدل وعدم الابتزاز انتفى؟

هذه التساؤلات دارت برأسي وأنا أقرأ قصة امرأة نشرتها «عكاظ»، تقول القصة باختصار: «امرأة عاشت يتيمة ووحيدة مع عمها مذ كان عمره (أربع سنوات)، زوجها عمها وعمرها لم يتجاوز الثانية عشرة، ترعرعت هذه الطفلة في بيت زوجها، وأنجبت له أربعة أطفال.

لجأت للقضاء (المحكمة الجزئية بجدة)، وحاول القاضي إصلاح ذات البين، فعادت له على أمل أنه عدل عن تصرفاته السابقة، فلم يحدث هذا، فلجأت لأحد الأربطة الخيرية بجدة واستقرت فيه مع أطفالها، ثم توجهت للمحكمة للمطالبة بفسخ عقد النكاح، لكنها لم تحصل عليه، وبقيت قضيتها عالقة خمس سنوات، لأن على الزوجة/ المرأة التي كانت طفلة أن ترد المهر الذي هو (خمسة آلاف ريال) ليتم فسخ نكاحها».

هذه القصة أو القضية العالقة بسبب (خمسة آلاف ريال)، ألا تدفعنا للتساؤل : هل الخلع هنا، هو نفسه حين تتزوج امرأة من رجل لتسرق أمواله ثم تطلب بعد فترة قصيرة الخلع، لهذا تجبر على رد المال؟

علي أن أنبه بأن الزوجة روت عما يحدث لها من ضرب وعنف، وهذا الأمر لا دخل له بما أطرحه، وبالأخص أننا نسمع من طرف واحد، ولكن يبقى السؤال قائما، فكل هذه السنين والأطفال تؤكد أن مطالبتها لفسخ العقد لا دخل له بالابتزاز وسرقة الأموال، وقد يكون الأمر مرتبطا بكراهيتها للزوج.

فهل يتم إجبارها على الحياة معه ما لم تدفع المهر الذي دفع قبل سنوات طويلة، أم يتم الفسخ لأن المقاصد في إعادة المهر هو عدم خداع الزوج وسرقة أمواله انتفى؟

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

المرأة دون يوم عالمي

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 2 جماد الاول 1434 هـ- 14 مارس 2013م
http://www.aleqt.com/2013/03/14/article_739173.html

بدور بنت عبد الرحمن أبوعمه

لاحظ كثيرون نهاية الأسبوع الماضي في الثامن من آذار (مارس) احتفاء وسائل الإعلام بيوم المرأة العالمي وإنجازات المرأة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتطوعية. سرد بعضهم في يوم المرأة العالمي أسماء القياديات في العالم وإنجازاتهن، ومال بعضهم الآخر في هذا اليوم إلى مناقشة بعض المشاكل المتعلقة بالمرأة، مثل العنف ضد المرأة ووجوب احترامها والمحافظة على حقوقها. لم يعلم بعضهم بوقوع هذا اليوم قبل تصفحه مواقع الإنترنت أو مشاهدته بالصدفة أحد البرامج الحوارية التي تعدد إنجازات المرأة وتحتفي بيومها العالمي. ومع كل هذا الضجيج لم تسمع كثير من النساء في بعض الدول النامية وربما المتقدمة عن هذا اليوم وما الهدف منه.

على الرغم من تخصيص يوم عالمي للمرأة تحتفي به كثير من الدول الغربية، تعترض كثير من النساء على تخصيص يوم للمرأة للاحتفال بنساء العالم وإنجازاتهن، كما يعتقدن أن تحديد يوم للمرأة خلافا عن الرجل ليس إلا انتقاصا للمرأة وتقليلا من شأنها.

قبل اعتماد اليوم العالمي للمرأة من الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1977، كان يسمى هذا اليوم باليوم العالمي للمرأة العاملة. تناقش بعض المعترضات على هذا اليوم أنه كان من الأجدر إبقاء المسمى القديم لهذا اليوم العالمي؛ لما قد يكون فيه من تشجيع النساء وربات المنازل على العمل والإنتاج. ويرى بعضهن الآخر أن المرأة كونها عماد المجتمع ليست في حاجة إلى العمل، وأن مكانتها ودورها واضح وجلي دون سرد إنجازاتها أو تخصيص يوم لها في السنة. من منطق المساواة تخصيص يوم للرجل اقتداء بيوم المرأة العالمي، أو لعلهم يكتفون بتخصيص يوم عالمي للإنسان.

تلقي بعض النساء اللوم على الرجال في تخصيص يوم للمرأة، فتقليل الرجال من دور النساء في المجتمع واستغلالهن هو محور أساسي في حاجة إلى النقاش على مدار العام، وليس في يوم واحد محدد من قبلهم. لعل بعض المهتمين بشؤون المرأة يعتبرون ظهور المرأة في وسائل الإعلام المتعددة وقيادتهم للبرامج الحوارية والثقافية من الأمور المهمة في الارتقاء من شأنها وبخاصة في الدول النامية والعربية. لكنه يبدو أن جزءا كبيرا من اللوم في التقليل من مكانة المرأة يقع على النساء اللاتي يقبلن باستغلالهن. فعلى سبيل المثال يلحظ كثير منا في وسائل الإعلام استغلال النساء المفرط، ودون مبرر؛ ظناً من بعض المنتجين أن النساء يزدن من عدد المشاهدين، تجاهلا للمحتوى وتشديدا على الشكل. وقد اضطرت بعض وسائل الإعلام إظهار بعض الإنجازات، والتي لا يمكن أن تكون أكثر من عادية، لتعبئة الفراغ في البرامج المرئية وصفحات وسائل الإعلام المقروءة. لعل المبالغة في تكريم من لا يستحق، سواء امرأة أو رجلا، هو تقليل من شأن المبدعين في المجتمع.

يبدو لي أن كثيرا من النساء والرجال يستحقون التكريم على إنجازاتهم، ولعل احتفال المجتمعات بإنجازات أفراده حسب مجال التميز ومقدار الإبداع أولى من التخصيص حسب الجنس. معظم الجوائز العالمية الرائدة، مثل جائزة نوبل وجائزة الملك فيصل العالمية بفروعهما المتعددة، وحتى جائزة تيسا بيركنز التذكارية للإعلام والثقافة والحضارة على سبيل المثال. لا تتوجه لأي من الجنسين، بل تعتمد على الإنجازات. في ظني لم يضف هذا اليوم شيئا، فتعريف المرأة بدورها وإتاحة الفرصة لها وتحفزيها على الأداء في مجتمعها وتكامل أدوار أفراد المجتمع أولى من عزل أجزائه كيوم للمرأة ويوم للطفل ويوم.

1000 سجين مصري بالسعودية و"حفظ" حقوق القتلى

المصدر: CNNبالعربية الجمعة 3 جماد الاول 1434 هـ- 15 مارس 2013م
/http://arabic.cnn.com/2013/middle_east/3/15/egypt.saudi

القاهرة، مصر (CNN)—
كشفت وزارة الخارجية المصرية عن وجود نحو 1000 مواطن مصري محتجزين داخل السجون في المملكة العربية السعودية، وتعهدت بـ"حفظ حقوق القتلى"، الذين سقطوا نتيجة أعمال عنف في عدد من الدول، من بينها السعودية وليبيا وإسرائيل، كما أكدت أنها تتابع "حالات الإبعاد"، التي يتعرض لها عدد كبير من المصريين في دولة الإمارات العربية المتحدة، وبعض الدول الخليجية الأخرى، فضلاً عن الأردن.
وقال مساعد وزير الخارجية للشؤون القنصلية والمصريين بالخارج، السفير علي العشيري، إن وزارة الخارجية تتابع التحقيقات في حوادث قتل المصريين في كل من "وادي الدواسر" و"القصيم" في السعودية، وفي "الناصرة" بإسرائيل، مشيراً إلى أن الوزارة طلبت من الجهات المختصة "استعجال" إعلان نتائج التحقيق في تلك الحوادث.
وأضاف الدبلوماسي المصري، في تصريحات أوردها موقع التلفزيون الرسمي "أخبار مصر"، قوله إن "سفارتنا في تل أبيب تتابع التحقيقات مع السلطات الإسرائيلية، فيما يتعلق بالاعتداء المسلح الذي تعرض له المواطن المصري في المطعم الذي يديره، وقتل في الحال"، مشيراً إلى أن السلطات الإسرائيلية ألقت القبض على 4 مشتبه في تورطهم بالقتل، "ونحن في انتظار نتائج التحقيقات."
أما بالنسبة للقتيل المصري الذي سقط في منطقة "وادي الدواسر" بالسعودية، قال العشيري إنه "تم الانتهاء من تقرير الطب الشرعي، وسيتم إحالة الموضوع لهيئة النيابة والتحقيق، تمهيداً للمحاكمة"، مشيراً إلى أن هناك متابعة شخصية من وزير الداخلية السعودي للقضية، مؤكداً أنه "لا مجال إطلاقاً لضياع حق المواطن المصري."
وحول عدد المصريين المحتجزين بالسجون السعودية، أفاد مساعد وزير الخارجية للشؤون القنصلية والمصريين في الخارج، بأن عددهم وصل إلى ألف سجين، لافتاً إلى أن بينهم 21 محتجزين على ذمة قضايا أمنية.
وبالنسبة لوضع المصريين المحتجزين بدولة الإمارات، قال العشيري إن الخارجية تتابع الوضع، وتتأكد من تواصل المحتجزين مع زوجاتهم مرة كل أسبوع، مضيفاً: "طلبنا أن يتم ذلك أكثر من مرة بالأسبوع"، مؤكداً أن "الوزارة تتأكد بشكل مستمر، من خلال السفارة والقنصلية المصرية، من حسن معاملة المحتجزين، وعدم تعرضهم لإيذاء بدني أو نفسي، فضلاً عن المطالبة بسرعة الانتهاء من التحقيقات، وإعلان لائحة الاتهام إن وجدت."
وأضاف بقوله: "نتابع في الوقت نفسه حالات الإبعاد للمصريين وأسبابها"، معللاً ذلك بأن الدول تتجه الآن لتصويب أوضاع العمالة الأجنبية لديها، حيث تم بالأردن تصويب أوضاع حوالي 68 ألف عامل، من بين 350 ألف عامل مستهدفين بالتصويب، فضلاً عن اتجاه دول الخليج لتوطين الوظائف لديها، وهذا بدوره يؤدي إلى الاستغناء عن العاملين من عدة جنسيات، وليس المصريين فقط، بحسب قوله.
جاءت تصريحات العشيري في وقت تشهد فيه العاصمة المصرية القاهرة احتجاجات واسعة، شارك فيها آلاف الأقباط أمام السفارة الليبية، بعد مقتل شاب مصري مسيحي في أحد السجون في ليبيا، وسط أنباء عن قيام السلطات الليبية باحتجاز نحو 100 من الأقباط المصريين، لدى جماعات متشددة في ليبيا، وهو ما نفاه السفير الليبي بالقاهرة، عاشور بوراشد.

في الجزائر: 80٪ من حالات اختطاف الأطفال تنتهي بتحريرهم

المصدر: جريدة الرياض نت الاثنين 6 جماد الاول 1434 هـ- 18 مارس 2013م
http://www.alriyadh.com/net/article/818548

الجزائر - ي. ب. آ

قال مصدر حكومي جزائري مساء اليوم الأحد ان 80 بالمائة من الأطفال المختطفين يتم تحريرهم من طرف أجهزة الأمن، مشيرا إلى أن حالات الإختطاف عادة ما تكون لسبب جنسي أو لطلب فدية أو لتصفية حسابات عائلية.

ونقلت وكالة الأنباء الجزائرية الحكومية عن المصدر الذي لم تكشف عن اسمه قوله عقب اجتماع عقده رئيس الوزراء عبد الملك سلال مع عدد من الوزراء وأجهزة الأمن بحث خلاله موضوع اختطاف الأطفال وقتلهم التي أصبحت ظاهرة تؤرق الجزائريين والسلطات العمومية بسبب الحوداث المتكررة، إن الإجتماع انعقد من أجل "دراسة الإجراءات الواجب اتخاذها ضد اختطاف الاطفال".

وأشار المصدر إلى أن أربع حالات اختطاف للأطفال سجلت عام 2008 إلا أنها ارتفعت إلى 31 حالة بين 2012 و2013، وقد أثارت آخر عملية اختطاف طالت طفلين في التاسعة والعاشرة من العمر عثر عليهما مقتولين الرأي العام الجزائري حيث خرج كثيرون إلى الشوراع للمطالبة بتنفيذ حكم الإعدام في الساحات العامة ضد الخاطفين الذين تم اعتقالهما، ولا تزال المحاكم الجزائرية تصدر أحكام الإعدام إلا أنها لا تنفذ منذ العام 1993.

المملكة: الاحتلال الإسرائيلي أعظم انتهاك لحقوق الإنسان

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 7 جماد الاول 1434 هـ- 19 مارس 2013م
http://www.alyaum.com/News/art/75944.html

واس ـ جنيف

عبرت المملكة العربية السعودية عن إدانتها لسياسة الاسيتطان الاسرائيلي المستمرة في الاراضي الفلسطينية المحتلة.

جاء ذلك خلال كلمة المملكة التي ألقاها، الاثنين، الدكتور عبدالوهاب عطار سفير المملكة العربية السعودية ومندوبها الدائم لدى الأمم المتحدة في جنيف خلال الحوار التفاعلي في مجلس حقوق الإنسان حول المستوطنات الإسرائيلية وأثرها على حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني المنعقد في جنيف.

وأكد أن معاناة الشعب الفلسطيني لا تخفى على أحد، فالتقارير الدولية والإعلامية المختلفة كلها تؤكد استمرار إسرائيل في انتهاك حقوق الشعب الفلسطيني ومن بينها الانتهاكات الناجمة عن الاستيطان، مشيراً إلى أن إسرائيل مستمرة في تعنتها وتجاهلها للقرارات والآليات الدولية بما في ذلك رفضها التعاون مع البعثة الدولية للتحقيق.

وأضاف أن التقرير أفاد باستمرار إسرائيل في تبني سياسة التوسع الاستيطاني، مطالباً قوات الاحتلال بوقف جميع الانشطة الاستيطانية دون شروط مسبقة امتثالا للمادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة.

وشدد على ضرورة أن تبادر إسرائيل حالاً بسحب جميع المستوطنين من الأراضي الفلسطينية المحتلة، مشيرا إلى أن أعظم انتهاك لحقوق الإنسان هو الاحتلال ذاته، فالشعب الفلسطيني لا يزال يعاني منذ إنشاء دولة إسرائيل من احتلال

أراضيه وتشريد أفراده وحرمانهم من أبسط حقوقهم، وأن بناء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة يتنافي مع الشرعية الدولية.
وأبان أن محكمة العدل الدولية أكدت في قرارها الصادر بشأن الجدار العازل عدم مشروعية المستوطنات، مطالباً جميع أعضاء المجتمع الدولي بالوقوف ضد سياسة إسرائيل الاستيطانية.
وأيد سفير المملكة الدعوة التي وردت في توصيات البعثة الدولية لتحمل الدول الأعضاء مسؤولياتها في علاقاتها مع دولة تصر على خرق القانون الدولي وتدعو الجميع إلى عدم الاعتراف بوضع غير مشروع ناتج عن الانتهاكات الإسرائيلية، ودعا مجلس حقوق الإنسان لاتخاذ تدابير تساعد في وقف الانتهاكات التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني بسبب الاستيطان بما في ذلك دعم مشاريع القرارات المقدمة لدورة مجلس حقوق الإنسان الحالية تحت البند السابع.

الاقتصادية الإلكترونية
www.aleqt.com

لتسهيل نجاح دمجهم على المستوى الأكاديمي رئيسة لجنة إعداد الوثيقة:

إصدار وثيقة تحفظ حقوق الطلاب المعوَّقين في الجامعات الخليجية والسعودية

المصدر: جريدة الاقتصادية الأربعاء 8 جماد الاول 1434 هـ- 20 مارس 2013م
http://www.aleqt.com/2013/03/20/article_740882.html

عبد السلام الثميري من الرياض
قالت لـ «الاقتصادية» مشرفة مختصة في الإعاقة: إن مؤسسات التعليم العالي في دول مجلس التعاون بصدد إعداد وثيقة من عشرة محاور تحفظ حقوق الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة في الجامعات، وتسهّل نجاح دمجهم على المستوى الاجتماعي والأكاديمي والمهني.
وأكدت لـ «الاقتصادية» الدكتورة سحر الحشرمي رئيس اللجنة المكلفة بإعداد الوثيقة، أن الوثيقة ستشمل حقوق المعوَّق في الجامعات الخليجية والسعودية، حيث تشمل عددا من المحاور المتعلقة بآلية القبول والتسجيل ووسائل الانتقال داخل مباني الجامعة، معايير استحقاق مكافأة بدل الإعاقة وقيمتها وآلية الحصول عليها.
وأوضحت أن ورشة إعداد البنود التنفيذية لمعايير الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة سيتضمن مشاركة 200 مختص وأكاديمي، إضافة إلى طلاب وطالبات من ذوي الاحتياجات الخاصة. وأشارت إلى أن بنود الاتفاقية ستطبق في كافة الجامعات السعودية بعد اعتمادها، منوهة إلى التطور المشهود الذي تشهدها الجامعات في رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، وأنهم يمارسون دراستهم بشكل اعتيادي.
وتتضمن الورشة التي يفتتحها الدكتور بدران العمر مدير جامعة الملك سعود اليوم، إلى إعداد البنود التنفيذية لمعايير الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في مؤسسات التعليم العالي في دول المجلس، وتنظمها عمادة شؤون الطلاب في الجامعة بالتعاون مع لجنة شؤون الاحتياجات الخاصة في التعليم العالي في المجلس.
وتهدف الوثيقة التي تعد الأولى من نوعها إلى إعداد بنود تنفيذية تسهم في تحقيق ما جاء في الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث يتم تبنيها من خلال جامعات دول مجلس التعاون الخليجي، لضمان مساواة الطلبة ذوي الإعاقة بغيرهم من منسوبي الجامعات، ولتسهيل نجاح دمجهم على المستوى الاجتماعي والأكاديمي والمهني.
وترتكز محاور الوثيقة على عدة نقاط تشمل القبول والتسجيل، وتشمل معايير القبول في الجامعة والتخصصات المتاحة للطلاب من ذوي الإعاقات، خدمات التنقل، وتضم وسائل الانتقال داخل مباني الجامعة وخارج الجامعة وتوظيف

المرشدين والمدربين للحركة والانتقال للطلاب من ذوي الإعاقة، التكنولوجيا المساعدة، وتشمل أجهزة وبرامج تكنولوجيا التعليم والاتصال.

ومن ضمن المحاور التي سوف تطرح الخدمات المساندة، وتركز على الكوادر الوظيفية المساندة بمراكز الاحتياجات الخاصة بالجامعات، المكافأة المالية، تناقش معايير استحقاق مكافأة بدل الإعاقة وقيمتها وآلية الحصول عليها، والتسهيلات البيئية، وتعنى بالتسهيلات على مستوى المباني الجامعية والخدمات العامة المرتبطة بالتصميم الشامل للأشخاص من ذوي الإعاقة.

ولعل من المحاور المهمة التي ستطرح في الورشة الإسكان الجامعي والتركيز على معايير تحويل بيئة السكن بيئة آمنة ومناسبة لإقامة الطلاب والطالبات من ذوي الإعاقة والتسهيلات اللازمة لذلك، والخدمات الأكاديمية، وتشمل الاختبارات وأساليب التقييم المختلفة، طرق التدريس، الواجبات والأبحاث، الزيارات الميدانية، القاعات الدراسية، والمرافقين والكتبة، إضافة إلى الخدمات الإعلامية، وتركز على كيفية التوعية بحقوق وحاجات الطلاب وهيئة التدريس من ذوي الإعاقات، وطباعة النشرات والمجلات بطريقة برايل، ومواقع الإنترنت الناطقة داخل الجامعة، وخدمات المكتبة الجامعية.

كاريكاتير

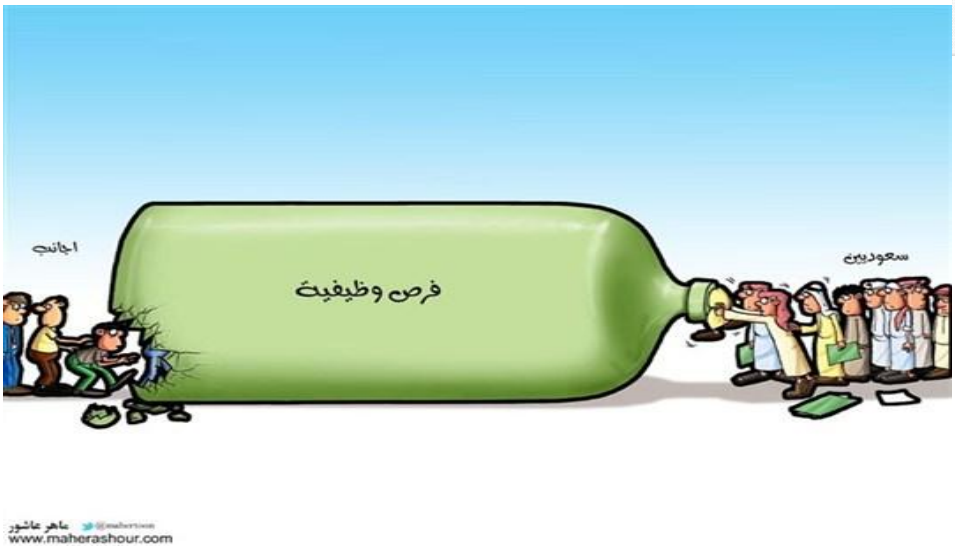

الحياة

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 3 جماد الاول 1434 هـ 15 مارس 2013م

http://alhayat.com/Caricature/Enlarge/492925

الشرق

المصدر: جريدة الشرق السبت 4 جماد الاول 1434 هـ 16 مارس 2013م

http://www.alsharq.net.sa/2013/03/16/765452

المصدر: جريدة الوطن الاحد 5 جماد الاول 1434 هـ 17 مارس 2013م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=4450

المصدر: جريدة الرياض الاحد 5 جماد الاول 1434 هـ 17 مارس 2013م

http://www.alriyadh.com/2013/03/17/article818189.html

المصدر: جريدة المدينة الاثنين
6 جماد الاول 1434 هـ 18
مارس 2013م

http://www.al-madina.com/node/440601/krkr.html

المصدر: جريدة الرياض الاثنين
6 جماد الاول 1434 هـ 18
مارس 2013م

http://www.alriyadh.com/2013/03/18/article818429.html

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 7 جماد الاول 1434 هـ 19 مارس 2013م

http://sabq.org/hAGKif

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 7 جماد الاول 1434 هـ 19 مارس 2013م

http://www.alriyadh.com/2013/03/19/article818774.html

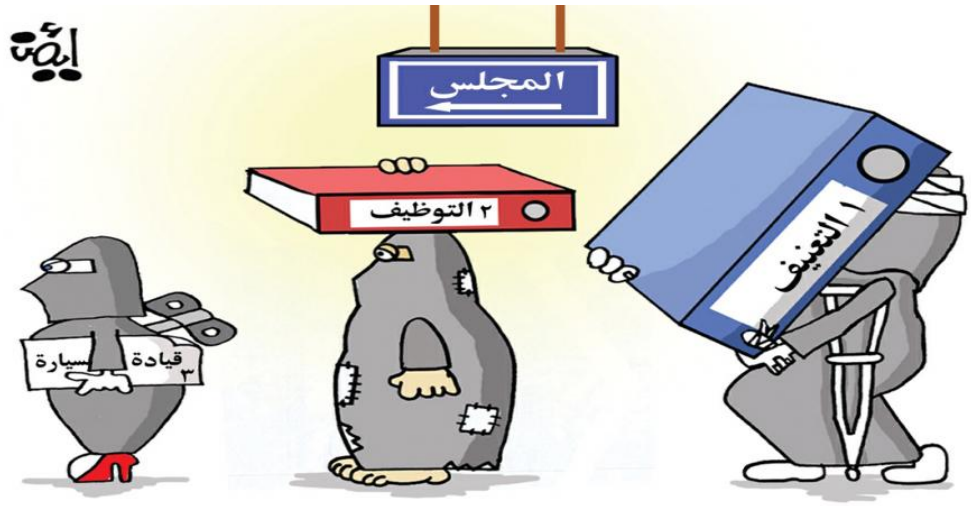

المصدر: جريدة الشرق الأربعاء 8 جماد الاول 1434 هـ 20 مارس 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/03/20/770606

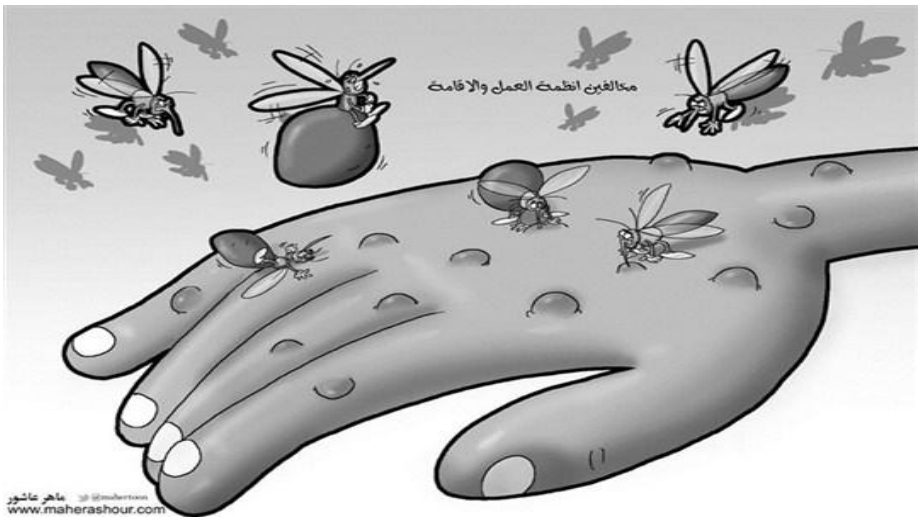

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء 8 جماد الاول 1434 هـ 20 مارس 2013م

http://alhayat.com/Caricature/Enlarge/494718